عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في تحديد اتجاهات مؤشرات التنمية الإجتماعية حتى عام 2025 " دراسة حالة الفقر والبطالة في فلسطين"

ولاء تيسير عبد جرار

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1438 هـ / 2017م

تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في تحديد اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية حتى عام 2025 " دراسة حالة الفقر والبطالة في فلسطين"

إعداد:

ولاء تيسير عبد جرار

بكالوريوس كيمياء تطبيقية من جامعة النجاح الوطنية (نابلس)

المشرف: د. عبد الرحمن التميمي

قُدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة/ مسار بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس

1438 هـ / 2017م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في تحديد اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية حتى عام 2025 " دراسة حالة الفقر والبطالة" في فلسطين

اسم الطالبة: ولاء تيسير عبد جرار
الرقم الجامعي: 21312573

المشرف: د.عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2017/1/31 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس اللجنة: د. عبدالرحمن التميمي التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: د.ابراهيم عوض التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: د.نبهان عثمان التوقيع .....

القدس – فلسطين

1438هـ / 2017م

الإهداء:

أهدي البحث المتواضع إلى:

روح أمي الطاهرة ،،،، أبي اطال الله في عمره

شهداء فلسطين الميمونة جرحانا البواسل

أسرانا الجواسر "كتب لهم الحرية بإذنه تعالى"

إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أساتذتي الأكارم الذين منحوني الثقة والإباء

إلى كل الفقراء والمستضعفين في العالم

إلى كل هؤلاء أهدي بحثي المتواضع

ولاء تسير عبد جرار

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الإسم: ولاء تيسير عبد جرار

التاريخ: 2017/1/31

الشكر والعرفان

الشكر لله العلي القدير

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الصرح العلمي والوطني جامعة القدس

إلى إدارة معهد التنمية المستدامة

إلى صاحبة الفضل الأول والدتي رحمها الله التي رافقتني بمشواري وفارقتني قبل ان أحقق الحلم.

إلى اخواني الأعزاء الذين كان لهم الفضل الكبير لتشجيعي لإتمام هذه الدراسة .

إلى مشرفي المعطاء الذي منحنى الكثير من وقته وجهده وخبرته ومتابعته وما بخل علي بالنصح والإرشاد الدكتور عبد الرحمن التميمي.

إلى السادة الخبراء الذين تمت مقابلتهم وساهموا بشكل كبير في إنجاح هذه الدراسة.

لكم جميعا كل التقدير والشكر والعرفان.

ولاء تيسير عبد جرار

قائمة التعريفات

الدراسات المستقبلية:

مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكل ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي والتي يمكن أن تكون لها تأثير واضح على مسار الأحداث في المستقبل. (Docksia, R, 2015)

تقنية دلفي:

هو أسلوب بحثي يقوم على محاولة التنبؤ بعدد من المتغيرات المستقبلية المحتملة، بواسطة عدد من الخبراء، ويطلب منهم أن يعيدوا المحاولة عدد من المرات، ويزودوا عقب كل محاولة بتغذية راجعة عن نتائج المرحلة السابقة، بغرض الحصول على إجماع أو أغلبية في الرأي حول صورة مستقبلية واحدة، وهو أسلوب تتمخض عنه أداة بكيفية خاصة تتمثل في سلسلة الإستبيانات التي توجه إلى الخبراء والمختصين لاستطلاع آرائهم حول القضايا المدروسة والوصول إلى إجماع عام حولها.(Docksia, R, 2015)

السيناريو:

يعتبر السيناريو أحد الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية وأكثرها شيوعًا، وتأتي كلمة "سيناريو" Scenario من الفنون المسرحية والسينما، حيث ينظم التسلسل في الأحداث والشخصيات. ويعرف بانه وسيلة لصنع المستقبل، وأداة للتخطيط الاستراتيجي، ودعم اتخاذ القرارات المستقبلية المبنية على الظروف البيئية الممكنة. (Tinti, S, 2015)

مصفوفة التأثير المتبادل :

هو أسلوب لفهم ديناميكية نسق ما، والكشف عن القوى الرئيسية المحركة له، كما أنه أسلوب لفرز التنبؤات الكثيرة والخروج منها بعدد محدود من التنبؤات، وذلك بمراعاة أن احتمال وقوع بعض الأحداث يتوقف على احتمال وقوع بأحداث أخرى، أي أنها طريقة لأخذ الترابطات وعلاقات الإعتماد المتبادل بين الظواهر أو المتغيرات أو التنبؤات في الحسبان. (Asan,U.Serdar,S.2015)

دولاب المستقبل:

هو تقنية تقوم على دراسة الظواهر في تداعياتها من جوانب مختلفة للوصول بشكل أساسي إلى النتائج غير المباشرة من خلال وضع ظاهرة ما كمركز للدراسة، ثم نقوم بذكر كل الآثار المباشرة المترتبة على هذه الظاهرة، ومن بعد نتتبع الآثار المباشرة على كل من الآثار المباشرة الأولى، وهكذا نستمر في دحرجة الدولاب. (عبد الحي ،2014)

الفقر

يعرف بشكل عام بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، كما يعرف بعدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة اعضاء: اثنان بالغان وثلاثة اطفال)، ويتعتبر أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2293 شيكل شهريا اي ما يعادل 4.3 دولار للفرد في اليوم لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

الفقر المدقع:

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة اعضاء: اثنان بالغان وثلاثة اطفال)، ويتعتبر أية أسرة قياسية تحوز على ميزانية تقل عن 1832 شيكل شهريا أي ما يعادل 3.4 دولار للفرد في اليوم، لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

البطالة:

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فاكثر) ولم يعملوا ابدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الإستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية على سلوك المؤشرات الاجتماعية (الفقر والبطالة في فلسطين) حتى عام 2025، وبناء سيناريوهات مستقبلية لسلوك لهذه المؤشرات، وفحص مدى تطابق سلوك المؤشرات الاجتماعية مع الأهداف التنموية الاجتماعية في فلسطين .

وبرزت أهمية ومبررات الدراسة بأنها تناولت مستقبل المؤشرات الاجتماعية (الفقر والبطالة)، حيث أنها تعتبر من أهم المؤشرات في الحكم على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وحسن الأداء في منظومة الحكومة (المؤسساتية والتشريعية)، بالإضافة إلى ذلك يعتبر تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية أمر جديد في الدراسات التنموية، حيث أن دراسة مستقبل (الفقر والبطالة) له اهمية علمية كبيرة حتى يتم التخطيط بشكل سليم من الوقت الحاضر لتجنب ازدياد عدد الفقراء والعاطلين عن العمل والآثار المترتبة على هذه الظواهر الاجتماعية الخطيرة.

اعتمدت الباحثة على مزج أكثر من منهج وأكثر من أداة في نفس الوقت، حيث استخدمت المنهج الوصفي بأسلوب التحليل، ومنهج التحليل المستقبلي لملائمته لأغراض الدراسة، حيث تم جمع البيانات بشكل رئيسي عن طريق المقابلات الشخصية بأسلوب الأسئلة المعدة مسبقا، بالإضافة إلى المراجع والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم استخدام أربعة تقنيات من مناهج الدراسات المستقبلية وهي: تقنية دلفي، مصفوفة التاثير المتبادل، تقنية السيناريو، ودولاب المستقبل، وتم استخدام برنامج الكمبيوتر (SMIC) لمعرفة مدى تطور السيناريوهات مستقبلا بناءا على اجابات الخبراء وملاحظاتهم.

وكانت حدود الدراسة المكانية هي دولة فلسطين، وحدودها الزمانية ستغطي مستقبل مؤشرات الفقر والبطالة لغاية 10 سنوات من بدء اجراء الدراسة (لغاية عام 2025). وتم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2016/2015، وحدودها البشرية مقسمة إلى خبراء في ثلاث مجموعات هي القطاع الحكومي، والمنظمات الأهلية، ومراكز الأبحاث .

خلصت الدراسة إلى نتائج أساسية من أهمها أن العامل السياسي هو المحرك الأساسي للمؤشرات الاجتماعية (الفقر والبطالة)، وأن السيناريو الأكثر احتمالا لمستقبل هذه المؤشرات هو تزايد نسبة الفقر والبطالة وارتفاع معدلاتها، واذا ما استمرت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالميل نحو السلب، فإن معدلات الفقر ستبلغ احصائيا حوالي 26.5% في عام 2025، ومعدلات البطالة

حوالي 29.3% لنفس العام، وأن الأسباب الرئيسية لهذا الارتفاع بالإضافة إلى الاحتلال، تراجع دعم الدول المانحة والعمل وفق اجنداتها الخاصة، والثقافة المجتمعية السائدة، وسيطرة رأس المال والاحتكار، وضعف الإرادة السياسية، وغياب حلول وسياسات انمائية مخططة مسبقا.

وخلصت الدراسة الى عدة توصيات على الصعيد السياساتي والعملياتي والمجتمعي والبحث العلمي ومن أبرزها ضرورة عدم الإعتماد في الحماية الإجتماعية على دعم الدول المانحة عند التخطيط لمكافحة الفقر وتقليل آثاره، والإهتمام بالتشغيل وخلق فرص العمل، والإهتمام بالثقافة المجتمعية في توجيه نوعية التخصصات العلمية، وضرورة توجيه اهتمام صناع القرار وراسمي السياسات نحو الدراسات المستقبلية للتخطيط السليم للمستقبل وتفادي تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب عليها من تعزيز صمود المواطن الفلسطيني على ارضه.

Methods Application of Future Studies in Determining Trends of Social Development Indicators up to 2025
"A Case Study of Poverty and Unemployment in Palestine"

Prepared by: Wala Taisser Abed Jarrar
Supervised by: Dr. Abdel Rahman Al- Tamimi

Abstract

The study aims at applying future studies' methods on social indicators (poverty and unemployment in Palestine) until 2025, building future scenarios to the behavior of these indicators, and checking the match between the social indicators and the social development aims in Palestine.

The importance of this study comes from its focus on the future of social indicators (poverty and unemployment), that are regarded as the most important indicators that affect social and economic policies, as well as the good performance in the government system (institutional and legislative). Moreover, applying future studies is a new trend that has great scientific importance to the study of the future of poverty and unemployment. It contributes towards planning a good future to avoid the increasing number of poor and unemployed people and the consequences of such dangerous social phenomena.

The researcher depended on mixing more than one method and tool at the same time. She used the descriptive method in an analytical style. In addition to the future analytical method (the outlook studies) which best helps achieving the study aims. The data was mainly collected through personal interviews by asking questions in addition to references and literature that are related to the subject of study. The study used 4 techniques of future studies method: Delfie, the cross impact matrix, the scenario technique, and the future wheel. Computer programs (SMIC) were also used to identify the development of the scenarios in the future based on the answers of the experts and their notes.

The study targeted studying the the future of the indicators of poverty and unemployment for 10 years until (2025) in Palestine. The study started in the first semester of 2015/ 2016. The human sample is divided into experts in 3 groups which are: the government sector, civil organizations, and research centers.

The study concluded many results, but the most important one was that the political factor is the main motive behind the social indicators (poverty and unemployment). Also, according to the results of the study, the scenario that is more highest possibility is the increase of the percentage of poverty and unemployment in the future, and if the social and economic conditions continues to be more negative, the poverty rates will reach approximately %26.5 in 2025, and the unemployment rates will reach up to %29.3 in the same year. The main reasons for this are: in addition to occupation, the decrease in the level of donor countries' support while these countries follow their own agenda, the prevalent social culture, the dominance of capitalism, the monopolism, and the weakness of the political well, and finally the lack of planned developmental strategies.

Finally, the study summed up recommendation that tackles issues on the political and social levels, as well as issues related to scientific research. These recommendations include: not to rely on donor countries support in attaining social security, to focus on employment and creating more job opportunities, to spread awareness on the role of social culture in encouraging people to study more scientific specializations, to direct the decision makers to the importance of future studies which aim to plan well for the future and avoid the growth of social and economic problems, and to reinforce the resistance of the Palestinians on their land.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

يتناول هذا الفصل مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، ومبررات الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وأسئلة الدراسة، وحدود الدراسة، وهيكلية الدراسة.

1.1المقدمة

الدراسات المستقبلية ميدان من ميادين المعرفة ازداد الاهتمام بها في الأعوام العشرة السابقة في الدول المتقدمة، ويترسخ دورها في عملية صناعة القرارات على مستوى الدول والمؤسسات والأفراد بشكل متزايد على المستوى المنهجي والتطبيقي، وأحد أهم أهدافها هو محاولة رؤية المؤشرات كما ستكون في المستقبل استنادا إلى دراسة الظروف المحيطة بها وسلوكها في الماضي ولهذا فإن الدراسات المستقبلية تسعى إلى استحضار المستقبل كما لو انه حاضر. (Opper,2012)

الأهمية التي يتعين ادراكها في الدراسات المستقبلية وإن كانت تتطلب بالضرورة قدرا من الخيال والقدرة الذاتية على التصور المسبق لما هو غير موجود او غير معروف الآن. ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية اليوم بأنها دراسات تقوم على منهج وأدوات ثابتة تؤدي إلى فحص سلوك المؤشرات على مرور الزمن وصولا إلى المستقبل الذي نحدده مسبقا.

ولهذا فإن الهدف المباشر للدراسات المستقبلية ليس التخطيط أو وضع الاستراتجيات كما هو الحال في التخطيط الاستراتيجي بل هو فحص البدائل المستقبلية لمعرفة حال المستقبل المجهول. وبمعنى

آخر هي توفير اطار زمني طويل المدى لما قد تتخذه من قرارات اليوم ومن أهم مميزات هذه الدراسات أنها تجمع بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، وتحاول الإستفادة من مناهج كل منهما. (عبد الحي،2012)

وإن المجالات التي تبحثها الدراسات المستقبلية عديدة، وفي هذه الدراسات سيتم دراسة المؤشرات الاجتماعية (الفقر والبطالة) في فلسطين للتنبؤ بمستقبلها لغاية عام 2025 باستخدام مناهج وتقنيات الدراسات المستقلبية، حيث أن ظاهرة الفقر في فلسطين عموما تتميز بخصوصية تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآس منذ قرن من الزمن، لا سيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية، وقد أدى ذلك إلى افقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني، وتشير الدراسات والإحصائيات إلى تزايد حاد في معدلات الفقر والبطالة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وبشكل أكبر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، لا سيما في ظل ظروف الاحتلال والحصار الإسرائيلي الحالي المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من عشر أعوام، ولما كانت مؤشرات الفقر والبطالة مرتبطة ببعضها البعض، فمن الصعب الحديث عن ظاهرة الفقر دون التطرق لظاهرة البطالة وبشكل موسع، حيث أن البطالة تشكل سبب رئيسي للفقر وتزيد من نسبة الفقراء، وإن كانت مشكلة البطالة مشكلة عالمية، إلا أنها تأخذ منحنى آخر في فلسطين، فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث إهدار قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية في الإقتصاد الفلسطيني في ظل شح الموارد المادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية.

وبناءا على ما سبق، فقد سعى صناع القرار وراسمي السياسات دوما لإيجاد حلول لتقليل معدلات البطالة وما يترتب عليها من ازدياد معلات الفقر، ولكن مع كل الجهود التي بذلت والخطط الاستراتيجية والتنموية لمختلف القطاعات ما زالت السلطة الفلسطينية من خلال السياسات والبرامج التي تنتهجها الوزارات المختلفة غير قادرة على القضاء على الفقر أو حتى التخفيف من حدته. إلا ان هذه المعدلات في ازدياد مستمر، وهذا دفع بالجامعات ومراكز الأبحاث والباحثين أن يتناولوا هذه الظواهر بشكل معمق، وتم اعداد الكثير من الدراسات حول ظاهرة الفقر والبطالة وتحليلها بشكل نظري واقتراح بعض الحلول لمعالجتها إلا أن هذه الدراسات لم تتناول مستقبل ظاهرة الفقر والبطالة، لكي يتم التخطيط لهذا المستقبل من الحاضر، فالحاضر اليوم هو مستقبل الماضي، والمستقبل المجهول اذا لم يتم التخطيط له من الحاضر سيقودنا إلى أرقام كارثية في معدلات الفقر والبطالة، وسنجد أنفسنا بعد عشر سنوات أمام معدلات أكبر من الفقر والبطالة سيصبح من الصعب علاجها في حينه، لذا تناولت هذه الدراسة مستقبل ظاهرة الفقر والبطالة للتنبؤ بمعدلاتها بحلول عام

2025، والوقوف عند الأسباب الرئيسية المسببة لهذه الظاهرة في مجتمعنا الفلسطيني، لتفادي الوقوع في المشاكل لاحقا.

إن الدراسات المستقبلية تعتمد على التنبؤ العلمي المدروس المنظم لمستقبل الظاهرة والقائم على حقائق الحاضر، وعلى آراء خبراء في عدة مجالات في الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والسياسة، والإدارة، والتنمية، والإحصاء، وغيرها، باستخدام تقنيات مناهج الدراسات المستقبلية وأدواتها، فقد تم اعداد هذه الدراسة بالتعاوم مع مختلف القطاعات والتخصصات لمعرفة كيف تتحرك العوامل المؤثرة في ظاهرة الفقر والبطالة مع بعضها البعض، وكيف سيكون سلوكها بحلول عام 2025. (Kosow,2015)

2.1 مبررات الدراسة

المبررات العلمية :

تعتبر ظاهرة الفقر والبطالة من الظواهر التي تهتم بها العلوم الاجتماعية والاقتصادية باعتبار أنها تؤثر بشكل بنيوي على المجتمعات، وتولد ظواهر سلبية كثيرة، لذلك تهتم بها الدراسات المستقبلية كجزء من اهتمامها بمستقبل البنى الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي، وتنبع أهمية هذه الدراسة في:

1. أن موضوع الفقر والبطالة لهما علاقة مباشرة بقدرة الشعب الفلسطيني على الصمود.
2. أن موضوع الفقر والبطالة لهما علاقة ببنيـــة النظـــام الإقتصـــادي والإجتمـــاعي الفلســـطيني والسياسات المتبعة لتقليل آثار الفقر والبطالة.
3. يعتبر مؤشر الفقر والبطالة أهم المؤشرات في الحكم على السياسات الإقتصادية والإجتماعيـــة وحسن الأداء في منظومة الحكومة (المؤسساتية والتشريعية).

المبررات الشخصية:

اهتمام الباحثة في التنمية وعلاقتها باالسلوك الإجتماعي، حيث أن النظرة المستقبلية لمسار الفقر في فلسطين لها اهمية كبيرة من وجهة نظر الباحثة.

3.1 مشكلة الدراسة

يشغل خبراء التنمية ورجال السياسة والإقتصاد هم كبير هو مكافحة الفقر وتقليل آثاره لأن له علاقة مباشرة بإستقرار المجتمعات وتطورها، ولذلك فإن تطور مؤشرات الفقر واستشرافها يساعد في التخطيط، حيث أن التخطيط في فلسطين هو شبه مركزي بحيث يكون منتوجه الرسمي هو خطط التنمية الفلسطينية، وقد كان هذا الحال منذ عام 2006 –2014، غير أن نتائج هذا التخطيط لا تحقق الأهداف المرجوة منه، وذلك نظرا لعدم ربطه بسيناريوهات مستقبلية، ولا يتم الإستفادة من سلوك المؤشرات في الماضي، الأمر الذي يحدث كأنه مفاجاة لصناع القرار، أي ان التخطيط لا يتبع منهجا معينا في قراءة المستقبل وسيناريوهاته، ولا يتم وضع خطط بديلة بناءا على رؤية تلك السيناريوهات، غير أن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في فلسطين تكسب هذا الأمر أهمية خاصة ولذلك فإن السؤال المركزي (اشكالية الدراسة) "ما هو مستقبل مؤشرات الفقر والبطالة والأسباب الرئيسية الكامنة وراء سلوك المؤشرات مستقبلا في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متغيرة بصورة مستمرة حتى عام 2025؟

4.1 أهداف الدراسة

يتركز الهدف الأساسي لهذه الدراسة على: كيف يمكن تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية على سلوك المؤشرات الاجتماعية حتى عام 2025 (حالة دراسية الفقر والبطالة في فلسطين)

أما الأهداف الفرعية تتركز في :

1. بناء سيناريوهات لسلوك المؤشرات الاجتماعية " الفقر والبطالة" في فلسطين حتى عام 2025.
2. فحص تطابق سلوك المؤشرات الاجتماعية مع الأهداف التنموية الإجتماعية في فلسطين .

5.1 أسئلة الدراسة

السؤال المركزي للدراسة هو "ما هو السيناريو الأكثر احتمالا لسلوك مؤشرات الفقر والبطالة في فلسطين حتى عام 2025؟ "

أما الأسئلة الفرعية تتركز في :

1. ما هو السيناريو الممكن لسلوك المؤشرات (الفقر والبطالة) حتى عام 2025؟
2. ما هو السيناريو المحتمل لسلوك المؤشرات (االفقر والبطالة) حتى عام 2025؟
3. ما هي العلاقة بين المؤشرات والأسباب التي تكمن وراءها، وما هي الأسباب الأكثر أهمية؟

6.1 فرضيات الدراسة

تتركز الفرضيات الأساسية للدراسة على سلوك المؤشرات من حيث :

1. تتحرك المؤشرات الإجتماعية وفق الخطط الموضوعة حتى عام 2025.
2. تتذبذب المؤشرات الإجتماعية وفق سيناريوهات مختلفة حتى عام 2025.
3. تتحرك المؤشرات الإجتماعية بشكل سلبي حتى عام 2025.
4. تتحرك المؤشرات الإجتماعية بشكل غير ثابت حتى عام 2025.
5. تتحرك المؤشرات الإجتماعية وفق المؤشر السياسي بشكل رئيسي حتى عام 2025.
6. تتحرك المؤشرات الإجتماعية وفق المؤشرات الإقتصادية بشكل رئيسي حتى عام 2025.

7.1 هيكلية الدراسة

تتألف هيكلية الدراسة من خمسة فصول مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول: عرض لكل ما يتعلق بالدراسة مبرراتها، مشكلتها، أهدافها، أسئلتها وفرضياتها وهيكليتها.

الفصل الثاني: سيركز الفصل الثاني على الإطار النظري للدراسة من حيث مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها، ومؤشر الفقر والبطالة، وبناء على الإطار النظري سيتم استعراض أهم الدراسات والأدبيات المتعلقة بالموضوع بشكل مباشر، كما سيشير الفصل إلى الفجوة المعرفية بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة، وبناء على هذه الفجوة ستكون الدراسة محاولة أكاديمية لسد هذه الفجوة كقيمة مضافة للدراسة.

الفصل الثالث: سيخصص هذا الفصل لمنهجية الدراسة التي تحتوي على أدوات المنهجية وطرق جمع المعلومات، وإدارة المعلومات ومعالجتها، وحدود الدراسة، بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة.

الفصل الرابع: بناء على منهجية البحث سيتم عرض المعلومات ونتائج التحليل، وقراءة النتائج في ضوء الإطار النظري ليمتد التحليل بالإجابة على سؤال البحث الرئيسي والأسئلة الفرعية.

الفصل الخامس: يخصص هذا الفصل على تلخيص نتائج التحليل وتقديم خلاصة هذا التحليل على شكل استنتاجات من جهة، وتوصيات من جهة أخرى، ووضع قائمة بمقترحات مكملة لما تم عمله.

- الأجزاء الختامية: وتحتوي على قائمة المصادر والمراجع وقائمة الملاحق والمقابلات وقائمة المحتويات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

إن المشكلة التاريخية في التعامل مع المستقبل هي في القدرة على التنبؤ به. فالحاضر شاخص أمامنا والماضي عرفناه وخبرنا وقائعه لكن المستقبل يمثل المساحة المجهولة تماما، وللتغلب على هذه المشكلة سعى الخبراء لتطوير مناهج وتقنيات تفكير للتعامل مع هذه المعضلة. وأصبح التركيز على معرفة الإحتمالات المختلفة التي ينطوي عليها تطور المعطيات الواقعية مستقبلا، ثم كيفية التدخل الواعي والمنظم في هذه البدائل المختلفة للوصول إلى ما نرغب إليه في تقليل أثر أو تقليص احتمالات النتائج السلبية إلى أبعد حدود.

ومع هذا التطور توالت الجهود باتجاه تطوير منهجية تساعد على إنجاز هذه المهمة (التعرف على المستقبل). وواجهت هذه الجهود نوعا من الإرتباك في بدايتها من نواح عدة لكنها بدأت في العقدين الأخيرين (1995–2010) لتستقر بشكل واضح وتحقق قدرا من النجاح والقبول. (عبد الحي، 2014)

إن التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية متداخل بعضها ببعض ويتم توظيفها بأشكال مختلفة، ولكن مع المحافظة على المضمون لكل تقنية ومنهج.

1.2 الدراسات المستقبلية

1.1.2 تعريف الدراسات المستقبلية:

يمكن تعريف الدراسات المستقبلية بجملة من التعريفات ومنها:
الدراسات المستقبلية هي "مجموعة من الدراسات تحاول أن تتنبأ بتنبؤات مشروطة بالمستقبل وفق منهجية علمية محددة، وهي طبيعة المستقبل، احتمالاته أحداثه، مشكلاته، العلاقة بين المتغيرات وذلك اعتمادا على إمكانية السيطرة على اتجاهات الأحداث وتطورها في المستقبل وقد تكون الطريق استكشافية تنطلق من الحاضر كونه كان مستقبل الماضي أو استهدافية/ معيارية تبدأ ببعض الإفتراضات المستقبلية وترجع إلى الخلف التفكير العكسي". (الجهني، 2009)

ويمكن تعريفها أيضا بأنها "مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المسقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل". (فليه، الزكي، 2003، ص 67)

وتعرف أيضا بأنها "التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي" (زاهر، 2004، ص51). لقد تطور مفهوم الدراسات المستقبلية بتطور المعرفة الإنسانية وتطور التكنولوجيا وحدث تغيران مهمان في نظرة الخبراء إلى المستقبل، أولهما أن الناس اجتمعوا على قناعة بإمكانية دراسة المستقبل، وثانيهما هو الإعتراف بأن المستقبل عالم قابل للتشكيل، وليس شيئا لا يمكن تغييره. (منصور، 2013)

2.1.2 تاريخ الدراسات المستقبلية :

تأخر ظهور المنهجيات العلمية للدراسات المستقبلية رغم ثراء التراث الفكري الإنساني حتى ستينيات القرن العشرين، وقد رصد مؤرخو هذا العلم أعمالا لمفكرين وضعت بداية المنهجية العلمية لدراسات المستقبل كما في نبؤة الفتى الإنجليزي " توماس مالتوس" حول النمو السكاني، وردها بعضهم إلى المفكر الفرنسي كوندرسيه في كتابه " مخطط لصورة تاريخية للعقل البشري الذي نشر عام 1793". وقد تعددت الآراء حول واضع هذا العلم، فمنهم من يعتبرها "علما " ومنهم من

يعتربها "قنا" وهناك من يضعها بين العلم والفن، ومنهم من يضعها في بـــاب دراســـات الاقتصـــاد السياسي. (Opper, 2012)

هناك اجماع على أن المؤرخ الألماني "اوسيب فلختهايم" هو صاحب مصطلح علم المستقبل، وقد بدأ المصطلح بالإستخدام عام 1943م، وقد عاد فلختهايم ونشر كتابه "تاريخ علم المستقبل" عام 1965م، ودعا إلى تعلم هذا العلم في المدارس كفرع من علم الاجتماع. (بندي، 2003)

بوسع المتتبع لحركة الدراسات المستقبلية ملاحظة أن الإهتمام بها على صعيد التطبيق والمنافع قد بدأ بالمؤسسات العسكرية وشؤون الحرب، لينضم إليها بعد ذلك عالم المال ورجال الأعمال ثم مجالات الصناعة، ولتشمل من حيث الإهتمام البحثي والتطبيقي معظم انساق المجتمع، وخاصة علاقة القوة السياسية والإقتصادية والقيم والثقافة، وإن اهتمام الإنسان بدراسة مستقبله ومحاولة فهمه وترويجه ارتبط بشكل كبير بالتحولات الكبرى والأزمات والإنكسارات التي عايشها الإنسان في مجتمعه. (عامر، 2008، ص25)

وتعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي: (زهران، 1999)

1. أنها دراسات تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية
2. أنها أوسع من حدود العلم، فتتضمن مساحات فلسفية وفنية جنبا إلى جنب مع الأسلوب العلمي.
3. أنها تتعامل مع عدد واسع من البدائل والخيارات الممكنة.
4. أنها تتناول المستقبل في فترة زمنية تتراوح بين خمسة إلى خمسين سنة.

3.1.2 الموضوعات التي تبحثها الدراسات المستقبلية :

يمكن القول أن الموضوعات التي يهتم بها المختصون في الفكر المستقبلي عديدة وتشمل معظم جوانب الحياة ومنها: (الساعدي، 2013، ص 66-67)

1. الإنسان والمجتمع: كما في أزمة الفقر، الغذاء، الإنفجار السكاني، الوباء الجماعي، الأزمات الإنسانية العالمية الخانقة، التغيرات الإجتماعية، التعليم، تشغيل المرأة، تغيير أنماط الثقافة، ووسائل التغيير الإجتماعي.

2. السياسة: ومن ذلك السيطرة على الدول، الإتجاهات السياسية العالمية، منظومة الأمم المتحدة وإدارة العالم، العلاقات بين البلدان، العولمة، الحروب، نهاية التاريخ، حوار الحضارات، صناعة الأزمات، الجغرافيا السياسية، اسقاط الأنظمة، خطط الحروب، تأثيرات الحروب المستقبلية، مستقبل الدول.

3. البيئة: وتشمل التغير المناخي العالمي، الكوارث الطبيعية، التلوث البيئي، بدائل البيئة، شح المياه، البحث عن الطاقة النظيفة.

4. الإقتصاد: ومنها مصادر الطاقة، التنمية المستدامة، الأزمة الاقتصادية العالمية، الإتجاهات الإقتصادية العالمية، التنمية الاقتصادية، بدائل الغذاء، الفقر، الجوع، أزمة السكن، الإنفجار السكاني.

5. العلوم: ومنها التقنيات المتقدمة كالحاسبات، تقنيات الإتصال، الإنترنت، تقنيات الجينات، تقنيات استكشاف الفضاء، تقنيات النانو، العمل نحو الأنماط الإدارية الجديدة واتجاهات التوظيف.

4.1.2 أهمية الدراسات المستقبلية :

شهد الغرب اهتماما شديدا بالدراسات المستقبلية في الجامعات ومراكز البحوث العلمية المختلفة، وظهر عدد كبير من المراكز والمعاهد المتخصصة، وتكمن أهمية هذه الدراسات في الآتي: (جودي، الهمامي، 2007)

1. تساعد هذه الدراسات في التخفيف من الأزمات وذلك من خلال دراسة احتمالية وقوعها وآليات التعامل معها.
2. تحاول الدراسات المستقبلية استقراء الإتجاهات الممتدة عبر الأجيال لظواهر موجودة أو محتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة.
3. وضع السيناريوهات والخيارات الممكنة والمتاحة والمفاضلة في ما بين هذه الخيارات.
4. تعد الدراسات المستقبلية مدخلا ومكملا للتخطيط الإستراتيجي.
5. تلعب دورا مهما في الإستشراف، وهو "دراسة التأثيرات المحتملة والتحديات المستقبلية على شكل وطبيعة المجتمعات، ومنها على سبيل المثال: التهديدات النووية، التغير المناخي، اعادة خرائط الجيوسياسية، النمو السكاني، نقص الطاقة والمياه، وغيرها ".

5.1.2 أسباب ضعف الدراسات المستقبلية في العالم العربي :

عند الاطلاع على استخدام مناهج الدراسات المستقبلية عربيا نلاحظ أن هناك صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي يعزى ذلك إلى الأسباب التالية: (منصور، 2013)

1. غياب الرؤية المستقبلية، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل.
2. ضعف الأساس النظري للدراسات المستقبلية في التراث العربي فهو يتجه إلى "التفسير الغيبي".
3. غياب التشجيع الكبير للبحث العلمي في مواضع جديدة كالدراسات المستقبلية.
4. صعوبة الوصول للمعلومات والقيود المفروضة على تدفقها وتداولها.
5. غياب المؤسسات المتخصصة، وقلة عدد العاملين في هذا المجال.

6.1.2 أسس مناهج الدراسات المستقبلية :

انطلق التيار الواسع من باحثي الدراسات المستقبلية من نقطة محددة، وهي اعتبار مفهوم التغيير هو وحدة التحليل التي تركز عليها أغلب تقنيات الدراسات المستقبلية، وبناء عليه سارت مناهج الدراسات المستقبلية في معظم اتجاهاتها بالتمحور حول أسس ستة هي: (Dutch Institute, 2013)

أولا : تحديد ورصد التغير

ويقصد بذلك أن الدراسات المستقبلية معنية في دراسة الظاهرة بالتغير الذي يصيب قسمات الظاهرة على النحو الآتي :

1. مدى التغير: هل هو تغير جزئي أو كلي؟ بمعنى هل يمس الظاهرة ككل أو يركز على أبعاد معينة فقط.
2. طبيعة التغير: هل هو تغير كمي (أي يمكن التعبير عنه بلغة رياضية ورقمية) أو تغير كيفي أو كلاهما؟
3. حركية التغير: هل هو تغير مستمر أو متقطع؟ فهناك ظواهر مستمرة مثل النمو السكاني، وظواهر متقطعة مثل النمو الإقتصادي أو الحروب.
4. ايقاع التغير: هل هو تغير بطيء أم سريع؟ هل هو تغير ثابت الإيقاع أو متسارع أو متذبذب؟
5. ادراك التغير: أي انه يمكن ادراك التغير بالتحليل العقلي أو المنطقي أو حتى الحدسي.

6. مركزية التغير: من المعلوم أن لكل ظاهرة أو بنية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية "بؤرة " مركزية تستند إليها وبناء عليه، يجب تحديد هل التغير أصاب المركز أم الأطراف؟ وهل هذا التغير كبير أو متوسط أو قليل؟

ثانيا: تحليل أسباب التغير

يتركز تحليل أسباب التغير على عرض الأسباب المحتملة، والربط بين ظواهر أخرى والظاهرة قيد الدراسة، وتحديد الأسباب المركزية والأسباب المساعدة من خلال التقنيات

ثالثا: التمييز بين الحدث والاتجاه

يعرف الحدث بأنه وقع يومي، فردي أو جماعي، مفاجيء أو متوقع. أما الإتجاه فهو تكرار الحدث باتساق يتولد عنه حمل ظاهرة ما على أن تأخذ نمطا معينا في تغيرها من حالة لأخرى، ومستويات الإتجاه تختلف فقد تكون اتجاه فرعي، أو اتجاه مركزي، أو اتجاه أعظم، والإتجاهات تأخذ نمطين:

1. الإتجاهات الخطية: أي أن الظاهرة تسير في مسار واحد.
2. الإتجاهات غير الخطية: أي أن الظاهرة لا تعرف مسارا محددا لتتغير.

رابعا: البعد الزمني

يمثل البعد الزمني أحد المحاور المركزية في الدراسات المستقبلية والتقسيم التقليدي للزمن (ماضي، حاضر، مستقبل) حيث أن المهم في الدراسات المستقبلية هو البعد الأخير (المستقبل) وحركته.

لقد اختلف الباحثون في تحديد الإطار الزمني للدراسات المستقبلية، وقد تفاوت ذلك من الشهر الواحد على ما وراء المنظور أي يمتد إلى الخمسين عاما أو أكثر. هذا ويعد تصنيف (مينسوتا) لجمعية المستقبليات الدولية بولاية مينسوتا الأمريكية من أهم التصنيفات التي تأخذها معظم الدراسات المستقبلية على اختلاف مدارسها. (الساعدي، 2013، ص73)، ويقوم تصنيف مينسوتا بتقسيم المستقبل إلى فترات زمنية على النحو التالي: (فليه والزكي، 2003، ص 39-40)

1. المستقبل المباشر: يمتد من عام إلى عامين منذ اللحظة الراهنة، وهذا المستقبل نادرا ما تؤثر فيه القرارات التي تتخذ اليوم لأنه محكوم كليا بمسيرة الماضي وتراكماته، لذلك فهو مستقبل الحتم الذي نفقد معه الاختيار.
2. المستقبل القريب: يمتد من عام إلى خمسة أعوام، وإن كان هذا المستقبل متأثرا بمجمله بما سبق فعله في الماضي فإنه يمكن أن يتأثر في مسيرته جزئيا وبشكل محدود ببعض القرارات التي تتخذ اليوم.
3. المستقبل المتوسط: يمتد من خمسة أعوام إلى عشرين عاما، ويمكن تشكيل هذا المستقبل إلى حد كبير بما يتخذ اليوم من قرارات لأن بذوره كامنة في الحاضر المعاش.
4. المستقبل البعيد: يمتد من عشرين من الآن إلى خمسين عاما، وهو يتشابه مع المستقبل المتوسط في كون جذوره في الحاضر غير أنه يختلف عنه في أنه يصعب التحكم في مساراته أو توجيه أحداثه.
5. المستقبل غير المنظور: يمتد من الآن إلى ما بعد خمسين عاما او أكثر، وهذا المستقبل يستحيل أن نتحكم فيه، وأي دراسة تمتد لخمسين عاما قادمة لن تتسم بالدقة الكافية لكثرة التغيرات التي قد تحدث خلال تلك الفترة الطويلة.

خامسا: زمن الإستغراق

وهي الفترة الفاصلة بين وقوع الحدث وتداعياته واكتمال تداعياته. وبناء عليه فإن قياس التداعيات المستقبلية لحدث ما يجب أن يأخذ في الاعتبار زمن الإستغراق للتداعي في كل بعد من أبعاد الظواهر قيد الدراسة. (عبد الحي،2012)

سادسا: الكلانية

تقوم على أساس أن مجموع أجزاء الظاهرة أكبر من الظاهرة نفسها. وبناء عليه فيجب ألا يتم تصور النتائج المستقبلية للظواهر على أنها تراكم مجموع الجزيئات المكونة للكل بل أكبر منها، (ومثالها الماء المكون من هيدروجين وأوكسجين، ولكن في الماء مواصفات ليست في أي من مكوناته). (Heinonen, S. & Ruotsalainen, J. 2013)

7.1.2 مناهج الدراسات المستقبلية:

تقسم مناهج البحث في الدراسات المستقبلية إلى أنماط عامة يندرج تحت كل منها عدد من التقنيات المتشابهة في بنيتها وطريقة توظيفها في البحوث، وبشكل عام تم تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية موضحة في الجدول التالي:

الجدول (1.2): مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها

مناهج الدراسات المستقبلية	التقنيات التي تندرج تحت كل منهج
1. المناهج المعيارية أوالإرشادية	تقنيات السيناريو، العصف الذهني، التدرج النسبي، التنبؤ الرجعي.
2. المناهج الكمية أو الوصفية	تقنيات دلفي، دولاب المستقبل، مصفوفة التأثير المتبادل شجرة العلائق، المنحنى الجامع، السلسلة الزمنية، الإسقاط.
3. نماذج المحاكاة والمباراة	تقنية المحاكاة والمباراة.
4. النمذجة	تقنيات التنبؤ التكنولوجي، تحليل المضمون.

(Halal, Bojes, 2005, P47-49)

الخطوات الإجرائية التي توكل للدراسات المستقبلية

تحدد الخطوات الإجرائية التي توكل للدراسات المستقبلية في:
(Kreibich, Oertel, Wölk, 2011, p17)

1. منهج التحليل الإمبريقي الإستكشافي
(Exploративeempirical-analytical approach) :

وهو الذي يقوم على توظيف المعلومات المتراكمة، والوقائع الجديدة، والبيانات والإتجاهات، ثم نمذجة التطورات الممكنة والمحتملة (possible and probable) طبقا لفرضيات محددة بشكل دقيق، وتحليلها استنادا لقواعد منهجية محددة أيضا، ومثل هذه الدراسات قد تكون كمية أو كيفية على حد سواء.

2. **المنهج الاستشرافي المعياري (Normative-prospective approach):**

ويستند على نوع من التخيل والتصور الإبداعي، ولا يتم التخيل من الفراغ بل تعمل فيه الخبرة الحياتية والتجارب الكامنة في المنظومة المعرفية للباحث. وقد يساهم الحدس في الوصول للنتائج دون أن يكون هناك مقدمات منطقية، ويتم بناء صورة المستقبل المفضل أو المرغوب من خلال ذلك كله.

3. منهج التواصل الإسقاطي (Communicative-projective approach) أو ما اسماه كريبيش بمقترب التخطيط (planning approach):

أي نقل الخبرات والمعارف من مستواها النظري إلى مستوى تطبيقي ارتباطا مع الأهداف والإستراتيجيات بهدف دعم عمليات صنع القرار المستقبلي. ويصبح هدف الباحث هنا هو بناء صورة المستقبل التي تتحقق من خلالها الصورة المرغوبة.

4. **المنهج الإبداعي التشاركي (Participative-creative approach):**

ويعني إشراك باحثين من ميادين اجتماعية مختلفة بهدف تعزيز المعرفة المستقبلية، وهو ما يساعد أيضا على انضباط البحث العلمي المستقبلي نتيجة الإلمام بالجوانب المختلفة للظاهرة.

ومن المعلوم أن الدراسات المستقبلية تقوم على المزج بين هذه المناهج وتقنياتها معا للوصول إلى نتائج دقيقة ولا تقتصر على واحدة فقط.

8.1.2 تكامل التقنيات الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية:

هناك الكثير من الجدل حول استخدام كل من الأسلوب الكمي والأسلوب والكيفي في الدراسات المستقبلية وصلاحية كل منهما لضمان الوصول إلى أكبر قدر من الدقة والموضوعية وأصبح من الشائع ترجيح كفة الكم على حساب الكيف في كثير من البحوث الإجتماعية على أساس أن الصورة الكمية أكثر اختصارا ودقة في التعبير، كما ان الأساليب الرياضية توفر إمكانية التعامل مع المتغيرات الكمية بصورة تسمح بإدراك ما يمكن أن تؤدي إليه السياسات المختلفة من نتائج على المدى الطويل.

هناك خلط غير مقصود بين المجالات البحثية التي يصلح لها كلا الأسلوبين ومنطق استخدام كل منهما وحدود هذا الإستخدام بالإضافة إلى ان أهداف الدراسة تفرض على الباحث الإهتمام بأبعاد معينة يمكن أن ينهض بمفرده بدراسة ظاهرة ما أو عدة ظواهر ويحيط بها وصفا وتفسيرا مبرزا جميع جوانبها الكمية والكيفية. (فليه والزكي، 2003، ص64)

ولعل تعقيد الظواهر الإجتماعية والسياسية والإقتصادية من ناحية وصعوبة إدراك تقلبات هذه الظواهر التي تتسم بقدر كبير من المراوغة للعقل البشري من ناحية ثانية، أمر هام لا بد من تأكيده وأخذه بعين الاعتبار، كما أن المنهج التجزيئي (Reductionism) الذي يسعى لفهم هذه الظواهر استنادا لبعض المتغيرات أو حتى إحداها، يشكل فيما يبدو منهجا قاصرا لتناول الظواهر المعقدة وفهم تطورها المستقبلي، وهو ما عزز من الإنحياز إلى المنهج الكلاني (Holism)، ذلك يعني أن المزج بين التقنيات الكمية والكيفية لفهم آلية تحول الظواهر لرصد مسارها المستقبلي أمر مبرر من الناحية العلمية. لكن هذا المزج أو التكامل عند استخدام التقنيات الكمية والكيفية لا يجوز له أن يوقعنا في وهم الكمال، ولا بد من التنبه لمراوغة الظاهرة، ولهذا فإن دراسة الظواهر تتطلب في كثير من الأحيان تحويل المعطيات الكيفية إلى كمية ليسهل التعامل معها ودراسة تداعياتها. (عبد الحي، 2015)

وبناءا عليه، تحدد التقنية المستخدمة في الدراسات المستقبلية حسب طبيعة الهدف، وتفسير النتائج، هل هي تقنيات كمية أو كيفية، وبالتالي إتاحة المجال أو تعذره للدمج بين التقنيات، وعند البدء في تحليل المسار المستقبلي لظاهرة معينة، فنحن نضع مجموعة من التساؤلات التي تفسح المجال لكل من القياس (الكمي) والتأويل (الكيفي)، مثل:

1. ما هي العناصر المترابطة بشكل مباشر والعناصر غير المترابطة ؟
2. ما هي اتجاهات التأثير بين العناصر (أ يؤثر على ب أو العكس، ب يؤثر على ج...الخ)؟
3. هل التأثير لعنصر ما (أ مثلا) على غيره يتزايد أم يتناقص؟
4. هل التأثير يغير من طبيعة العنصر المتأثر أم من سرعة تأثره؟...الخ.

يمكن وصف العنصرين (أ، ب) من خلال القياس التراتبي (أقوى، أضعف،..الخ) كما يمكن من البند (4) تحديد نتائج مستقبلية من خلال الربط بين التغير في التأثير أو الطبيعة من ناحية والزمن من ناحية أخرى. (Giaoutzi, Sapio-(ed), 2013, p41-46)

9.1.2 تقنيات الدراسات المستقبلية:

في هذه الدراسة سيتم تناول عدد من تقنيات الدراسات المستقبلية للوصول إلى النتائج المرجوة، وهي: تقنية دلفي، مصفوفة التأثير المتبادل، بناء السيناريوهات، ودولاب المستقبل، وتستخدم هذه التقنيات لبناء الدراسة المستقبلية والتوصل إلى أهم السيناريوهات والتنبؤات وفق منهجية عملية منظمة ومتسلسلة كما هو موضح في الشكل (1.2) فإن هذه التقنيات تعتمد على بعضها البعض بشكل كبير، وبينها ترابط عضوي، حيث أن نتيجة واحدة تؤثر على التقنيات الأخرى.

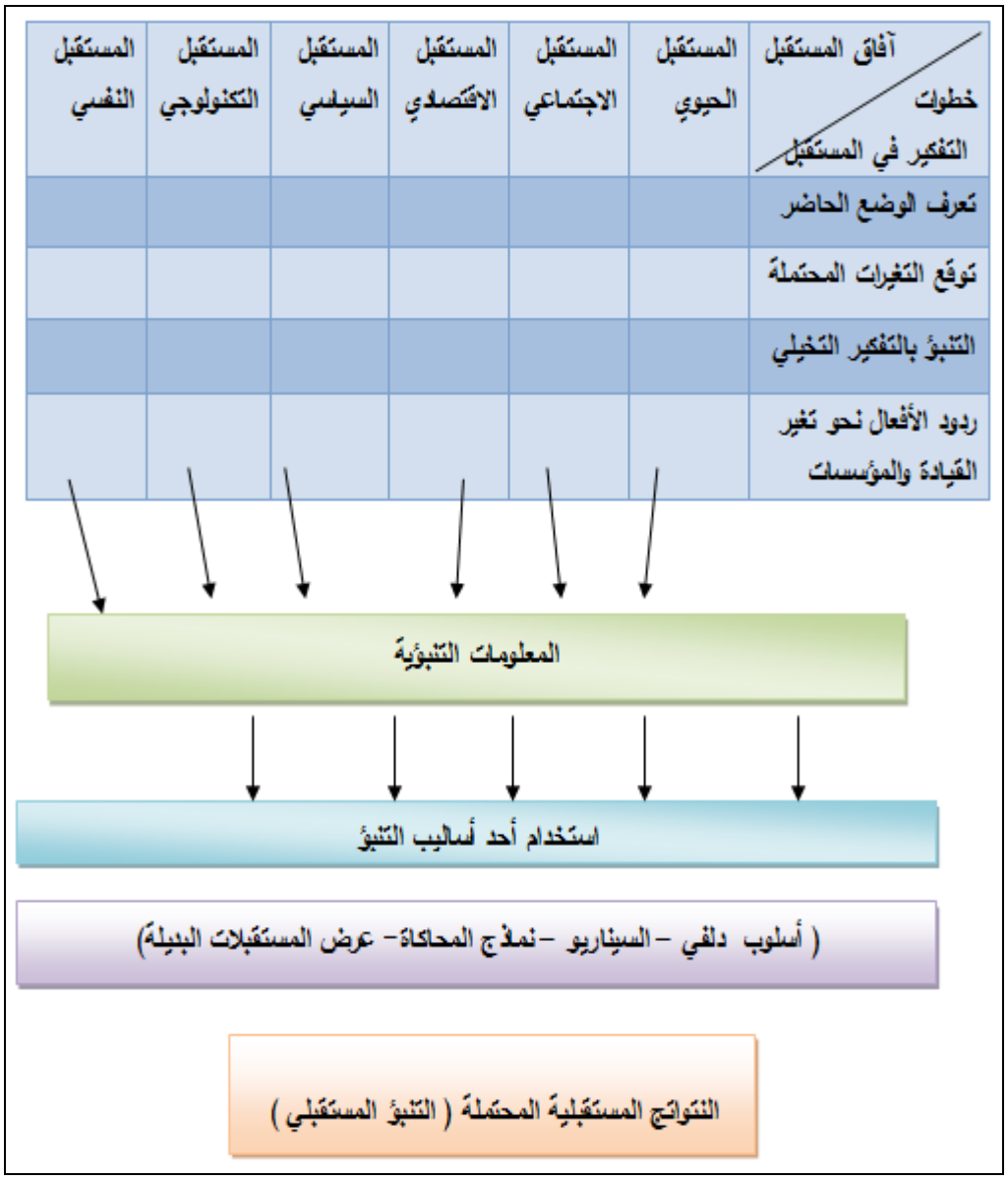

الشكل(1.2) منظومة بناء الدراسة المستقبلية

(فليه والزكي، 2003، ص 41)

10.1.2 تقنية (أسلوب) دلفي

يشير اسم دلفي إلى معبد في أحد مدن اليونان القديم به بعض الكهنة والحكماء يتنبئون بالمستقبل، ولقد كان اليونانيون يلجؤون إلى ذلك المعبد للتنبؤ بمستقبلهم من خلال تفسير الكهنة بمختلف القضايا في الشؤون الشخصية والحربية وفي النهاية يتكون رأي عن الاحتمالات المتوقعة.

يعود توظيف أسلوب دلفي في التنبؤ إلى العام 1950، وذلك من قبل شركة راند وذلك بغية حل المشكلات التي واجهتها، فلجأت إلى مجموعة من الخبراء ليسهموا في البحث وتقديم الحلول المناسبة لحل هذه المشكلات ولكن لم تكن هذه المؤسسة تستخدم هذا الأسلوب على اعتبار أنه أسلوب دلفي، ولكن قامت بذلك بشكل عشوائي. (عامر، 2008، ص121)

بدأ استخدام أسلوب دلفي في صورته الحديثة عام 1953م، من خلال جهود العالمين أولاف هملر، ونورمان دلكي، ثم جرى تطوير هذه التقنية منذ ذلك الحين إلى الآن. (عبد الحي، 2007، ص44)

ولقد استعمل هذا الأسلوب بكثرة من طرف المدرسة الأمريكية للدراسات المستقبلية، وذلك لمجموعة من الإعتبارات منها قوة وتطور وسائل الاتصال الأمريكية مما يسهل عملية الإعتماد على أكبر عدد من المختصين في مختلف مراكز البحث والجامعات الأمريكية، ثم توفر العدد الكافي من الخبراء والإمكانيات الكفيلة بتحقيق هذه التقنية، ويسعى الأمريكيون من خلال استعمال هذه التقنية إلى استخراج وتحديد أقوى الاحتمالات والتوقعات من الآراء المتباينة حول موضوع معين في الشؤون الداخلية والخارجية. (الكبيسي، 2008، ص226)

1.10.1.2 تعريف تقنية دلفي

تتمحور الفكرة المركزية في تقنية دلفي حول عرض كل الإحتمالات المختلفة لتطور ظاهرة معينة في المستقبل ثم الإستبعاد التدريجي عبر خطوات محددة لكل احتمال إلى أن نستقر على احتمال محدد، (عبد الحي، 2007 ص44). ويعرف بانه أنه وسيلة اتصال منظمة بين مجموعة مختارة من الخبراء وأصحاب الإختصاص في ميدان معين للتنبؤ بالمستقبل عبر العمل التعاوني المنظم لاقتراح الحلول المناسبة لمشكلة معينه دون الحاجة إلى الإجتماع أو المواجهة فيما بينهم. (Cole, 2013)

وبناءا عليه فإن خطوات العمل في أسلوب دلفي يمكن تطويرها باستخدام تقنيات مساعدة تضبط بعض نتائجها أو تسهل الربط بين أبعاد الظاهرة التي ندرسها، مثل: دولاب المستقبل، تقنية التفتيت. (مبروك، 2013، ص7)

2.10.1.2 ميزات تقنية دلفي

يتميز أسلوب دلفي عن غيره من الأساليب التقليدية للتنبؤ بالمستقبل بمجموعة من الخصائص والمميزات جعلته يستخدم على نطاق واسع في استشراف المستقبل ومنها: (الجهني، 2009)

1. إمكانية استخدامه كأسلوب استكشافي استقرائي لدراسة المستقبل (يتنبأ بالمستقبل انطلاقًا من الحاضر ويحدد مستقبلات ممكنة أو محتملة)، وكأسلوب استهدافي (يتنبأ بصور ومشاهد مرغوبة في المستقبل ثم يعود للحاضر لتوجيهه نحو المستقبل المرغوب).
2. استشارة خبراء متخصصين في حقل معين.
3. التغلب على البعد الجغرافي بين الخبراء، حيث يمكن أن يجمع أسلوب دلفي بين مجموعة من الخبراء يتوزعون في كل قارات العالم (وبذلك يتميز عن الأساليب العادية التي تعتمد على حضور أصحاب الرأي في مكان واحد كمجموعات التركيز (Focus Groups) على سبيل المثال).
4. اعتماده على مجموعة محدودة من الخبراء لا تتجاوز في الغالب 30 خبيرا، يتعامل الباحث معهم في جولات متعددة من مسوحات الرأي، وبذلك تتلاشى مشكلة عدم الاستجابة التي تعتري المسوحات العادية التقليدية.
5. ارتفاع معدل الصدق، كخاصية سيكومترية لأدوات دلفي (الإستبانات في الغالب)، وذلك لتعامل الباحث مباشرة مع الخبراء، وإمكانية الإتصال المباشر بهم لفهم فقرات الأداة فهما سليما ودقيقا.
6. يتفادى أسلوب دلفي النواحي الشخصية وتأثيرها على مصداقية آراء الخبراء، حيث إن من أسسه الهامة إخفاء شخصيات الخبراء عن بعضهم البعض.

3.10.1.2 أهمية تقنية دلفي

تبرز أهمية تقنية دلفي في العديد من الجوانب وأهمها : (عامر، 2008، ص 136- 137)

1. توفير حدوث تفاعلات منطقية –نفسية- اجتماعية كثيرة جدا مما يحسن نوعية تنبؤ (بتكرار دوراته على الخبراء).
2. تجنب سيطرة بعض الأفراد وفرضهم لرأيهم، والقدرة على استبعاد الآراء الشاذة، والإستفادة من آراء الخبراء الذين يميلون للصمت في الإجتماعات بسبب الخجل أو التواضع.
3. التخلص من افتراض استمرارية الاتجاهات الحالية لإستخدام أسلوب الخبراء بمعنى عزل عامل التحذيرات أو المجاملات في إبداء الرأي التي يفرضها مواجهة الخبراء بعضهم البعض.
4. زيادة دقة التنبؤ حيث أن تصورات الجماعة أفضل من التصور الفردي، واشراك مجموعة من الخبراء في عملية التنبؤ وعدم الاعتماد على رأي خبير واحد.
5. زيادة امكانية تطوير طرق عقلانية في اكتشاف المستقبل، وبالتالي تقليل التكلفة والوقت والجهد وزيادة العائد وجودة النتائج المستقبلية.
6. إمكانية اقترانه بالحاسوب حيث يمكن تبادل المعلومات بين الخبراء عن طريق الحاسوب، بين مختلف الاماكن بذلك تضمن حدوث تفاعل غير مباشر بين الخبراء وتتوفر الفرصة لتوضيح أي غموض، ولتقديم معلومات جديدة أو خطوط بديلة للتفسير داخل المناقشة، مما يتيح الفرصة في الحصول على الحلول التي أجمع عليها الخبراء وتلافي المشكلات.

4.10.1.2 نماذج تقنية دلفي

هناك أكثر من نموذج لإستخدام تقنية دلفي في التنبؤ يختلف كل منها حسب طريقة إعداده، وتنفيذه، والهدف منه، وهي :

أولا: دلفي التقليدية (Conventional Delphi):

هو أكثر أساليب دلفي استخداما ويستهدف الوصول إلى إجماع الرأي بشأن موضوع معين سواء بالنسبة لملامحه أو نتائجه أو أي قرار بشأنه، ويتضمن هذا الأسلوب إتباع الخطوات التالية : (عامر، 2008، ص141-142)

1. يصمم استبيان مفتوح من سؤال واحد أو أكثر عن الموضوع الذي يراد دراسته.
2. تحدد مجموعه من الخبراء الذي سوف يرسل لهم الإستبيان ممن تتوافر فيهم الشروط المناسبة من حيث الأهلية والخبرة والتخصص.
3. ترسل البيانات إلى أعضاء هذه المجموعة بالبريد أو البريد الإلكتروني أو تسلم باليد.
4. تستلم إجابات الخبراء المشاركين عن أسئلة الاستبيان وتفرغ بواسطة الباحث أو فريق البحث.
5. تجهز البيانات الواردة في الإستبيان موضحة استجابات أعضاء مجوعة من الخبراء وموقع استجابة الخبير أو مجموعه من الخبراء بالنسبة لإستجابات الخبراء الآخرين.
6. يعاد إرسال نتائج الإستبيان الأول أي استجابات أفراد مجموعه الخبراء بعد تجميعها وفقا للآراء المختلفة وتنسيقها مرة أخرى إلى أفراد مجموعه الخبراء لكي يراجع كل خبير اجابته التي تتضمن رأيه في ضوء إجابات الآخرين ويعيد النظر فيها كمحاولة للوصول إلى تقارب في الآراء بين أفراد مجموعة الخبراء.
7. تستلم استجابات الخبراء للمرة الثانية وتفرع البيانات الواردة بنفس الطريقة السابقة، فإذا تم الوصول إلى اتفاق أو إجماع في الآراء تنتهي دورات دلفلي التقليدية عند هذه الدورة.
8. في حالة عدم الوصول إلى اتفاق أو إجماع على الرأي بين الخبراء، يطلب من الخبراء الذين لا يتفقون في الرأي مع الأغلبية تبرير استجاباتهم المختلفة، ويرسل الاستبيان مرة ثالثة أو لمرات تالية عند الحاجة مع بيان استجابات أفراد العينة في الدورة الثانية وتوضيح تبريرات الخبراء الذين يختلفون في الرأي، ويستمر العمل حتى يصل الباحث أو الفريق القائم بالدراسة إلى اتفاق أو إجماع في الرأي بين الخبراء.

ثانيا: سياسة دلفي (Policy Delphi):

يختلف هذا النموذج عن النموذج التقليدي في مستوى الإتفاق على التنبؤ المستقبلي، ففي هذا النمط لا نسعى للإجماع كما في النمط التقليدي بل إلى "الأغلبية" التي يحظى بها تنبؤ معين. غير أن الأخذ برأي الأغلبية لا يلغي الآراء الأخرى المعارضة، بل يمكن توظيفها لتطوير رأي الأغلبية، وهذا يستدعي أن تعرضها بشكل كامل. (عبد الحي، 2012)

إن دور الخبير في هذا النموذج لدلفي السياسات يتمثل في إبداء الرأي نحو فعالية سياسة معينة في الوصول إلى نتائج إيجابية لحل مشكلة أو قضية، وليس فقط في تقدير نوع الحدث الذي ينتظر حدوثه أو تقدير تاريخ الحدوث كما يتبع عند استخدام دلفي التقليدي.(عامر، 2008، ص 143)

ثالثا: دلفي الأنثوجرافي:

في هذه الطريقة يدمج أسلوب دلفي في دراسة التطورات المستقبلية للظاهرة مع الأساليب الأنثوجرافية التي تستخدم في دراسة ماضي وحاضر الظاهرة، وبذلك تعتبر هذه الصورة لأسلوب دلفي من أنسب الأساليب التي تراعي ماضي وحاضر الظاهرة المراد التنبؤ بمستقبلها. (عامر، 2008، ص144)

رابعا: أسلوب المؤتمرات (Delphi Conference):

في هذه الطريقة يستبدل الفريق المنفذ للدراسة بكمبيوتر مبرمج، بحيث يقوم هو بتجميع الإجابات الواردة وتصنيفها والوصول إلى الإتجاهات العامة لها في أقصر وقت ممكن، وبذلك يختصر الوقت المستهلك في تلخيص نتائج كل جولة من جولات دلفي، حيث تعطى لعملية الإتصال وقتها الفعلي، لذلك أطلق على هذه الصورة أسلوب الوقت الحقيقي. (الساعدي، 2013، ص172-173).

ويلاحظ في هذا النوع أنه من الضروري أن تكون كل ملابسات الأسلوب التقليدي- الذي يقوم فيه فريق الملاحظة- بضبط هذه الظروف كدالة لنتائج الإستبانات. (فليه والزكي، 2003، ص73)

خامسا: أسلوب دلفي القرارات (Decision Delphi):

تسعى هذه الطريقة للوصول إلى قرارات خاصة بمجال معين من خلال تنسيق خطوط عريضة وعامة من الأفكار حوله، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة التطورات والتغيرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل في هذا المجال، وهي أشمل طرق أسلوب دلفي وصوره، وفي هذه الطريقة يتم دمج أسلوب دلفي مع الأساليب الاثنوجرافية والتي تستخدم في دراسة ماضي وحاضر الظاهرة تمهيدا للتنبؤ بمستقبلها. (فليه والزكي، 2003، ص73)

5.10.1.2 الإستبانات المستخدمة في تقنية دلفي:

تستخدم في أسلوب دلفي، نفس الأدوات المستخدمة في مسوحات الرأي التقليدية تقريبا، وهناك نوعان من الإستبانات المستخدمة في أسلوب دلفي، وهما: (فليه والزكي، 2003، ص74)

1. استبانات مفتوحة: وفي هذا النوع من الإستبانة يطرح سؤال أو مجموعة من الأسئلة على مجموعة من الخبراء المختارين لهذا الغرض، وتترك لهم حرية الإجابة والتعبير عن آرائهم وتصوراتهم ومقترحاتهم، وغالبًا ما يتم اختيار هذا النوع من الإستبانات في الجولة الأولى من جولات تطبيق استبيان دلفي، ويمكن أن يتم ذلك باستخدام أحد نوعين من الإستبانات:

أ. استبانات استقرائية (Inductive): حيث يقدم للخبراء سؤال أو مجموعة أسئلة مباشرة عن المجال موضوع الدراسة ويترك لهم حرية الإدلاء بتصورهم ومقترحاتهم.

ب. استبانات استنتاجية (Deductive): وفي هذا النوع تقدم للخبراء معلومات عامة عن الموضوع محل الدراسة تعقبها مجموعة من الأسئلة المفتوحة النهاية "ended-Open" ليعلقوا عليها ويضعوا تقديراتهم.

2. استبانات مقفلة: من تحليل المعاني والتصورات والمقترحات التي أدلى بها الخبراء في الجولة الأولى، تصمم الإستبانات المقفلة لكي تستخدم في الجولات التالية، وتعاد إلى مجموعة الخبراء الذين يرحب بعضهم بتعديل استجاباتهم إذا شعروا بأن هذا ضروري، أما الذين يمتلكون حججًا قوية فسوف يصرون على آرائهم ويدافعون عنها.

6.10.1.2 خطوات تقنية دلفي العامة :

هناك عدة خطوات تتبع عند تطبيق تقنية دلفي منها: (الساعدي، 2013، ص 175-176)

1. تحديد الموضوع المراد فهم المستقبل الممكن والمحتمل والمفضل بشأنه.

2. بناء استبانة بمثابة أداة لجمع البيانات، واختيار مجموعة من الخبراء للإدلاء بآرائهم بالإجابة عن اسئلة الإستبانة.
3. عمل قائمة بأسماء الخبراء المتحصلة من الخطوة السابقة وعناوينهم، وإخضاع القائمة لمعايير مناسبة لتقويم مستوى الخبرة (إمكانية حذف بعض الأسماء)، وعمل استطلاع مفتوح (استبانة مفتوحة) لجمع مسودة آراء الخبراء، ثم تحليلها كيفيا، كما يجب أن يتم عمل قائمة بأفكار وتصورات الخبراء حول المستقبل.
4. تحويل القائمة السابقة إلى استبانة أولى مغلقة كأداة لجمع المعلومات وقياس آراء الخبراء بواسطة الإستبانة الأولى(الجولة الأولى) ومن ثم تنظيم وترتيب البيانات الواردة في الإستابة وتحليلها احصائيا.
5. عرض نتائج الإستبانة الأولى على مجموعة الخبراء أنفسهم كتغذية راجعة، والطلب من الخبراء مراجعة استجاباتهم في الجولة الأولى بناء على معرفتهم بالنتائج الإحصائية للجولة ككل، تكرار الخطوة السابقة عدة مرات حتى الوصول إلى ثبات الاستجابات، تحليل وتفسير البيانات وكتابة التقرير النهائي.

11.1.2 تقنية مصفوفة التأثير المتبادل " Cross impact analysis "

إن مصفوفة التأثير المتبادل أو كما يسميها البعض "مصفوفة الآثار المقطعية" هو أسلوب لفهم ديناميكية نسق ما، والكشف عن القوى الرئيسية المحركة له، كما أنه أسلوب لفرز التنبؤات الكثيرة والخروج منها بعدد محدود من التنبؤات، وذلك بمراعاة أن احتمال وقوع بعض الأحداث يتوقف على احتمال وقوع بأحداث أخرى، أي أنها طريقة لأخذ الترابطات وعلاقات الإعتماد المتبادل بين الظواهر أو المتغيرات أو التنبؤات في الحسبان. (فليه، الزكي ،2003، ص56)

عند دراسة التأثير المتبادل بين المتغيرات عند التنبؤ بظاهرة معينة، يحتاج أن ننتبه لعدة جوانب هامة للخروج بنتائج اكثر دقة وهي : (عبد الحي، 2007، ص56-57)

1. أن التأثير المتبادل بين المتغيرات ليس متساويا بالضرورة، بمعنى أن تأثير المتغير (س) على المتغير (ص) لا يتساوى بالضرورة مع تأثير المتغير (ص) على المتغير (س). وذلك يستدعي

البحث في كيفية تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا في غيرها من ناحية، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثرا بغيرها من ناحية ثانية.

2. الأخذ في الاعتبار أن هناك متغيرات وسيطة، بمعنى أنها تؤدي دورا في تحديد مدى التأثير والتأثر بين متغيرين، فإذا قلنا على سبيل المثال إن هناك علاقة بين الحرمان الإقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في بلد ما، فإن مستوى الوعي بالحرمان يؤثر في مدى قوة علاقة الترابط بين المتغيرين.
3. أن علاقة الترابط بين متغيرين أو أكثر هي علاقة غير مستقرة عبر الزمن، بمعنى أن هذا الترابط والتأثير المتبادل بين المتغيرات قد يشتد أو يضعف بحكم العوامل الجديدة التي قد تدخل إلى دائرة هذه المتغيرات. مما يعني أن الزمن يمثل عنصرا مهما في قياس التأثير والتأثر المتبادل بين المتغيرات.
4. من الضروري أن تعطى المتغيرات الأكثر تأثيرا في غيرها أهمية قصوى عند رصد حركة الظاهرة مستقبلا، إذ تتحول هذه المتغيرات إلى متغيرات حاكمة، بمعنى أنها المسؤولة إلى درجة بعيدة عن تطور الظاهرة بشكل أو بآخر.

نتيجة لكل هذه الاعتبارات، طور الباحثون في الدراسات المستقبلية تقنية مصفوفة التأثير المتبادل، ويعد ثيودور ج. جوردن (Theodore J.Gordon)، و ج. هيوارد (J.Hayward)، وأولاف هلمر (Olf Helmer) هم الأبرز في مجال تطوير هذه التقنية منذ الستينات والسبعينات من القرن الماضي. (عبد الحي، 2007، ص57)

1.11.1.2 بناء المصفوفة :

يمكن بداية أن نضع تصورا بديهيا في العلاقة بين المتغيرات، فهي إما غير مترابطة وبالتالي لا يؤثر بعضها في بعض (ويكون ذلك في بداية الدراسة، إذ قد يتبين لنا فيما بعد أن هناك علاقة تأثير متبادل)، وإما البدء من افتراض أن بعض المتغيرات تعزز دور متغيرات أخرى، أو أن بعضها يضعف دور البعض الآخر. لذا تحتاج عملية كشف العلاقة إلى خطوتين هما قياس مدى التأثير والتأثر بين المتغيرات من تاحية وتحديد المتغيرات المركزية الحاكمة. (عبد الحي، 2007، ص 57)

إن دراسة التأثير المتبادل بين المتغيرات يتم باتباع الخطوات التالية: (عبد الحي، 2007، ص 60)

1. يطلب من فريق البحث تحديد المتغيرات التي يعتقدون أنها الأكثر أهمية في تحديد مستقبل الظاهرة موضوع الدراسة .
2. ثم يتم وضع هذه المتغيرات في مصفوفة، وتعرض في الجانب الأفقي، ويتم تكرارها في الجانب العمودي على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2.2): مصفوفة التاثير المتبادل للمتغيرات أ. ب. ج

المتغير	أ	ب	ج
أ	*		
ب		*	
ج			*

يوضح الجدول السابق ثلاثة متغيرات (على سبيل التوضيح)، وهي ذاتها أفقيا وعموديا، ويراد من هذه المصفوفة الإجابة عن التساؤل التالي: ما آثار حدوث تغير في المتغير (أ) على المتغيرات الأخرى؟ ثم نكرر السؤال حول المتغير (ب)...الخ . ذلك يعني أن هذا المتغير يكون متغيرا مستقلا تارة ومتغيرا تابعا تارة أخرى (أي أنه المؤثر مرة والمتأثر مرة أخرى).

3. بعد ذلك يتم تحديد التأثير بين المتغيرات، ويتم قياسه من خلال فريق بحث، واستنادا للمعلومات المتوفرة للفريق. ويتم تحديد الآثار بين المتغيرات طبقا للمقياس التالي:

الجدول (3.2): مقياس درجة التاثير في مصفوفة التاثير المتبادل

المتغير	5	4	3	2	1
درجة التأثير	التأثير قوي جدا	التأثير قوي	التأثير متوسط	التأثير ضعيف	التاثير ضعيف جدا أو معدوم

الجدول (4.2) جمع التأثيرات لكل المتغيرات في مصفوفة التأثير المتبادل:

المتغير	أ	ب	ج	مجموع التأثير
أ	*	4	5	9
ب	3	*	3	6
ج	1	3	*	4
مجموع التأثر	4	7	8	19

يتبين من المصفوفة السابقة أن المتغير (أ) هو المتغير الأكثر تأثيرا في المتغيرات، إذ يصل مجموع تأثيراته 9، يليه المتغير(ب) ومجموع نقاط تأثيره 6، بينما تدلنا المصفوفة على أن المتغير (ج) هو الأكثر تأثرا بغيره من المتغيرات، إذ يصل مجموع نقاط تأثره 8، يليه المتغير (ب) ومجموع نقاطه 7 نقاط، واستنادا لذلك يمكن تحديد المتغيرات الحاكمة في مستقبل الظاهرة التي ندرسها .

وأشار بعض الباحثين إلى أن ربط مصفوفة التاثير المتبادل بأسلوب دلفي يجعل الفائدة منها أكبر، وكذلك لا بد من الإستفادة من هذه االمصفوفة في تحديد المتغيرات التي تدخل في أسلوب دولاب المستقبل، كما هو موضح سابقا فإن المصفوفة حددت لنا عدة جوانب لا بد من مراعاتها عند تحريك الدولاب: تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرا في غيرها، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثرا بغيرها، وعليه فإن الإنتقال بين دوائر الدولاب يستدعي التنبه للنمطين السابقين بحيث نراعي في كل توقع تداعيات كل متغير، ومدى مركزيته، ومدى تأثيره أو تأثره سلبيا وإيجابيا. (عبد الحي، 2007، ص63)

12.1.2 تقنية بناء السيناريوهات

ترجع لفظة السيناريو إلى إيطاليا، وهو مصطلح سينمائي، أما أصل تقنية السيناريو فترجع إلى الفيزيائي الذي تحول إلى مستقبلي، هرمان خان وزملائه في شركة راند الكبرى (Rand) في مدينة سانتا مونيكا في ولاية كاليفورنيا (في الولايات المتحدة) الذين عملوا لصالح الجيش الأمريكي عام 1950م، وقد أصبحوا من كتبة الروايات الخيالية الجدية، والجدية جدا، التي تستعمل من قبل مخططي الجيش الامريكي عندما كانوا يفكرون بأسوء أنواع الأسلحة، وما يتعلق بالطواريء فيما إذا قصفت عشرات المدن في الولايات المتحدة بقنابل نووية، وهو ما عملت عليه شركة راند فقد

قامت بصياغة سلسلة الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى حرب نووية، واحتمالات لما يمكن أن يحدث خلال مثل هذه الحرب. (كورنيش، 2007، ص150)

كان خان يبحث عن مصطلح يسمي به هذا النوع من الروايات الخيالية التي كان يحضرها، ومدينة سانتا مونيكا قريبة من هوليوود لهذا لم يكن من المستغرب أن يجد نفسه يناقش هذه المشكلة مع كاتب قصص الأفلام (ليو روستن) الذي اقترح استخدام مصطلح "السيناريو ". (كورنيش، 2007، ص150)

وقد ولد السيناريو في وقت توتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، فعند أول اشارة تقول بهجوم سوفيتي فإن القيادة الأمريكية يفترض أن تكون جاهزة لإرسال قوة ضاربة والمشكلة هي بكيفية معرفة حقيقة الأمر (الهجوم المعادي) مما استدعى سيناريوهات مختلفة، وفي سنوات ال 1960م أصبحت هذه الطريقة مقبولة على نطاق واسع من قبل المفكرين العسكريين أو الإدارات الحكومية وأوساط الأعمال . (الساعدي، 2013، ص123-124)

يعد أسلوب السيناريو أحد طرق تلخيص نتائج البحوث المستقبلية سواء كانت قائمة على الطرق الكمية التي تنتج استقصاءات وتنبؤات مستقبلية محددة ودقيقة أو الطرق الكيفية التي تؤدي إلى صور بديلة من مستقبل التجمعات والحضارات، ويعتمد السيناريو في استشراف مستقبل الظاهرة على التعرف على تاريخ الظاهرة والكشف عن طبيعة التأثيرات لهذا التاريخ ومجموعة القوى التي شكلته، ولهذا فإن بعض المستقبليين يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعا من الوحدة المنهجية، وتصف إمكانيات بديلة للمستقبل، وتقدم عرضا للخيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني مع بيان نتائجها المتوقعة بحلوها ومرها. (فليه والزكي، 2003، ص58-59)

1.12.1.2 تعريف السيناريو:

إن وضع السيناريوهات والتنبؤ بالمستقبل عملية معقدة ونتائجها غير مؤكدة، ويتم خلالها تجزئة وتفكيك للمشكلة إلى مكوناتها، ويمكن تعريف السيناريو على أنه وصف الحالة المستقبلية، وتتضمن كيفية الوصول إلى هذه الحالة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الحالية والممكنة المدروسة والهدف

من وضع السيناريوهات هو إعطاء فكرة عن التوجه الرئيسي الممكن لمسار الأحداث في المستقبل بناء على المعطيات الحالية.(UNEP, 2000)

ويمكن تعريف السيناريو أيضا "هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إليه، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض"، والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي. ولهذا فإن بعض الباحثين بالمستقبليات يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعًا من الوحدة المنهجية، وذلك على الرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعًا شديدًا، فالسيناريوهات تُبنى بطرق محددة كما أنها في ذات الوقت يمكن أن تُبنى بطرق مختلفة تعتمد على الخيال العلمي والأدبي والاستبصار، وعمومًا فإن السيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل، وتقدم عرضًا للخيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني، مع بيان نتائجها المتوقعة، وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله. (فليه والزكي، 2003، ص59)

2.12.1.2 أنواع السيناريوهات:

توجد السيناريوهات في أشكال مختلفة ذات استخدامات متنوعة، فمن المعتاد أن يتم بناء عدد من السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية جادة، والأصل في تعدد السيناريوهات هو ما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات، ويميل معظم المشتغلين بالدراسات المستقبلية إلى استعمال عدد محدود من السيناريوهات الأمر الذي يساعد على تذكر ملامحها ويعين على تبيان الفوارق بينها، كما أنه ييسر المقارنة بين آثارها ومنافعها، وكذلك فإن السيناريو الواحد للموقف مرفوض لأنه يصبح قرارا مسبقا في شأنه لايراعي تطور أحداثه فيفتقد السيناريو مبرره إذ هو يعد ليغطي مدى زمنيا طويلا، كما أنه يقضي في هذه الحالة على الفكرة البديلة وليدة علم المستقبل. (عامر، 2008، ص185)

لقد استقرت تقاليد الدراسات المستقبلية على تحديد السيناريوهات في ثلاثة أنماط وهي: (عبد الحي، 2007، ص 20-21)

1. السيناريو الممكن (Possible): أي أن السيناريو من الممكن حدوثه ويمكن حسابه، وهو محكوم بتداعيات ومتغيرات متوافرة، وأن إمكانية تغير ذلك محدودة جدا، مثل التنبؤ بالزيادة السكانية، والأزمة السورية.
2. السيناريو المحتمل (Propable): أي دخول متغيرات تؤدي إلى تحول نسبي في الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه بشكل جديد، سواء كان نحو الأسوء أو الأفضل.
3. السيناريو المفضل- المعياري (Normative or Preferable): يقوم بناء هذا السيناريو على ما يسمى في الدراسات النفسية التفكير الرغبي (Wishful Thinking)، أي أن الباحث يقوم بوضع افتراضات تؤدي إلى نتائج يريدها هو دون غيرها.

قام المهتمون بالدراسات المستقبلية بتقسيم السيناريوهات بشكل أكثر وضوحا إلى خمسة أنواع وهي: (كورنيش، 2007، ص155)

1. سيناريو خال من المفاجآت: الأشياء ستستمر على ما هي عليه الآن، ولن يكون أفضل او أسوأ.
2. سيناريو تفاؤلي: الأشياء تتحسن كثيرا عما كانت عليه في الماضي.
3. سيناريو تشاؤمي: شيء ما سيصبح أسوا بكثير مما كان في الماضي.
4. سيناريو الكارثة: الأشياء ستسوء بشكل مرعب، وسيكون وضعنا أسوأ بكثير جدا مما قد عانينا منه في الماضي.
5. سيناريو الإنقلاب: شيء ما مدهش ورائع بشكل خاص سيحصل، شيء لم نكن نجرؤ أن نحلم به.

3.12.1.2 أهمية بناء السيناريوهات

تتضح أهمية أسلوب السيناريو فيما يلي: (عبد الحي، 2002، ص122)

1. تنبيه صانع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب عن اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر، مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أو حتى

التراجع عنها في حالة ما إذا اقتضت الضرورة ذلك، كما أنها تساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين.

2. قد يؤدي السيناريو إلى تعبئة صانع القرار في التخطيط أو التقويم لعمل ما، وفك ارتباطه بالماضي، لذا فإن صياغة الســيناريوهات تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة لكي يتم تحديد تداعيات المترتبة عن كل سيناريو من السيناريوهات.

4.12.1.2 خطوات بناء السيناريو

تمر عملية بناء السيناريو بخمس مراحل أساسية وهي: (IZT, 2007)

1. تعريف وتحديد دقيق للظاهرة المدروسة التي يتم من أجلها بناء السيناريو: ويطرح عدة أسئلة في هذه المرحلة مثل، ما هي الظاهرة التي يتم دراستها بالتحديد؟ ما هي الفترة الزمنية التي يعمل السيناريو على تغطيتها؟ ما هي المشكلة التي يتعامل معها ؟ ما هي محددات دراسة هذه الظاهرة؟ وما هي المعلومات المتوفرة عن الموضوع؟ وما هي طبيعتها (كمية، نوعية، ثانوية، أولية)؟

2. تحديد العوامل الرئيسية: أي شبكة التفاعلات بين اللاعبين الرئيسيين للظاهرة المدروسة والأحداث والعوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر في الظاهرة المدروسة.

3. تحليل العوامل الرئيسية: يتم استخدام التقنيات والأساليب الكمية والنوعية لتحليل المعلومات والمعطيات حول الظاهرة المدروسة، ويتم تحديد طبيعة التحليل هل هو مبنى على الواقع القائم أم على المستقبل المرغوب الوصول إليه؟

4. إخراج وكتابة السيناريوهات: تتم هذه المرحلة بناءا على نتائج المرحلة السابقة، من حيث دراسة العلاقات والتقاطعات بين العوامل الرئيسية في وضعها الحالي والمستقبلي، وفي العادة يتم كتابة السيناريو بطرق نوعية وفي بعض الحالات يتم اللجوء إلى الطرق الكمية والنماذج الرياضية.

5. ترجمة السيناريوهات إلى سياسات واستراتيجيات: وهنا يتم الاستفادة من السيناريوهات في اختيار الأولويات ورسم السياسات والاستراتيجيات للوصول إلى الأهداف المرجوة في الظاهرة موضوع الدراسة.

13.1.2 تقنية دولاب المستقبل :

تقوم فكرة تقنية دولاب المستقبل (Future Wheel) التي وضعها "بيتر واجشال" على دراسة الظواهر وتداعياتها من جوانب مختلفة للوصول بشكل أساسي إلى النتائج غير المباشرة من خلال وضع ظاهرة ما كمركز للدراسة، ثم نقوم بذكر كل الآثار المباشرة المترتبة على هذه الظـــاهرة، ونتتبع الآثار المباشرة على كل من الآثار المباشرة الأولى، وهكذا نستمر في دحرجة الدولاب. كما في الشكل (2.2) وتتمثل آلية العمل في هذه التقنية فيما يلي: (بلمودن، 2013)

1. رسم دائرة أولى (الدائرة المركزية) ونضع بداخلها الحدث المركزي الذي نريد دراسته مصاغا على شكل كلمة واحدة أو جملة مختصرة جدا.
2. رسم مجموعة من الدوائر حول الدائرة المركزية، ويتحدد عدد هذه الدوائر بعدد الآثار المباشرة التي نتصورها للحدث، بحيث تتصل بالدائرة المركزية بخط قصير.
3. اعتبار هذه الدوائر الفرعية كما لو أنها دائرة مركزية نستطيع أن نرتب عليها نتائج مباشرة عبر دوائر متفرعة عنها.
4. الاستمرار في توليد النتائج عن كل دائرة كما لو كانت دائرة مركزية طبقا للمدى الزمني الذي نريد بناء دراستنا المستقبلية على أساسه.

الشكل رقم (2.2): الشكل : دولاب المستقبل (جبر، 2015)

يتبين من الشكل السابق أن هناك دائرة في المنتصف تفرعت منها أربعة دوائر تعود هي ذاتها للتفرع، وتمثل الدائرة الوسطى "المركزية" الحدث المركزي أو الموضوع الذي نريد التنبؤ بتداعياته، بينما تمثل دوائر الدرجة الأولى التداعيات المباشرة الأولى، وتتفرع منها دوائر الدرجة الثانية التي تمثل التداعيات غير المباشرة الأولى، وتتفرع منها دوائر الدرجة الثالثة التي تمثل التداعيات غير المباشرة الثانية والبعيدة زمنيا، ونستمر هكذا في دحرجة الدولاب، وعند متابعة التداعيات نطرح الأسئلة التالية: (عبد الحي، 2007، ص55)

1. ما التداعيات المباشر المفضلة؟
2. ما التداعيات غير المباشرة غير المفضلة، أي التداعيات المتولدة من النتائج المباشرة للحدث أو الظاهرة المركزية؟
3. كيف يمكن العمل على تجنب التداعيات غير المفضلة؟

ويرى بعض الباحثين إمكانية أن نبدأ الدولاب من الماضي، أي نضع ظاهرة حدثت فعلا ثم نتابع تداعياتها من الماضي إلى الحاضر ثم نحو المستقبل، والغرض من ذلك هو تحقيق نتيجتين مهمتين وهما: (عبد الحي، 2007، ص55)

1. معرفة الإتجاهات والإتجاهات الفرعية والإتجاه الأعظم تاريخيا، لما لذلك من فائدة في مساعدتناعلى وضع سيناريوهات التداعيات المستقبلية.
2. التنبه لأنماط التداعيات التي توالدت والتي يمكن أن تتكرر، أو إذا غابت في مرحلة تاريخية معينة نتنبه لأسبابها.

2.2 المؤشرات الاجتماعية:

المؤشرات الاجتماعية أدوات هامة لكل من متخذي القرار وراسمي السياسات الاجتماعية ومصدر معلوماتي للباحثين. كما أنها تمثل دعما قويا لوضع الخطط الإنمائية على أسس علمية وهي أيضا أدوات فاعلة في التخطيط الإقتصادي والإجتماعي وتساهم في تحديد المشاكل الإجتماعية وقياسها. وتعمل على دعم برامج تقييم الخطط المختلفة. تتعدد الدراسات التي تتناول التغير في المؤشرات الإجتماعية حسب الأهداف والفترة الزمنية لهذه الدراسات، وعادة تدرس المؤشرات الاجتماعية للإجابة على سؤال إلى أين يذهب المجتمع وما هي دلالات هذه المؤشرات على مستقبله، وقد تختلف المؤشرات وسرعة تغيرها من مجتمع إلى آخر، ومن المؤشرات الاجتماعية التي تتناولها الدراسات على سبيل المثال:

1. نسبة الأمية .
2. نسبة العنف والجريمة الاجتماعية (المخدرات، السرقة، القتل، الدعارة).
3. نسبة التفكك الأسري (الطلاق، التشرد، أطفال الشوارع).
4. نسبة الانفاق على التعليم والبحث العلمي.
5. نسبة الحريات العامة.
6. معدلات الفساد الإداري والاقتصادي.
7. مؤشرات العولمة الاجتماعية (التغير القيمي).
8. نسبة الفقر والبطالة.

حيث أن هذه الدراسة ستركز على مؤشر الفقر والبطالة والاتجاه العام لهما، سيتم التعامل معهما من الناحية النظرية، والظروف المحيطة بهما في فلسطين.

1.2.2 الفقر

تمهيد:

أدرك العالم أنه على الرغم من كل الإنجازات التي حققها الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة إلا أن مشكلة الفقر لا تزال تتصدر قائمة المشكلات العالمية، وتظهر مشكلة الفقر وآثارها في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء وتنتشر جيوب الفقر في مختلف المناطق في العالم، وإن كانت مظاهره تختلف من حيث شدتها ونوعيتها، كما أصبح من الواضح أن هناك علاقة قوية بين التنمية وتوزيع ثمارها على الناس، وأن الفقر البشري ما هو إلا نقيض للتنمية بمفهومها الشامل، ومن هنا بدأ العالم يولي اهتماما أكبر لمفهوم الفقر وأسبابه وعلاقة ذلك بتوزيع الثروة في المجتمع أو طرق الحصول عليها، والأسباب البنيوية التي تتعلق بميزان القوى في المجتمع والعلاقات بين الأفراد، والفئات المهمشة في المجتمع. (Mayer, Sullivan, 2013)

إن الرأي السائد اليوم هو أن الفقر لا يمكن قياسه فقط من الناحية النقدية. وفي الواقع، الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل العمليات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تفاقم العوز الذي يواجه الفقراء. وفي كثير من الحالات، تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للفقر التزاما طويل الأمد من أجل تحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعانون أشكال الحرمان المتنوعة. وعلى مر السنين، أصبح القضاء على الفقر يثير قلقا دوليا وخاصة منذ بدء الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000. مع ذلك، على الرغم من الجهود المستمرة على كل المستويات، لا يزال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون في ظروف غير مرضية. (سيسريك، 2015، ص8)

إن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الإقتصادي والإجتماعي والبيئي أمر غير ممكن دون الوقوف بشكل مفصل عند مشكلة الفقر وإيجاد الطرق لعلاجها وتقليل آثارها، لذا فإن مشكلة الفقر لا تزال في قلب جدول الأعمال العالمي للتنمية، وفي المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة المنعقد في مقرها في نيويورك في أيلول /2015 بشأن الأهداف الإنمائية بعد عام 2015 وضعت مناقشات مكثفة لمناقشة مشكلة الفقر، وتم وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان هو الهدف الأول في هذه الخطة واشتمل هذا الهدف على ما يلي:
(خطة التنمية المستدامة 2030، الأمم المتحدة ، 2015)

1. القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

2. تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.
3. استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضح حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.
4. ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الإقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030.
5. بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

1.1.2.2 المفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر

المفهوم العام للفقر:

يختلف مفهوم تعريف الفقر ما بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد فمسألة تعريفه ما زالت عالقة، نظرا لارتباطه بعدة جوانب ينعكس الفقر من خلالها على سبيل المثال تدني المستوى الصحي والتعليمي، المرض، الإعاقة الجسدية والعقلية، الجهل، ضيق السكن، كما أن الفقر يعتبر مسألة نسبية تختلف باختلاف الثقافات والزمان والمكان، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر فأغلب الدراسات المتعلقة بالفقر اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر. (حسن، 2005، ص14)

ويمكن تعريف الفقر لغة بالنقص والحاجة، فالفرد لا يكون فقيرا إلى شيء ما إلا إذا كان في حاجة إليه لعدم توفره أو نقصانه دون الحاجة. أما المعنى الذي بواسطته يتمكن الإنسان من تلبية حاجاته من مأكل وملبس ومسكن ...الخ. (البكوش، 2010، ص1)

ويعرف الفقر بشكل عام بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، كما يعرف بعدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة.
(كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، 2010، ص283)

ولقد صدر منشور في الأمم المتحدة في مارس 1999 تعرض للصور والأشكال التي يتخذها الفقر والتي تتضمن الصحة ومحدودية التعليم، وغيره من الخدمات الأساسية. وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام السكن غير المناسب، وعدم وجود الأمن. إضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية . (محمد، 2006)

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية. (هلال، 2002)

1. الفقر المطلق:

حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، أي أنه يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف." فالفقر الذي يؤدي إلى الموت يختلف بطبيعة الحال عن الفقر الذي يشير ويعبر فقط عن تباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير عن الحرمان المطلق. وهنا تتضح مرة أخرى نسبية هذا المفهوم وشدة تشابكه.
(البنك الدولي، 2013)

2. مفهوم الفقر النسبي :

أما مفهوم الفقر النسبي فهو يشير إلى "انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من أفقر 10 % أو 20% في المجتمع، وقد يكون الفرد غير فقير بالمعنى المطلق وفقير بالمعنى النسبي. (عطية، 2000، ص78)

3. مفهوم الفقر المؤقت والفقر المزمن :

هناك أوجه أخرى للفقر تصنف حسب الفترة الزمنية، ومنها الفقر المؤقت أو الموسمي والـــذي ينتج عادة عن الصدمات الاقتصادية الصعبة وسوء المواسم، أما الفقر المزمن فهو الذي يكـــون بسبب المرض، أو الإعاقة الدائمة، وعادة ما يكون هذا النوع من الفقر في الدول المتخلفة والتي تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي وتخلف أساليب الإنتاج. (Ray,1998 ,P251)

4. مفهوم الفقر الشديد (أو الفقر المدقع) :

يتمثل في عدم تمكن أية أسرة معيشية من تلبية 80% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية. (عيسى، ،2012، ص9)

ومهما اختلفت الآراء وتنوعت حول مفهوم الفقر إلا أن الحاجات الأساسية ومســـتوى المعيشـــة تبقى قواسم مشتركة بين هذه الآراء والمفاهيم، وتبقى عملية قياس الفقـــر وصـــياغة سياســـات لمكافحته تختلف حسب مفهومه ونوعه (حسن، 2005، ص16)

5. مفهوم الفقر متعدد الأبعاد :

الفقر هو ظاهرة معقدة تتجاوز الناحية النقدية حيث ينشأ الفقر ليس فقط عند الأشخاص الذين ليس لديهم كفاية من الدخل، ولكن أيضا عندما يفتقرون إلى القدرات الرئيسية أو التعليم، وحالة صحية سيئة أو انعدام الأمن، أو عندما يتعرضون لغياب الحقوق. ويسعى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيي لعام 2010 (UNDP) لتصوير هذا الحرمان على نطاق أوسع. (سيسريك، 2015، ص8)

يدرس مؤشر الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي يتألف منها مؤشرالتنمية البشري (HDI) التعليم، الصحة ومستوى المعيشة المتألف من 10 مؤشرات ويظهر عدد الأشخاص الذين هم فقراء متعددوا الأبعاد أي يعانون من الحرمان في 33 ٪ من المؤشرات المرجحة (الجدول 2.4) (ويمكن أن يوضع (MPI) حسب المنطقة، العرق، وحسب تصنيفات أخرى). لذلك، فإن التغيير من بعد واحد لقياس الفقر إلى متعدد الأبعاد هو تطوير هام للنظرية ويقدم مزايا لواضعي السياسات. ومن حيث المزايا، من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن (HPI) يساهم في تقييم الفقر، فإنه لا يوضح العوز الذي تعاني منه الأسر. ولذلك، يهدف (MPI) إلى تعديل هذه المشكلة عن طريق تحديد

الحرمان على مستوى الأسرة عبر نفس الأبعاد الثلاثة مثل معايير التعليم والصحة والمعيشة. ومع ذلك، فإن (MPI) هو متوسط الحرمان المرجح الذي يعيشه الفقراء وأنه غير حساس لعدم المساواة بين الفقراء.

والفقر المتعدد الأبعاد هو عبارة عن منهجية جديدة لقياس دليل الفقر، وهو مستخدم حديثاً لمقارنة الحرمان في دول العالم، ويقوّم درجة حرمان أفراد المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: ظروف السكن، والصحة، والتعليم، التي تتضمن بدورها عشرة مؤشرات فرعية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.2): الأبعاد والمؤشرات ومدى الحرمان والأوزان في المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد

أبعاد الفقر	المؤشر	محروم إذا –	الأوزان
التعليم	سنوات الدراسة	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة عمره 10 سنوات أو أكثر خمس سنوات دراسية .	6/1
	دوام الأطفال في المدارس	لا يداوم أي طفل في سن الدراسة في المدرسة حتى الصف الثامن .	6/1
الصحة	وفيات الأطفال	أي طفل توفي في الأسرة خلال فترة خمس سنوات التي يعد فيها المسح.	6/1
	التغذية	أي بالغ عمره 70 سنة أو أقل أو طفل تتوفر له معلومات عن التغذية ويعاني من سوء التغذية .	6/1
مستوى المعيشة	الكهرباء	لا تتمتع الأسرة بخدمة الكهرباء .	18/1
	مرافق الصرف الصحي	مرافق الصرف الصحي في الأسرة غير محسنة (حسب المباديء التوجيهية التي تقررها الأهداف الإنمائية للألفية)، أو أن مرافق الصرف الصحي محسنة ولكن الأسرة تشترك بها مع أسر أخرى.	18/1
	مياه الشرب	لا تمتلك الأسرة القدرة على الحصول على ميله الشرب المحسنة(حسب المباديء التوجيهية التي تقررها الأهداف الإنمائية للألفية) أو أن مياه الشرب الآمنة تقع على مسافة بعيدة يتطلب الوصول إليها السير لمدة تزيد على 30 دقيقة ذهابا وإيابا .	18/1
	الأرضيات	تعيش الأشرة على أرضية من التراب أو الرمل أو الروث .	18/1
	الوقود المستخدم في الطهي	تطهو الأسرة طعامها باستخدام الروث أو الحطب أو الفحم .	18/1
	امتلاك الأصول	لا تمتلك الأسرة أكثر من مذياع، أو تلفاز، أو هاتف، أو دراجة هوائية أو راجة نارية، أو ثلاجة واحدة، ولا تمتلك سيارة أو شاحنة.	18/1

Alkire, Robles, June 2015.Multidimensional Poverty Index 2015: Brief Methodological Note and Results ,p5

2.1.2.2 الأساليب المتبعة في قياس الفقر :

عملية قياس الفقر وبشكل دوري تعتبر عملية ضرورية من أجل معرفة شدة الفقر وحجمه وتحديد أسبابه، والوقوف على العوامل التي تؤثر فيه سلبا وتؤدي إلى تفاقمه ومحاولة إيجاد حلا لها، كذلك من أجل مراقبة تطورات الفقر ومعرفة خصائص الفقراء ومناطق تركيزهم حسب التوزيع الجغرافي، ولتقييم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر أو القضاء عليه، ووضع خطط وسياسات جديدة مستقبلية لمواجهة التغيرات المفاجئة في نسب الفقر في الحالات الطارئة كالحروب والكوارث. (جعص، 2013، ص 45)

أصبح من السهل التمييز بين منهجين لقياس الفقر الأول الذي يعنى بقضايا الرفاهية ومستوى المعيشة ويستخدم مؤشرات الدخل وقيمة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، والثاني يعنى بالقضايا الاجتماعية ويستخدم مؤشرات التعليم والصحة والتغذية، فسوء التغذية وتردي الأحوال الصحية وانخفاض مستوى التعليم والأمية كلها صفات ملازمة للفقراء. (حسن، 2005، ص17)

تختلف منهجيات قياس الفقر حسب الجهة التي تقوم بالقياس، ففي الأراضي الفلسطينية تم اجراء مسوحات عن انفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتم اعتماد هذه المسوحات لقياس الفقر.

هنا لا بد من التمييز بين عدة مصطلحات متعلقة بقياس مؤشر الفقر:

- **خط الفقر الأول:** يشار إليه بخط الفقر الشديد حيث يعكس الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن. (كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2010، ص283)

- **خط الفقر الثاني:** يشار إليه بخط الفقر، فقد تم اعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن جنبا الى جنب، مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقل. (كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، 2010، ص283)

- **فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر، أي اجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء الى خط الفقر، ويفضل

حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لإستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص29)

- **شدة الفقر:** يعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء ويساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات جميع الفقراء.
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص30)

3.1.2.2 خط الفقر

يعتبر خط الفقر خطوة مهمة في طريقه لتحديد تكلفة الحاجات الأساسية لحياة الانسان كالملبس والغذاء والمسكن والتعليم والصحة وأجور المواصلات، ويعرف خط الفقر على انه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع الى فقراء وغير فقراء، فالأفراد الذين يكون دخلهم تحت مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم فقراء، والأفراد الذين يكون دخلهم أعلى من مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم غير فقراء. (جعص ، 2013، ص 46)

في الأراضي الفلسطينية بلغ خط الفقر لأسرة مكونة من خمس أفراد بلغ 2.293 شيقلا اسرائيليا خلال العام 2011 ، وبلغ خط الفقر المدقع حوالي 1.832 شيكلا اسرائيليا خلال العام نفسه.
(سلطة النقد الفلسطينية ،2011)

تتم عملية تقدير خط الفقر بناءا على الحاجة اليومية لجسم الانسان من السعرات الحرارية أو الطاقة والتي تمكنه من ممارسة حياته وبشكل طبيعي، ومن ثم تحويل هذه الطاقة الى عدد من سلات الطعام التي تشمل الوجبات اليومية الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار والأنماط الاستهلاكية المختلفة من بلد لآخر، ومن فئة اجتماعية لأخرى ضمن البلد الواحد، وقد تضاف حاجات اخرى مثل الحاجة الى الملبس وأجور النقل، والسكن، وبالتالي فان القيمة النقدية لكل من هذه الحاجات تعتبر الخط الذي يقسم المجتمع الى فقراء وغير فقراء. (الفارس ،2001 ، ص 24)

4.1.2.2 صعوبات قياس خط الفقر

هناك بعض العقبات التي تعتري قياس الفقر سواء في تقدير الإحتياجات الأساسية من السلع الغذائية أو في تقدير حاجة الجسم من السعرات الحرارية، وهذه المشاكل لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية تقدير خط الفقر. (حسن، 2005، ص 19)

هنالك طرق وأساليب مختلفة لقياس الفقر حسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق اي من هذه الطرق والاساليب، وعوامل أخرى.

أدرك الخبراء في مجال قياسات الفقر بأن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي هو مقياساً غير كافي للفقر، فالفقر له أعراض كثيرة ومتشابكة، ومن الصعب وصف حياة الفقراء بالإعتماد على مؤشر منفرد، كذلك هناك مؤشرات منفردة متعددة كمؤشر مستوى المعيشة لقياس الفقر والتفاوت في مستوى الرفاه والمعيشة بشرائح المجتمع المختلفة، وبناء على هذا المؤشر حدد الفقر بأنه المستوى الذي يجب أن يزيد فيه دخل الفرد عن نصف متوسط نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي ولكن كما ذكرنا هذا المعيار أحادي القياس، يعتمد على مؤشر واحد هو الدخل المالي دون اعطاء اعتبار لمجالات أخرى كالتفاوت والحرمان عند بعض شرائح المجتمع والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. (جعص، 2013، ص47)

وفقا للمفهوم العام للفقر والمتمثل بانخفاض مستوى المعيشة، اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة وأهمها إجمالي دخل أو انفاق الأسرة أو الفرد وحصة الفرد أو الأسرة من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الحرارية. إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخرا تطورا كبيرا، فظهرت أساليب عديدة وأكثرها شيوعا في مجال التطبيق هي ما يلي:

1. **أسلوب خط الفقر**: يقوم هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط او عتبة الفقر. وعلى أساس خط الفقر يتم تقدير عدد من مؤشرات الفقر، أهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر. وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وطبق بالنسبة لمعظم الدول العربية. ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات و/أو دخول الأسر. (الرفاعي ،2007)

2. **أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة:** يستعيض هذا الأسلوب عن القدرة الدخلية للأسرة كما في أسلوب خط الفقر ويعتمد ملاحظة واقع إشباع الحاجات الأساسية للاسرة أو الفرد. ويمتاز هذا الأسلوب بأنه لايعتمد فقط على الحاجات الأساسية المعتمدة على دخل الأسرة، اضافة إلى أن البيانات المطلوبة لتطبيق هذا الأسلوب تكون أكثر اتاحة وتوفر ودقة. فأسلوب الحاجات الأساسية يمكن تطبيقه باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموما، دون الحاجة الى بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو الى بيانات تفصيلية عن الإنفاق والدخل من مصادر أخرى. (الرفاعي ،2007)

وهناك بعض الإنتقادات التي توجه لخط الفقر، كونه يعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة مجردة يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل واضح من خلال خط الفقر فقط، مع أن الواقع يشير إلى غير ذلك حيث يرتبط الفقر بجوانب كثيرة يصعب قياسها بمقياس واحد، ويخفي خط الفقر الفروق في دخل الأسر مهما كانت صغيرة أو كبيرة، فقد يقترب دخل أسرتين من خط الفقر ويكونوا فعلا فقراء ولكن كون أحدهما يقع تحت مستوى خط الفقر والآخر فوقه يصنفون على أنهم أسرة فقيرة وأخرى غير فقيرة، كذلك هناك مسألة اختلاف كمية الإنفاق على السلع غير الغذائية وصعوبة تحديد اعتبارات تفضيل الانفاق على هذه السلع من شخص لآخر، واختيار الأسرة أو الفرد كوحدة قياس لتحديد خط الفقر. (الفارس، 2001، ص24-26)

5.1.2.2 أسباب الفقر

بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنـــواع متعـــددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فمعرفة أسباب أي مشـــكلة ينيـــر الطريق لحلها، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاءء عليه، فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعة أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، ومن أهمها:

أولا: الأسباب الداخلية:

عادة ما يكون الفقر على مستوى الدولة مصحوبا بانخفاض في الدخل الفردي وعدم المساواة في توزيعه. ويمكن تقسيم الأسباب الداخلية إلى مباشرة وغير مباشرة . (كريم ، 2005، ص 410-413)

1. المباشرة: تلك العوامل ذات الأثر المباشر على متوسط الدخل المتولد على المستوى الوطني وعلى نمط توزيع الدخل في الاقتصاد.
2. غير المباشرة: هي التي تعمل من خلال الآثار المباشرة، والتي تتمثل في خمسة أسباب:

1. انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، الذي يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وتوليد الدخل، ومن ثم ارتفاع في الفقر، والعوامل التي يقوم عليها هذا السبب المباشر، هي: ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم سلامة سياسات الاقتصاد الكلي، والعوامل الخارجية التي تؤثر في إمكانية الحصول على الموارد على مستوى الدولة من تدهور شروط التجارة، وعبء الدين، والحروب ونقص التعاون الإقليمي والدولي، وكذلك عدم سلامة السياسات الحكومية (السياسة النقدية والمالية مثلا).

2. انخفاض إنتاجية العمال، وتبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاث عوامل هي:

أ. إمكانية الحصول على التعليم.
ب. إمكانية الحصول على الخدمات الصحية.
ت. إمكانية الحصول على الأصول والائتمان.

3.ارتفاع معدل أعباء الإعالة، والذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط. وهناك علاقة مباشرة بين قيمة معدل عبء الإعالة في الدولة وبين مستوى الفقر فيها، بافتراض ثبات إنتاجية العمل، ويتأثر هذا المعدل بثلاث أسباب غير مباشرة للفقر وهي:

أ. معدل مشاركة القوى العاملة.
ب. مشاركة المرأة في القوى العاملة.
ت. البطالة .

4. عدم المساواة في توزيع الدخل، والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما:
أ. عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان.
ب. عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

5.التضخم: إن التضخم الذي يعرف بأنه "الإرتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن إقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع. (كورتل، 2003، ص183)

الأسباب الخارجية :

الأسباب الخارجية متعددة، وهي أعقد وأخفى أحيانا ومن أهممها:(العيسوي، 2009، ص192-193)

1. الحروب والنزاعات والصراعات الدولية، التي تحرم البلدان فرصة التنمية والتطوير، كما من أسبابها السيطرة والاستعمار.

2. التدخل بشؤون الدول الفقيرة استغلالا ونهبا لثرواتها، ومن أكثرها ظهورا الإحتلال الأجنبي كما حدث في الغزو الأمريكي للعراق أخيراً وبعد حصار دام أكثر من عقد من الزمن تسبب في تفقير شعب بأكمله رغم ثرواته النفطية. ويتعقد الأمر كثيراً إذا كان الاحتلال استيطانياً كما في فلسطين، حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية، وهدم المنازل وتجريف الأراضي الفلاحية، فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة من حد الكفاف إلى حالة الفقر المدقع.

3. ومن الأسباب غير الظاهرة للعيان نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم.

4. ومن الأسباب التي لا يعرفها إلا أهل الاختصاص، لأنها من أخفى عوامل التفقير للبلدان النامية التي يعتمد اقتصادها خاصة على المنتوج الفلاحي وبعض الصناعات التحويلية، الحماية الجمركية التي تمارسها البلدان الغنية في وجه صادرات البلدان النامية، وبالخصوص الدعم المالي الذي تقدمه لفلاحيها حتى ينافس منتوجهم الفلاحي صادرات البلدان النامية.

ونجد من يعزي ظهور الفقر واستمراره في أي مجتمع من المجتمعات إلى عوامل إقتصادية وسياسية، وإجتماعية و ثقافية، ومن أهم تلك العوامل: سوء إدارة الموارد الاقتصادية، وسوء توزيع الدخل والثروات والضغط السكاني، والكوارث الطبيعية، وتهميش دور فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، والنزاعات الداخلية والخارجية. (عيسى، 2003، ص206)

وترجع مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية على وجه التحديد إلى عدد من الأسباب وأهمها: البطالة، وعدم توفر مصادر للدخل، واستمرار الحصار الإسرائيلي, وسيطرة إسرائيل على تحركات الأموال الداخلة للأراضي الفلسطينية، وتوقف الدعم المالي للمشاريع التنموية واقتصار المساعدات والمنح على تمويل العجز في الموازنة العامة. (جعص، 2013، ص61)

6.1.2.2 الآثار الناجمة عن الفقر

الآثار الاقتصادية:

عند فحص أي تعريف للفقر، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة. فالمستوىالصحي والتعليمي الجيد والتغذية، والمسكن الملائم، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فعالة في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض، وضعف القدرات الجسدية، والعقلية، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل، مما يحرم الفرد من الالتحاق بسوق العمل، ويؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، وجعل الفرد غير قادر على الاستمرار في حياة طويلة منتجة. (حسن، 2005، ص21)

وقد أجريت دراسات عديدة أثبتت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الشخص القدرة على بذل مجهود أكبر في العمل خلال نفس وحدة الزمن، وتسمح للفرد بالتمتع بحياة

إنتاجية أطول كما أثبتت دراسة أجريت على ثلاث مقاطعات في الفلبين خلال العـــام 1983–1994 أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات العقلية، والبدنية للأطفال، وارتفـــاع معدل الوفيات بينهم، كما أثبتت دراسة أخرى، أن الصحة الجيدة والتغذية السليمة، تجعـــل أداء الأطفال في المدارس أفضل، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتهم في المستقبل. (البكوش، 2010)

الآثار الإجتماعية والسياسية:

يوجد عند الإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها والوصـــول إليهـــا، مثل حاجات الإنتماء، والتقدير، وتحقيق الذات، ومادامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده، فإنه لا يستطيع الإنتقال إلى الحاجات الأخرى.

إن الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الإنتماء للأسرة والمجتمع (بروز ظاهرة الاغتراب)، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والإجتماعي، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والإنغلاق على أنفسهم، ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية وإجتماعية تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن حالات سوء التغذية التي يصاب بها الفقراء تؤدي إلى انتشار الأمراض، والأوبئة، وتلوث البيئة على المدى البعيد.

وعدا عن أن الفقر أصبح يشكل تحديا أخلاقيا لجميع دول العالم في الوقت الحاضر فإنه يـــؤدي إلى المزيد من مظاهر العنف السياسي، والإضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجـــة الإستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدولالفقيرة. (حسن، 2005، ص22)

7.1.2.2 الفقر في فلسطين:

تعد ظاهرة الفقر في جميع دول العالم مشكلة مستعصية على الحل، أما في دول العالم الثالث فالارتفاع الكبير في معدلات الفقر هو المشكلة بحد ذاته. حيث ينجم عن تلك الظاهرة العديد من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية بالإضافة ما تسببه تلك المشكلة من التأثير السلبي على كل من الرعاية الصحية والتعليم ومختلف نواحي الحياة الأخرى.

ومسببات تلك المشكلة بشكل عام هو سوء توزيع الدخل بين الأفراد. وقضية اعادة توزيع دخل الأفراد اجتهدت به كافة الأنظمة الاقتصادية، فمنهم من ركز على الفرد باعتباره هو الأساس في الإنتاج وبالتالي يعم الخير على الجميع، ومنهم من ركز على المجتمع واعتبر الفرد جزء من كل ووظيفة التوزيع من مهام الدولة بشكل مركزي، ومنهم من خلط بين الإثنين، ومنهم من أدخل الوازع الديني الذاتي من أجل الكفاءة في التوزيع. وبغض النظر عن أي نظام نتكلم إلا أن ظاهرة الفقر كانت موجودة في كل منها. (جعص، 2013، ص52)

أما الفقر في المجتمع الفلسطيني فهو ناتج عن خليط من العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية، بسبب ماتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث لمحاولة اقتلاعه وتشريده من أرضه وما رافق ذلك من احتلال وحرمان من حقوقه الأساسية. فبدءا من عملية التهجير القسري في العام 1948 وما أدى الى تشريد آلاف الفلسطينيين إلى شتى بقاع العالم ليصبحوا لاجئين يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط الحقوق فكان ذلك محورا رئيسيا في مسلسل الفقر في الأراضي الفلسطينية. (بكدار، 2007، ص2)

ومنذ العام 1967، وما فعلته قوات الاحتلال الإسرائيلي من احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وما نتج عنها أيضا من تشريد ولجوء، وإحكام سيطرة العدو الإسرائيلي على لقمة عيش الفلسطينيين، فحاربوهم حتى في لقمة عيشهم. فصادروا الأراضي والممتلكات والتي كانت تشكل مصدر رزق لهم، وسيطروا على الموارد الطبيعية. وحولت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية، ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة، وكذلك اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، وما رافقها من التضييق على الفلسطينيين واتساع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني، حيث فرضت نظام التصاريح على العمال الفلسطينيين منذ ذلك الوقت الأمر الذي أدى الى تقييد حركتهم وهذا أدى الى التحاق العديد من العمال الى صفوف العاطلين عن العمل وما صاحبه من ارتفاع وتيرة الفقر في المجتمع الفلسطيني. وبعد ذلك حرب الخليج في العام 1991 وما صاحبها من فقدان عدد كبير من الفلسطينيين لعملهم وبالتالي ارتفاع حدة الفقر. حتى بعد أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، توقع العديد من المحللين حدوث رخاء اقتصادي وانتعاش، إلا أنه للأسف لم يحدث ذلك حيث ابتكرت إسرائيل العديد من الوسائل للسيطرة والتحكم في مقدرات الشعب الفلسطيني وطرق إذلالهم. (بكدار، 2007، ص2-3)

8.1.2.2 جذور الفقر في فلسطين

ترجع جذور الفقر في الأراضي الفلسطينية في الفترة الأخيرة الى عدد من العوامل والتي رافقت الحصار الإسرائيلي الذي فرضته الآلة العسكرية الإسرائيلية إبان انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أواخر أيلول من العام 2000، أهمها عمليات القتل والدمار وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار، وكذلك ما حدث من اغلاقات وتحويل المدن الفلسطينية إلى كنتونات وسجون كبيرة بالإضافة إلى عزل القرى الفلسطينية عن بعضها البعض من قبل القوات الإسرائيلية. فما حدث من توقف عجلة الاقتصاد الفلسطيني بشكل شبه كامل وأضحى الاقتصاد الفلسطيني مشلولا مشوه المعالم حيث حرم العامل الفلسطيني من الوصول إلى عملهم داخل إسرائيل بالإضافة إلى تعطل آلاف الفلسطينين من العمل داخل الأراضي الفلسطينية بسبب ما ألحقه الاحتلال من أضرار على القطاعات الإقتصادية المختلفة، ناهيك عن التدمير الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية في البينة التحتية، ومصادرة الدونمات الزراعية للجدار العنصري الذي شرعت به اسرائيل مؤخرا. (بكدار، 2007، ص3)

كذلك ما حدث بعد الانتخابات الفلسطينية وتشكيل حكومة حماس عام 2006، وما رافقها من موقف الدول المانحة من توقف في المنح والمساعدات وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد حدة المعاناة. كل تلك العوامل أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع وتيرتها، لكي تصل معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية. (بكدار، 2007، ص3)

حتى في الأعوام اللاحقة فقد استمر المسار الهبوطي في معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين، الذي بدأ منتصف العام 2013، وقد استمر هذا المسار بالرغم من ظهور عملية تعاف بطيئة خلال العام 2015 مقارنة مع النتائج السلبية والإنكماش الاقتصادي بالعام 2014 الذي شهد وضعا اقتصاديا مترديا نتيجة العدوان الذي وقع على قطاع غزة ونتج عنه أول ركود اقتصادي بالاراضي الفلسطينية منذ العام 2006، وبناءا على أرقام جهاز الاحصاء الفلسطيني والبنك الدولي، فإن الناتج المحلي الفلسطيني ارتفع بنسبة 3.5% لعام 2015عن العام 2014، ومعه سجل معدل دخل الفرد وفق التقديرات الاولية 1746.8 دولار أمريكي. (بكدار، 2016)

9.1.2.2 تحليل معدلات الفقر في فلسطين:

لقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن نتائج معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية لآخر مسح تم في العام 2011، ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتحضير للمسح في عـــام

2016، ومن المتوقع أن تصدر نتائجه في العام 2017 حيث سيراعي المسح الجديد مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد ومؤشراته، وسيتم بناءا على المؤشرات التي سيحددها الفريق الوطني لمكافحة الفقر، أما عن آخر الإحصائيات الرسمية المنشورة فتراعي نسب الفقر تبعا لعدة مؤشرات منها: المنطقة الجغرافية مقسمة إلى (الضفة الغربية، وقطاع غزة) ونوع التجمع السكاني مقسمة إلى (حضر، ريف، مخيم)، والجنس (ذكور، وإناث)، وعدد السنوات الدراسية، وحجم الاسرة وعدد افراها، وعدد الأطفال في الأسرة، والوضع الاجتماعي اذا كانت تتلقى مساعدات خارجية، وبناءا على هذه المؤشرات تم حساب نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك والدخل الشهري للأسر، وذلك تتضح من خلال البيانات التالية:

1. نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر حسب المنطقة الجغرافية

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات الفقر في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1998-2011) والذي ظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (6.2): نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر" نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر، الفقر المدقع" بين السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للأعوام 1998-2011

احصائيات الفقر	1998	2001	2004	2005	2006	2009	2010	2011
الأراضي الفلسطينية(% من الأسر)								
نسبة الفقر	20.3	27.9	25.6	29.5	30.8	26.2	25.7	25.8
فجوة الفقر	5.5	7.6	6.6	8.0	8.3	6.3	6.4	6.0
شدة الفقر	3.0	5.0	3.9	4.4	4.2	2.3	2.4	2.1
الفقر المدقع	12.5	19.5	16.4	18.1	18.5	13.7	14.1	12.9
الضفة الغربية(% من الأسر)								
نسبة الفقر	14.5	18.9	19.8	22.3	24.0	19.4	18.3	17.8
فجوة الفقر	3.7	4.6	4.8	5.8	6.1	4.2	4.1	3.9
شدة الفقر	2.0	2.9	2.6	3.0	2.9	1.4	1.4	1.4
الفقر المدقع	8.4	12.0	11.6	13.1	13.0	9.1	8.8	7.8
قطاع غزة (% من الأسر)								
نسبة الفقر	32.8	46.7	37.2	43.7	50.7	38.3	38.0	38.8
فجوة الفقر	8.9	13.9	10.4	12.5	14.8	10.1	10.3	9.3
شدة الفقر	5.4	9.5	6.3	7.1	8.0	3.8	2.9	3.2
الفقر المدقع	21.6	35.4	26.0	27.9	34.8	21.9	23.0	21.1

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، التقريرالسنوي لسنوات متفرقة .

يلاحظ أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال (1998- 2011) وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري اتسمت بالتذبذب ولكنها مرتفعة بشكل عام حيث بلغت نسبة الفقر بمعدل 26.5%، وتدل المؤشرات على أن تطور الفقر في فلسطين خضع للإعتبارات السياسية بالدرجة الأولى، وتأثرت معدلاتها بشكل مباشر بالتغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، وشهد العام 1998 أدنى معدلات للفقر في فلسطين حيث بلغت نسبة الفقر 20.3% (بواقع 14.5% في الضفة الغربية و 32.8% في قطاع غزة) وذلك نتيجة استقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية في هذا العام، كما أن القيود التي كانت مفروضة على الذين يدخلون إلى إسرائيل بدون تصريح من السلطات الإسرائيلية لم تطبق بالشكل المتشدد خلال تلك الفترة مما أدى إلى ارتفاع نسبة العمالة داخل إسرائيل، وبالتالي انخفاض نسبة الفقر في ذلك العام.

ثم أخذت معدلات الفقر بالارتفاع مجددا بعد عام 1998، حيث شهد العام 2006 أعلى نسبة فقر في الأراضي الفلسطينة بنسبة 30.8% (بواقع 24% في الضفة الغربية و 50.7% في قطاع غزة) وذلك بسبب فوز حركة حماس في الإنتخابات الفلسطينية وتشكيل حكومة حماس وما رافقها من موقف الدول المانحة من توقف في المنح والمساعدات وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد حدة المعاناة. كل تلك العوامل أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع وتيرتها، لكي تصل معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية. (بكدار، 2007، ص3)، وحسب آخر احصائية تم الإعلان عنها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2011 فقد بلغت نسبة الفقر بين الأفراد 25.8% (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة).

وبالرغم من أنه لا يوجد احصائيات معلنة من قبل الجهاز المكزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام التي تلت عام 2011، فقد أظهر تقرير أصدره المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" حسب احصائيات البنك الدولي أن أكثر من ثلث الفلسطينيين في عام 2015 يعيشون ظروفا اقتصادية سيئة ويصنفون كفقراء، ومعدلات الفقر في غزة أكثر من 3 مثيلاتها في الضفة، وأن 80% من سكان قطاع غزة يتلقون مساعدات إنسانية دولية، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة 46.7%. كذلك إن التفاوت بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية آخذ بالاتساع في عام 2015 فبالوقت الذي يبلغ فيه معدل دخل الفرد في الضفة 2269 دولار، يبلغ معدل دخل الفرد بغزة 971 دولار، ما يعكس تردي الأوضاع المعيشية في القطاع.

وأوضح التقرير أن الإقتصاد الفلسطيني يعاني من تباطؤ في معدلات النمو، وعمليا يعيش حالة انكماش بدأت منذ منتصف العام 2013، وذلك يعود للقيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتراجع حجم المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ما شكل ضغطا على مستويات النمو الإقتصادي، وكذلك فإن النمو الطفيف الذي تحقق لا يدلل على تنمية حقيقية لأن النمو قائم على الإستهلاك ومحصور في الفئات الميسورة، ولم يشمل الفئات الفقيرة، وبالتالي في ظل الإنكماش سيبقى ارتفاع في نسب البطالة والفقر ما سيبقيهما السمتين الأساسيتن للواقع الإقتصادي الفلسطيني. (بكدار، 2016)

ومن الناحية الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يلاحظ ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية بشكل كبير، ومن الملاحظ كذلك بأن نسبة الفقر في قطاع غزة شهدت ارتفاعا كبيرا بعد العام 2000، بسبب سياسات الإحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة، بالإضافة إلى أن العمالة الفلسطينية التي كانت تنتقل من قطاع غزة للعمل في إسرائيل قد أضيفت إلى البطالة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وعدم سماح سلطات الإحتلال لهم بالعمل داخل الأراضي المحتلة مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر.

2. فجوة وشدة الفقر حسب المنطقة الجغرافية:

إن الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقرا من الأفراد في الضفة الغربية، ويظهر هذا الفرق من خلال النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياسي فجوة وشدة الفقر وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري، وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الفقر هي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر (خط الفقر العادي)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر ويظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (7.2) نسب فجوة وشدة الفقر للدخل وأنماط الاستهلاك الشهري للأفراد حسب المنطقة 2009-2011

المنطقة	٢٠٠٩				٢٠١٠				٢٠١١			
	فجوة الفقر		شدة الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر	
	استهلاك	الدخل	استهلاك	الدخل	استهلاك	الدخل	استهلاك	الدخل	استهلاك	الدخل	استهلاك	الدخل
الضفة الغربية	٤,٢	١٣,٦	١,٤	٦,٤	٤,١	١٢,٧	١,٤	٦,٣	٣,٩	١٢,٤	١,٤	٦,٢
قطاع غزة	١٠,١	٣٦,٩	٣,٨	٢٤,٥	١٠,٣	٣٢,٩	٣,٩	١٩,٣	٩,٣	٣٠,٨	٣,٢	١٧,٦
الاراضي الفلسطينية	٦,٣	٢٢,١	٢,٣	١٣,٠	٦,٤	٢٠,٣	٢,٤	١١,٢	٦,٠	١٩,٥	٢,١	١٠,٦

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "16" ص 123)

3. توزيع الفقر حسب نوع التجمع السكاني

يعتبر مكان الإقامة من جملة الأبعاد التي يتوقع أن تساهم في حدوث تفاوت في نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية. حيث تم استخدام التصنيفات الإدارية والتي بنيت على بيانات التعداد لعام للسكان والمساكن لعام 2007، حيث تم تقسيم التجمعات حسب نوع التجمع السكاني إلى ثلاثة أنواع: حضر، ريف، ومخيمات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات الفقر في فلسطين خلال الفترة الزمنية (2009-2011) حسب نوع التجمع السكاني والذي ظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (8.2) نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني للأعوام 2009-2011

التجمع السكاني	الفقر			فجوة الفقر			شدة الفقر			الفقر المدقع		
	2009	2010	2011	2009	2010	2011	2009	2010	2011	2009	2010	2011
فلسطين	26.2	25.7	25.8	6.3	6.4	6.0	2.3	2.4	2.1	13.7	14.1	12.9
حضر	51.2	48.7	26.1	22.9	20.8	6.3	13.8	11.6	2.2	39.3	28.4	13.7
ريف	47.0	40.5	19.4	16.6	15.0	3.8	8.5	7.9	1.3	30.6	28.1	7.4
مخيم	58.3	62.9	35.4	25.2	25.9	7.4	14.9	14.1	2.5	43.1	48.8	16.2

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، التقريرالسنوي لسنوات متفرقة .

يلاحظ أن مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية تعاني من أعلى معدل انتشار للفقر بين أسرها، وتزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، وهذا يعزى إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الإعالة وكبر حجم الأسرة بين أسر المخيمات مقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية والريفية، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة الفقر لعام 2011 بين الأفراد القانطين في المخيمات 35.4%، تليها المناطق الحضرية بنسبة 26.1%، المناطق الريفية بنسبة 19.4%.

4. خطوط الفقر

تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك للأسر (بعد أن تم تعديل قيم الاستهلاك بناءا على التفاوت في الأسعار بين المناطق). لقد تم احتساب خط الفقر الأول (الذي يشار إليه بـــ "خط الفقر المدقع")، بشكل يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن. أما خط الفقر الثاني (الذي يشار له بـــ "خط الفقر")، فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية بالإضافة إلى احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الإحتياجات الإستهلاكية للأسر استنادا إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال)، حيث أن خطي الفقر يتفاوتان تبعاً لحجم الأسرة وتركيبتها. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011)

تم اعتماد الاستهلاك الشهري بدلاً من الدخل الشهري لتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، وذلك لأن الاستهلاك يعكس الحاجات على نحو أفضل، وبخاصة أن الأسر ذات مستويات الدخل المتشابهة يمكن أن يكون لديها مستويات رفاه مختلفة والعكس صحيح تبعاً لاحتياجات الأسرة. كما أن الاحتياجات لا تتأثر بالضرورة بالدخل النقدي، لأن مصادر معينة تؤثر على الاستهلاك مثل الدين، والقروض لأغراض المعيشة على سبيل المثال. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وفي عام 2010، تم اتخاذ القرار باعتبار هذا العام (2010) سنة الأساس ليتم إعادة اشتقاق خط الفقر كما تم في عام 1997، وهنالك عدة أسباب أدت الى هذا القرار:

1. التوصيات الدولية بأن يتم تحديث سنة الأساس كل 10 سنوات على الأقل.

2. حجم العينة في عام 2010، فقد بلغ حجم العينة 3757 أسرة مما يوفر بيانات كافية وشاملة حول أنماط استهلاك الأسرة الفلسطينية.

وقد أظهرت البيانات للأعوام 2009- 2010 أن هناك اختلاف في حجم وتركيبة الأسرة الأسرة المرجعية (هي الأسرة التي يتم اعتبار قيمة ما تستهلكه من سلتي الاستهلاك هو خط الفقر بعد الأخذ بعين الاعتبار توزيع استهلاك هذه الأسرة) الأكثر انتشارا في المجتمع الفلسطيني لم تعد الأسرة المكونة من ستة أفراد (2 بالغين و4 أطفال)، بل أصبحت الأسرة المكونة من خمسة أفراد (2 بالغين و3 أطفال)، وقد تم فحص بيانات عدة مسوح منها المسح الصحي الديمغرافي ومسح الهجرة، بالإضافة إلى بيانات التعداد لعام 2007 التي تظهر بأن حجم الأسرة قد انخفض وتركيبة الأسرة اختلفت، وان الأسرة الأكثر انتشارا هي الأسرة المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و3 أطفال)، ويبين الجدول التالي خط الفقر لآخر ثلاث احصائيات. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،2011)

الجدول رقم (9.2) خط الفقر وخط الفقر المدقع لأسرة فلسطينية مكونة من خمسة أفراد :

	2009	2010	2011
خط الفقر (بالشيكل الاسرائيلي)	2.168	2.237	2.293
خط الفقر المدقع (بالشيكل الاسرائيلي)	1.719	1.783	1.832

(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي لسنوات متفرقة)

تشير احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2011 أن 47.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني، منهم 35.6% في الضفة الغربية و67.1% في قطاع غزة، أما على مستوى االفقر الشديد، فقد تبين أن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد، 24.3% في الضفة الغربية و55.9% في قطاع غزة.
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

تم تعديل استهلاك الأسر الشهري حسب التفاوت في الأسعار أو ما يسمى (القيمة الشرائية للشيكل الإسرائيلي) بين المناطق (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس داخل الحواجز)، حيث يتضح من واقع

البيانات بأن هنالك فجوة كبيرة ما بين استهلاك الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن عند أخذ التفاوت في الأسعار بعين الاعتبار نجد أن هذه الفجوة تقل الأسعار في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، الأسعار في القدس داخل الحواجز أعلى منها في الضفة الغربية، وعليه فالقيمة الشرائية للشيكل الإسرائيلي أقل في الضفة الغربية عن قطاع غزة وبالتالي الفجوة ما بين استهلاك الضفة والقطاع تتقلص، حيث عند عكس القيمة الشرائية للشيكل ينخفض الاستهلاك في الضفة الغربية ويرتفع في قطاع غزة، وقد تم أخذ التفاوت في الأسعار لاحتساب الاستهلاك الحقيقي للأسر من أجل قياس نسب الفقر، حيث أن حسابات الفقر تفترض أن الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس تواجه نفس المستوى من الأسعار، وعليه تم تعديل الاستهلاك ليصبح الاستهلاك الحقيقي حسب التفاوت بالأسعار، ويتضح التفاوت في القوة الشرائية بين المناطق في الجدول التالي:

الجدول رقم (10.2) القوة الشرائية للشيكل حسب المنطقة

المنطقة	2009	2010	2011
الضفة الغربية بدون القدس (J1*)	1.01	1.01	1.02
القدس (J1*)	1.12	1.14	1.18
قطاع غزة	0.94	0.94	0.92
الأراضي الفلسطينية	**1.00**	**1.00**	**1.00**

*: منطقة j1 تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. وتضم منطقة j1 تجمعات (بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، القدس "بيت المقدس" وتشمل (الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة، الطور، الشياح، راس العامود)، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، كفر عقب).
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

10.1.2.2 الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للأسر الفلسطينية ومؤشر الفقر:

1. حجم الأسرة ونسبة الفقر :

كما هو متوقع فإن حجم الأسرة يزيد من احتمالية الوقوع في دوامة الفقر. باستثناء الأسر الفردية (المكونة من فرد واحد، والتي تتألف بشكل أساسي من كبار السن)، تزداد معدلات الفقر بين الأفراد في الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأفراد في الأسر الأصغر حجما، ومن خلال التسلسل الزمني

لمعدلات الفقر في فلسطين حسب حجم الأسرة يلاحظ أن أعلى معدل للفقر بين الأفراد في الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر، حيث بلغت النسبة 49.6% لعام 2011، كذلك تتميز هذه الفئة من الأسر بوجود أعلى معدل لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر. في حين كان أدنى معدل انتشار للفقر بين الأسر المكونة من 2-3 أفراد حيث بلغت النسبة 8.8% لعام 2011، كما تبين أن هذه الفئة من الأسر تتميز بوجود أدنى معدل لمؤشر فجوة الفقر وشدة الفقر. ويمكن الإستنتاج بأن الأفراد في الأسر كبيرة الحجم يعانون من شدة الفقر أكثر من أي أفراد في أسر أخرى، حيث أن فقراء هذه الأسر هم الأكثر فقراً بين الفقراء ككل. (انظر الملاحق 8-9)، والأشكال التالية توضح ازدياد نسبة الفقر بازدياد عدد افراد الأسرة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

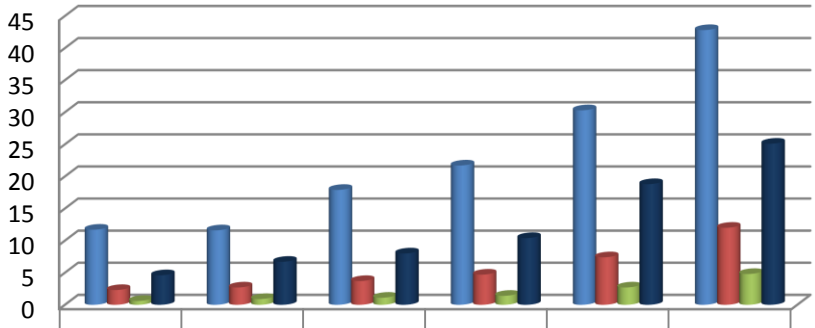

	1	3-2	5-4	7-6	9-8	10+
الفقر	11.7	11.6	17.9	21.7	30.3	42.8
فجوة الفقر	2.3	2.7	3.7	4.7	7.4	12
شدة الفقر	0.6	0.9	1.1	1.4	2.7	4.8
الفقر المدقع	4.6	6.7	8	10.4	18.8	25.1

الشكل رقم (3.2): نسب الفقر حسب حجم الأسرة وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري لعام 2009

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية " تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2009- 2010)

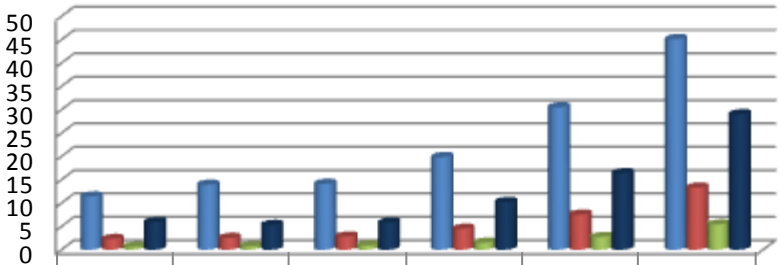

	1	3-2	5-4	7-6	9-8	10+
الفقر	11.4	13.9	14.1	19.8	30.5	45.1
فجوة الفقر	2.3	2.5	2.8	4.5	7.5	13.3
شدة الفقر	0.6	0.7	0.9	1.5	2.7	5.4
الفقر المدقع	5.9	5.3	5.8	10.2	16.4	29

الشكل رقم (4.2) : نسب الفقر حسب حجم الأسرة وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري لعام 2010

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011، الفقر في الأراضي الفلسطينية " تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2010-2009)

2. عدد الأطفال في الأسرة ونسبة الفقر:

هناك علاقة طردية بين نسبة الفقر وعدد الأطفال في الأسرة، وإن الغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية يوجد لديها أطفال. حيث بلغت نسبة الأسر التي لا يوجد لديها أطفال في المجتمع الفلسطيني 20.8% في عام 2011، لذلك فإن إجراء مقارنات ذات معنى على صعيد وضع الفقر يتوجب أن يكون بين أفراد الأسر التي لديها أطفال، بدلاً من إجرائها فقط بين أفراد الأسر التي لا تحتوي على أطفال. وباستثناء الأسر التي لا تحوي أطفالاً، تزداد نسبة انتشار الفقر بشكل متسق بازدياد عدد الأطفال بين الأسر. ويعتبر الأفراد الذين يقعون في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضة لانتشار الفقر حيث بلغت 18.3% في العام 2011، والملفت للنظر أن نسبة انتشار الفقر بين الأفراد الذين يقعون في الأسر التي تضم لغاية أربعة أطفال أقل عن معدل انتشاره على المستوى الوطني، حيث بلغت النسبة 23% في العام 2011 في حين بلغت نسبة الفقر 25.8%. (انظر الملحق 8-9) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

3. توزيع الفقر حسب جنس رب الأسرة :

لقد شكلت الاسر التي ترأسها اناث نسبة لا يمكن اغفالها من الأسر الفلسطينية، حيث بلغت 11.1% من الأسر الفلسطينية في العام 2011، وكما تظهر مؤشرات الفقر صرف النظر عن المقياس المستخدم في قياس مؤشرات الفقر أن وضع الأسر التي ترأسها إناث أسوء حالاً أو مساو تقريبا ومماثل لوضع تلك الأسر الفقيرة التي يرأسها رجال، وذلك موضح في الأشكال (2.5-2.6).

وقد يرجع سبب معاناة الأسر التي ترأسها نساء من الفقر هو طبيعة المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية، والذي بالعادة يكون المعيل هو الذكر وليس الأنثى وتتأقلم الأسر على هذا الأساس، وفي حال فقدان رب الأسرة الذكر تعاني الأنثى معاناة بالغة نتيجة لقيامها بالدورين الأب والأم معا، هذا بالإضافة إلا أن طبيعة المجتمع الذكوري والذي لا تلاقي فيه المرأة الفرص الكافية سواء في فرص العمل أو في الثقافة العامة، بالإضافة الى ما تعانيه المرأة عموما من التمييز في سوق العمل، ويتضح من خلال الجدول (2.10) نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها رجال والأسر التي ترأسها نساء.

الجدول (11.2): نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري حسب جنس رب الأسرة

	2005	2006	2009	2010	2011
نسبة الفقر لدى الأسر التي ترأسها إناث.	%25.0	%35.6	%22.5	%29.8	%25.0
نسبة الفقر لدى الأسر التي يرأسها ذكور.	%29.8	%30.3	%26.5	%25.5	%25.9

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011، الفقر في الأراضي الفلسطينية " تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2009-2010")

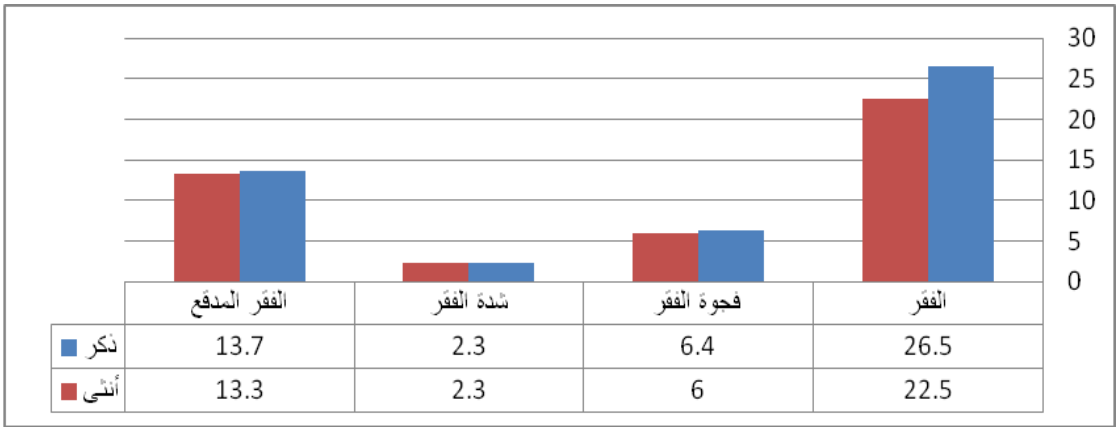

الشكل (5.2): نسب الفقر وفقا لانماط الاستهلاك الشهري وفقا لرب الاسرة لعام 2009

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011، الفقر في الأراضي الفلسطينية " تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2010-2009)

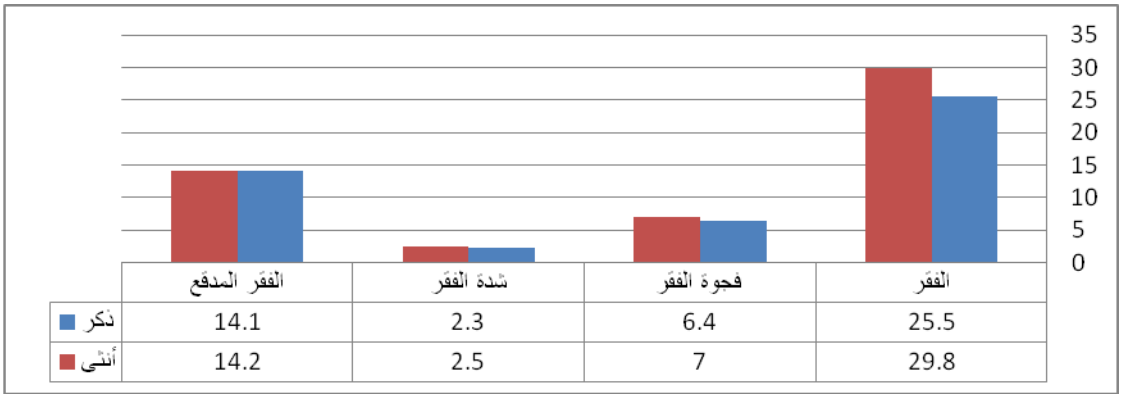

الشكل (6.2): نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري وفقا لرب الأسرة لعام 2010

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011، الفقر في الأراضي الفلسطينية " تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2010-2009)

11.1.2.2 أثر المساعدات على نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية

يعتبر الأفراد في الأسر التي تعتمد على المساعدات العامة كمصدر للدخل بشكل عام أسوأ حالا مقارنة بالأفراد في الأسر الأخرى، وتبين أن المساعدات المقدمة للأسرالفلسطينية كان لها دور فعال في تقليل نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية، وفي عام 2011 خفضت معدلات الفقر للأفراد بنسبة مقدارها 18.1% على مستوى الأراضي الفلسطينية، ويتضح أن المساعدات في قطاع غزة لها دور فعال في تخفيض نسب الفقر، وأن هذا الدور في قطاع غزة أكبر منه في الضفة الغربية، ففي قطاع غزة ساهمت المساعدات في تخفيض الفقر نسبة مقدارها 21.2%، أما في الضفة الغربية فقد ساهمت بتخفيض الفقر بين الافراد بنسبة مقدارها 10.7%، على مستوى مؤشر الفقر المدقع،

ساهمت المساعدات في قطاع غزة في العام 2010، في تخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها 30.3%، بينما في الضفة الغربية ساهمت المساعدات في تخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها 20% لدى نفس العام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

الجدول (12.2): نسب الفقر بين الأفراد قبل وبعد تلقي المساعدات للأعوام (2010-2011)

احصائيات الفقر	2010	2011
الأراضي الفلسطينية		
الفقر قبل تلقي المساعدات	30.9	31.5
الفقر بعد تلقي المساعدات	25.7	25.8
الفقر المدقع قبل تلقي المساعدات	19.2	18.2
الفقر المدقع بعد تلقي المساعدات	14.1	12.9
الضفة الغربية		
الفقر قبل تلقي المساعدات	20.5	20.2
الفقر بعد تلقي المساعدات	18.3	17.8
الفقر المدقع قبل تلقي المساعدات	11.0	9.7
الفقر المدقع بعد تلقي المساعدات	8.8	7.8
قطاع غزة		
الفقر قبل تلقي المساعدات	48.2	49.9
الفقر بعد تلقي المساعدات	38.0	38.8
الفقر المدقع قبل تلقي المساعدات	33.0	31.9
الفقر المدقع بعد تلقي المساعدات	23.0	21.1

وأظهرت البيانات أهمية المساعدات المقدمة للفقراء وذلك بهدف تقليل فجوة الفقر وشدته في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أظهرت النتائج أن فجوة الفقر انخفضت بنسبة 39.6% في الاراضي الفلسطينية بعد تلقي المساعدات في العام 2011، وهذا يتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول (13.2): نسبة فجوة وشدة الفقر بين الأفراد بعد وقبل تلقي المساعدات للأعوام 2010-2011

احصائيات الفقر	2010	2011
الأراضي الفلسطينية		
فجوة الفقر قبل تلقي المساعدات	10.6	10.5
فجوة الفقر بعد تلقي المساعدات	10.3	6.0
شدة الفقر قبل تلقي المساعدات	15.6	6.9
شدة الفقر بعد تلقي المساعدات	2.4	2.1
الضفة الغربية		
فجوة الفقر قبل تلقي المساعدات	4.1	6.1
فجوة الفقر بعد تلقي المساعدات	0	3.9
شدة الفقر قبل تلقي المساعدات	19.7	4.0
شدة الفقر بعد تلقي المساعدات	1.4	1.4
قطاع غزة		
فجوة الفقر قبل تلقي المساعدات	17.1	17.5
فجوة الفقر بعد تلقي المساعدات	10.3	9.3
شدة الفقر قبل تلقي المساعدات	7.8	11.7
شدة الفقر بعد تلقي المساعدات	3.9	3.2

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2011)

2.2.2 البطالة

تمهيد:

تعد مشكلة البطالة ظاهرة عالمية، وقد أصبحت تمثل تحديا لجميع الدول على اختلاف نظمها السياسية والإقتصادية، وهي مشكلة اختلفت فيها النظريات والآراء والإتجاهات حول سبل علاجها، وتعد معدلاتها مؤشرا للتعرف على أحوال الإقتصاد القومي، إذ ترتبط حركة معدلاتها بشكل عكسي، ولكنه وثيق بحركة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. وتعد البطالة أحد المؤشرات الإقتصادية الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الإقتصاد القومي، وتمتد تأثيراتها السلبية لتشمل التوازن الإجتماعي والسياسي للمجتمع، وهي بهذا المعنى تعد مشكلة معقدة ومتعددة الجوانب. (الأسطل، 2014، ص18)

ويعد حل مشكلة البطالة من أهم الأهداف الإقتصادية التي يسعى صـــنّاع القـــرار للوصول إليها. وذلك لأن البطالة تعني ضياع فرص استخدام موارد اقتصـــادية كـــان يمكن استغلالها لرفع مستوى الإنتاج، وتحقيق معدلات نمو أعلى، وتحســـين مســـتوى المعيشة لدى أفراد المجتمع، خاصة إذا كانت هذه القدرات المتعطلة عن العمل تمتلـــك مؤهلات علمية، وتتميز بكفاءة مهنية. (مكحول،2006)

1.2.2.2 تعريف البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا فقد استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الإجتماعيين والإقتصاديين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الإقتصاد والإجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش. (الأسطل، 2014، ص19)

وتعرف البطالة على أنها: التعطل (التوقف) الجبري أو الإختياري في بعض الأحيان، لجـــزء مـــن القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج. (الوزني والرفاعي، 2006، ص 126)

وهناك من عرف البطالة بأنها: الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة.
(القريشي، 2007، ص183)

وقد عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فاكثر) ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الإستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق.
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

2.2.2.2 أنواع البطالة

يمكن حصر البطالة في الأنواع التالية:

1. البطالة الاحتكاكية: وهي التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال. (درويش، 2013، ص6)

2. البطالة الهيكلية: وهي التي تنشأ بسبب الإختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة، وهيكل الطلب عليها (الدباغ والجرمود، 2003، ص393). وتعتبر هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الإقتصاد. (درويش، 2013، ص6) وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الإقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة تحل محل بعض العاملين، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

3. البطالة السافرة: والمقصود بها وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً، وهذا النوع يعتبر من أكثر الأنواع التي تحظى باهتمام الجهات المعنية في قطاع غزة والضفة الغربية. (درويش، 2013، ص6)

4. البطالة الإجبارية: وهي التي لا اختيار للإنسان لها، وإنما فرضت عليه أو ابتلى بها، فقد يكون سببها تعلمه مهنه ثم كسد سوقها لتغيير البيئة أو تطور الزمن. فقد يحتاج لآلة وأدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد مالاً يشتري به ما يريد، وقد يعرف التجارة ولكنه يفتقر لرأس المال الذي تدور به تجارته. (درويش، 2013، ص7)

5. البطالة الاختيارية: وهي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ويؤثر أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع مثل إدعاء التوكل والتفرغ للعبادة وأيضا المتسولين. وقد تعود أسباب البطالة الإختيارية إلى عدة عوامها منها: الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلا لفرص العمل المتاحة، والبحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الفرد، والنظرة الإجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة. (القريشي، 2007، ص184)

6. البطالة الموسمية: وهي تحدث بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف المناخية أو التغيرات الدورية. أي إن هناك مجموعه من الأعمال والإنتاج الذي يتم إنتاجه في مواسم معينه. كموسم قطف الزيتون والحمضيات في قطاع غزة والضفة الغربية. حيث أن العمال الذين يعملون في إنتاج المحاصيل الزراعية وبعد انتهاء المحاصيل لا يجدون عملاً. (سليم، 2010، ص8)

7. البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها الأنشطة الاقتصادية، حيث ترتفع البطالة في مرحلة الركود أو الكساد، ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الرواج الاقتصادي حيث تزداد وتتسع الأنشطة الاقتصادية فيزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام. (سليم، 2010، ص8)

8. البطالة المقنعة: وهي التي تحدث عندما يؤدي عامل ما عمل دون مستوى مؤهلاته أو أداء مجموعة لعمل يمكن أن يؤدي ويتقن بعدد أقل منهم، وهناك من رأى أنها تعيين بعض الأشخاص في وظائف لا تعود بفائدة إنتاجية من ورائها. (الشمري، 2005م، ص5).

ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية ومنها فلسطين، على سبيل المثال فإن العمل الذي ينجزه خمسة أفراد، يوكل إلى عشرة، وتنتشر هذه الظاهرة خاصة عندما تكون الدولة ملتزمة بتعيين خريجي النظام التعليمي، وتكون عاجزة في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية لهم، وفي هذه الحالة تكون أجور العاملين في القطاع الحكومي منخفضة مما يؤدي للبحث عن عمل آخر. (فرج، 2008، ص97)

3.2.2.2 البطالة في فلسطين :

عانى الاقتصاد الفلسطيني ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 على أثر توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها تفاقم الفقر والبطالة والعجز المزمن في الميزان التجاري، وارتفاع حدة الدين العام وأعباءه، إضافة للعجز في الموازنة العامة والناجمة عن تزايد حجم النفقات على الإيرادات، وتعتبر البطالة المشكلة الأكثر تعقيداً في الاقتصاد الفلسطيني كونها ما زالت مرتفعة وخصوصا في صفوف الخريجين والنساء، وعلى الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي لبعض السنوات إلا أن ذلك لم يساهم في الحد من هذه المشكلة، والتي ترتب على تفاقمها آثارا اجتماعية خطيرة تمثلت بالفقر وتراجع مستويات المعيشة وتفكك النسيج المجتمعي. (الرضيع ،2015، ص17)

بدأت معاناة المناطق الفلسطينية مع مشكلة البطالة منذ بداية الإنتفاضة الأولى في كانون الأول عام 1987، حيث ارتفعت معدالت البطالة بشكل واضح في السنوات الأخيرة للإنتفاضة، فوصلت إلى 7.9% عام 1991، وبدأت بالتراجع مع انخفاض حدة االنتفاضة ووصلت إلى 4.2% عام 1992، 6.7% عام 1993. وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 تولت السلطة الفلسطينية مسؤولية السكان في قطاع غزة والضفة الغربية، وقابلتها السلطات الإسرائيلية بسلسلة إجراءات معقدة للعمل في إسرائيل، مصحوبة بإغالقات طويلة الأمد، وكذلك سياسة الاستبدال بعمال أجانب من الخارج. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية بدأت ببناء المؤسسات الوطنية التي استوعبت أعداد كبيرة من القوى العاملة، إلى أن تعثر العملية السلمية منذ عام 1996

جعل مشكلة البطالة تحتل موقع متقدم في التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية والإقتصاد الفلسطيني. (درويش، 2013)

تكاد تكون المعلومات المتوفرة عن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل عام 1995 مقتصرة على البيانات التي ينشرها مكتب الإحصاء الإسرائيلي، كما استندت معظم الدراسات وتقارير مكتب العمل الدولي على هذه المعلومات، مع الإشارة إلى بعض الملاحظات حول هذه البيانات من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها مندوب مكتب العمل الدولي بين الحين والآخر للأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى ذلك تجد دراسات قليلة من الجانب الفلسطيني تعتمد على البحث الميداني في تحديد حجم البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا ان هذه الدراسات لا توفر معلومات زمنية متصلة ومستمرة تكفي لتتبع تطور معدلات البطالة في هذه الأراضي، وإنما تعطي ارقاما عن البطالة عن اللحظة التي أجريت فيها الدراسة. (أبو عفيفة، 2006، ص 77)

4.2.2.2 الأسباب الرئيسية للبطالة في فلسطين:

1. **الاحتلال:** تشكل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته السبب الرئيسي وراء الاختلالات والتشوهات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك تفشي نسبة البطالة، عبر الإجراءات التعسفية التي تتخذها سلطات الاحتلال من إغلاق للمعابر، وتدمير للبنى التحتية والاقتصادية، وتدمير المشاريع والمصانع التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، ويبقى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العمالة في اسرائيل وتذبذبها وكذلك اعتبار اسرائيل الأراضي المحتلة ملحقا في اقتصادها سببا كبيرا من أسباب البطالة في فلسطين. ويعيق الاحتلال من ناحية أخرى الاستثمارات الخارجية وتدفق رؤوس الأموال، بسبب الهواجس حول البيئة الإستثمارية، وارتفاع نسبة المخاطرة، وهذا بدوره يخلق اختلالا في ميزان المدفوعات.

2. **بنية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الحكومية:** من الأسباب الرئيسية لارتفاع نسبة البطالة في فلسطين هو تحوّل الاقتصاد الفلسطيني نحو الاقتصاد الخدمي على حساب القطاعات الإنتاجية،

وهذا نتيجة غياب رؤية وسياسات وخطط تنموية للاقتصاد الفلسطيني، تدفع باتجاه الاستثمار في القطاعات الانتاجية كونها القطاعات القادرة على تامين فرص عمل دائمة، وتامين ايرادات جديدة للخزينة الفلسطينية، ففي العام 2015 حازت أنشطة الإنتاج الخدماتي على حوالي 59.3% من الناتج المحلي الإجمالي (17.7% تجارة، 1.9% للنقل والتخزين، 4% للأنشطة المالية وأنشطة التامين، 5.9% للمعلومات والإتصالات، 17.3% للخدمات، 12.5% للإدارة العامة والدفاع). وبالمقارنة بلغت مساهمة قطاع الإنتاج السلعي 25% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أنها تعد من القطاعات الأكبر التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، واستيعاب العدد الأكبر من العمالة المستجدة سنوياً حيث بلغت نسبة المساهمة (3.3% زراعة، 13.4% للصناعة، 8.3% للإنشاءات). في حين بلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة (الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات حوالي 15.7%). (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2016)

وارتفع عدد العاملين خلال العام 2015 بنسبة 0.5% مقارنة مع 3.6% في العام 2014، ليصل عددهم إلى 963 ألف عامل (71.1% في الضفة الغربية، 28.9 % في قطاع غزة). ويستحوذ القطاع العام على نحو 21.9% من مجمل العاملين منهم (109 ألف موظف في الضفة الغربية ونحو 102 ألف موظف في قطاع غزة). ومع ذلك يظل القطاع الخاص الموظف الأكبر للعمالة بنسبة بلغت 66.4% أو ما يعادل 639 ألف عامل (72.5% منهم في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة) كما استحوذ سوق العمل في اسرائيل والمستوطنات على حوالي 11.7% من إجمالي العاملين الفلسطينيين أو ما يعادل 113 ألف عامل، جميعهم من الضفة الغربية إذ لا يزال عمال قطاع غزة ممنوعين من الرسميا من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي، كما هو الحال منذ 2005، ودفعت السياسات الاقتصادية للحكومات الفلسطينية المتعاقبة، إلى تكريس هذا الشكل من الاقتصاد، الأمر الذي فاقم من مشكلة البطالة. (التقرير السنوي لسلطة النقد، 2016)

أما بالنسبة لتوزيع العاملين على الأنشطة الإقتصادية، فإن قطاع الخدمات والفروع الأخرى يأتي في الصدارة في استقطاب العاملين بنسبة بلغت 36.3% في العام 2015، وتتوزع النسبة الباقية على مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى، حسب ما ورد في الشكل التالي:

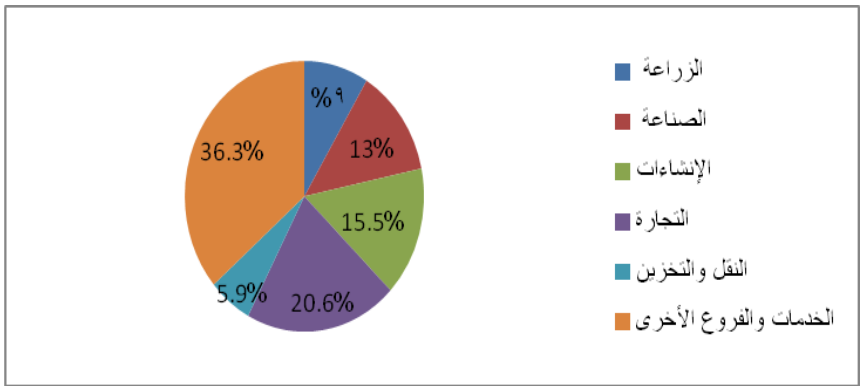

الشكل (7.2): توزيع العاملين حسب الأنشطة الإقتصادية، 2015

(سلطة النقد الفلسطينية، 2016، التقرير السنوي لعام 2015)

3. **التعليم:** يعاني التعليم في فلسطين من مشاكل جوهرية تجعله من الأسباب التي تزيد من نسبة البطالة تتمثل في المناهج الدراسية، وأسلوب التعليم بالتلقين في المدراس والجامعات، وضعف مواكبة التطور العلمي التقني وغيرها. وتعاني الأراضي الفلسطينية بشكل واضح وخاص من ما يسمى بالبطالة الهيكلية والتي تحدث بسبب الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وخاصة بين صفوف المتعلمين والخريجين الجدد من الشباب والذين يعانون أيضاً من البطالة الإنتقالية حيث انهم يضطرون الى قضاء وقت طويل في البحث عن عمل أو يضطروا للعمل في مجالات لا تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم. (عبد الكريم، 2013)، وذلك يتضح من خلال اخر الإحصائيات المبينة في الجدول التالي:

الجدول (14.2-أ) معدل البطالة ومعدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد (20-29) سنة في فلسطين والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة في عام 2015

مجال الدراسة	معدل البطالة	معدل فترة التعطل بالأشهر
علوم تربوية وإعداد معلمين	68.4	15.4
العلوم الاجتماعية والسلوكية	66.4	14.2
علوم إنسانية	66.3	17.6
الرياضيات والإحصاء	61.9	15.8
العلوم الطبيعية	54.6	12.5
الصحافة والإعلام	53.8	22.0

الجدول (14.2-ب) معدل البطالة ومعدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد (20-29) سنة في فلسطين والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة في عام 2015

مجال الدراسة	معدل البطالة	معدل فترة التعطل بالأشهر
الأعمال التجارية والإدارية	48.7	13.7
الخدمات الشخصية	42.7	11.1
العلوم المعمارية والبناء	40.4	12.1
الحاسوب	40.0	14.7
الصحة	39.4	14.2
الهندسة والمهن الهندسية	39.1	11.3
القانون	16.9	15.4

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2015)

وتنعكس الفجوة بين العرض والطلب أيضا في التعليم التقليدي وغير التقليدي(المهني)، حيث يحدث تراكم للخريجين دون دراسة لحاجة السوق. وبالنسبة للتعليم التقني، فإنه يواجه مشكلتين؛ الأولى تقليديته، والثانية عزوف التوجه إلى التعليم التقني بسبب النظرة المجتمعية الخاطئة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاهتمام به كرافعة من روافع التنمية. وبلغت النسبة الأكبر من المهاجرين إلى الخارج للتعليم والتدريب 34%، إضافة إلى 28% لأسباب اقتصادية. (مركز مسارات، 2015)

4. **بيئة العمل:** تساهم بيئة العمل التي يشوبها العديد من المشاكل في رفع مستوى البطالة، ومن هذه المشاكل عدم الالتزام بقانون العمل، وتدني الأجور، وعدم توفير شروط السلامة العامة في كثير من أماكن العمل، الأمر الذي أدى مؤخراً إلى ارتفاع الوفيات، وبخاصة في ورش البناء، حيث توفي العشرات من العمال في حسب إحصائيات وزارة العمل.

5. **القطاع الخاص:** يعتبر القطاع الخاص الفلسطيني ضعيفاً بنسبة كبيرة، حيث أن أكثر من 90% من الأعمال في فلسطين هي أعمال صغيرة ومتناهية الصغر، وتوظف أقل من خمسة عمـــال. ويتسم القطاع الخاص بمحدودية امكانياته، وتركيزه على قطاع الخدمات وعزوفه عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى ذلك، فان سياسات البنوك الإقراضية تتركز في القروض

الاستهلاكية، كما أن إجراءات تسهيل الأعمال في فلسطين متدنية، حيث حصلت فلسطين على المركز 129 درجة ضمن الترتيب الكلي لسهولة نشاط الأعمال الـــذي يضـــم 189 اقتصـــاداً ويتضمن أداء اقتصاد الدول ومدى سهولة ممارسة الأعمال في تلـــك الـــدول إضـــافة إلـــى الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق عمل القطاع الخاص بنسبة تفوق80 % .
(تقرير ممارسة نشاط الاعمال ،2016)

6. **الانقسام الداخلي:** ساهم الانقسام الفلسطيني في تعزيز الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، واعاقة التجارة وحركة السلع بين الضفة وغزة، وهذا بدوه خلق عائقاً أمام التنمية والخطط الاقتصادية الموحدة التي من شأنها تحسين الأوضاع الإقتصادية، مما انعكس سلبا على ارتفاع نسب البطالة وخاصة في قطاع غزة.

5.2.2.2 الآثار الناجمة عن البطالة:

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدول لآثارها الإجتماعية والاقتصـــادية الخطيـــرة، ومنذ سنوات وصناع القرار يبحثون عن حلول لهذه المشكلة التي تمـــس الأمـــن القـــومي ككـــل، ويضعون الخطط لمواجهتها ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يومًا بعد يوم. ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

الآثار الإقتصادية للبطالة:

1. تؤدي البطالة إلى تآكل قيمة رأس المال البشري، فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما، وذات قيمة انتاجية عالية، إلا ان توقف الإنسان وتعطله عن العمل ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل إلى تآكلها وإصابتها بالإضمحلال، حتى لو عاد إلى العمل لاحقا، فإنه سيصبح أقل انتاجية وعطاء. (عقون، 2010، ص14)

2. ارتفاع عبء الإعالة الإقتصادية بارتفاع معدل البطالة، وذلك بسبب انخفاض المنتجين، وارتفاع المستهلكين ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، ووفق آخر الإحصائيات لعام 2016 وصل معدل الإعالة الإقتصادية إلى 4.9 فرد لكل عامل تقريبا، وهناك تباين ملحوظ بين معدل الإعالة في

الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد استقر معدل الإعالة في الضفة الغربية عند 4.2 فرد لكل عامل خلال العام 2015، وفي قطاع غزة 6.7 فرد لكل عامل خلال نفس العام.
(سلطة النقد، التقرير السنوي، 2016)

وإن ارتفاع عبء الإعالة يؤدي إلى انخفاض الإدخار والإستثمار، وبالتالي انخفاض الإنتاج والدخل القومي. والشكل التالي يبين معدلات الإعالة في فلسطين لخمس سنوات متتالية:

الشكل (8.2): معدل الإعالة في فلسطين للأعوام 2011-2015
(سلطة النقد، التقرير السنوي، 2016)

3. إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر وما يترتب عليه من آثار سلبية على جميع مكونات المجتمع. وينعكس الفقر على انعدام الأمن الغذائي، وحسب آخر الإحصائيات التي صدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2013 تعاني أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية (33%) أو ما يعادل (1.6 مليون شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بصورة حادة أو متوسطة. ويعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة اكثر انتشارا على نطاق واسع ليصل إلى 57%، وهو ما يقارب 3 أضعاف امستوى في الضفة الغربية والذي يبلغ 19%، وقد سجل ارتفاع في نسبة العائلات التي تصنف بانها تفتقر إلى الأمن الغذائي من عام إلى آخر. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

4. تثير البطالة العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور بالإنخفاض، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور. (خلف، 2007، ص335)

5. تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الدخل القومي .

الآثار الاجتماعية والأمنية للبطالة:

إن من أخطر الآثار المترتبة على البطالة، هو عدم الإستقرار الإجتماعي والأمني للمجتمع، وشعور الشاب بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والإنتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللا في البناء المجتمعي، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف نتيجة لجوء بعض الشباب وتحت وطأة الشعور بالحرمان الإقتصادي، والتفاوت الإجتماعي إلى الطرق الغير مشروعة لتحقيق أهدافهم، والشعور بعدم الإنتماء للوطن، والتفكك الأسري، والهجرة، وزيادة الفقر، وهذا بدوره يشكل نقطة ضعف أمنية وأرضية خصبة لأجهزة امنية معادية لذا تعد مشكلة البطالة مشكلة قومية بالدرجة الأولى. (فرج، 2008، ص134-137).

كما تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بإعداد العاطلين عن العمل.

إن استمرار مشكلة البطالة ووجهها الآخر وهو الفقر، من شأنه المس بالنسيج الاجتماعي الفلسطيني، وتنامي ظواهر سلبية بدأت تطفو على السطح بصورة متزايدة، إضافة إلى ذلك، فإن مشكلة البطالة مصحوبة بتدني مستوى الخدمات المقدمة للجمهور، وخاصة العمال، مثل: الخدمات الصحية والإجتماعية والتعليمية.

الآثار السياسية للبطالة:

يتناسب العجز السياسي تناسبا طرديا مع العجز الإقتصادي، بحيث لا تتمكن الدول التي تعاني من العجز الإقتصادي من القيام بدورها السياسي على النحو الأمثل، أو إدارة شؤونها بشكل سليم أو استغلال مواردها الوطنية استغلالا كاملا، وعدم استقرار نظامها السياسي، وعدم المحافظة عل هيكلية قوية، وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد فتزايد البطالة والفقر يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية، وبالتالي فقدانها استقلالها السياسي، لأن العديد من الدول تلجأ إلى معالجة مشاكلها الداخلية، ومنها البطالة من خلال معاهدات واتفاقيات خارجية، بهدف الحصول على الدعم والمساعدات المالية ووجود شروط تجعل الدول الفقيرة في تبعية مطلقة للدول المانحة. (عبد الحق، 2005، ص33-34)

6.2.2.2 قياس البطالة:

تعتمد منهجية قياس البطالة "بناءا على منهجية جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني" على تقسيم السكان إلى أربع مجموعات التي تزيد أعمارهم عن 15 سنة وهي كالتالي: (حلس، 2013، ص61)

1. العاملون: (employed) وهم الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر, علاوة على الأشخاص الذين لديهم وظيفة إلا أنهم متغيبون بسبب المرض أو إجازة.

2. العاطلون عن العمل: (unemployed) وتضم هذه المجموعة الأشخاص غير العاملين، إلا أنهم غير جادون في البحث عن عمل، أو ينتظرون العودة إلى عملهم، بتعبير أدق، يكون الشخص عاطلاً عن العمل إذ كان لا يعمل إضافة إلى بذل جهود محددة للعثور على عمل خلال الأسابيع الأربع الماضية، وسرح مؤقتاً من عمله وينتظر أن يستدعى للعمل مجدداً، أو أن ينتظر تسلم عمله خلال الشهر المقبل، وكي يعتبر الشخص عاطلاً عن العمل، فإنه عليه أن يعمل أكثر مجرد التفكير في العمل.

3. ليسوا ضمن القوى العاملة: (not in labor force) هم المرضى وغيرهم بحيث لا يستطيعون العمل، أو أنهم ببساطة من لا يبحثون عن عمل .

4. القوى العاملة :(labor force) وتضم جميع الأشخاص العاملين أو العاطلين عن العمل.

- ويقاس معدل البطالة وفق المعادلة التالية:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل/ مجموع القوى العاملة) * 100

7.2.2.2 تحليل معدلات البطالة في فلسطين

1. البطالة حسب المنطقة الجغرافية: من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995- 2015 يلاحظ أن معدلات البطالة في الضفة الغربية تختلف اختلافا كبيرا عن قطاع غزة ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (15.2- أ) نسب البطالة في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية خلال (1995-2015)

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
1995	18.2	13.9	29.4
1996	23.8	19.6	32.5
1997	20.3	17.3	26.8
1998	14.4	11.5	20.9
1999	11.8	9.5	16.9
2000	14.4	12.2	18.9
2001	25.3	21.6	34.0
2002	31.2	28.2	37.9
2003	25.5	23.7	29.1
2004	26.8	22.8	35.3
2005	23.5	20.4	30.3
2006	23.7	18.8	34.8
2007	21.7	17.9	29.7
2008	26.6	19.7	40.6

الجدول رقم (15.2- ب) نسب البطالة في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية خلال (1995-2015)

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
2009	24.5	17.8	38.6
2010	23.4	17.2	37.8
2011	20.9	17.3	28.7
2012	23.0	19.0	31.0
2013	23.4	18.6	32.6
2014	26.9	17.7	43.9
2015	25.9	17.3	41.0
المتوسط	22.6	18.2	31.9

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي للأعوام 1995-2015)

يلاحظ أن معدلات البطالة في الفترة 1995- 2015 اتسمت بالتذبذب وبلغت بمعدل 22.6%، وتدل المؤشرات على أن تطور البطالة في فلسطين خضع للاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى، وتأثرت معدلاتها بشكل مباشر بالتغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، حيث بقيت معدلاتها في ظل الاحتلال ضمن مستويات متدنية، ولم يكن لها أي تأثير سلبي على مجمل تطورات سوق العمل الفلسطيني، وآليات العرض والطلب على القوى العاملة فيه، إلى أنه من الأمور اللافتة للنظر أن معدلات البطالة في ظل الاحتلال الإسرائيلي تميزت بانخفاض مستوياتها والتي لم تصل في أسوء الأحوال إلى 1% خلال فترة السبعينات، إلى أن هذه الأرقام لا تعكس حقيقة وضع البطالة، إذا غالبا ما كان يحكمها اعتبارات سياسية تهدف إلى تجميل صورة الاحتلال. (عبد الحق، 2005، ص51)

ومع قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 كان الإقتصاد الفلسطيني يعاني من عدم قدرته على احتواء العمالة الفلسطينية بأكملها، كنتيجة لتراجع طلب السوق الإسرائيلية عليها بسبب الإغلاق والحصار، وما آلت إليه نتائج حرب الخليج الثانية من عودة أعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين في دول الخليج، إضافة إلى عودة العديد من العائدين بعد اتفاق أوسلو عام 1993، وعلى الرغم من مساهمة السلطة في استيعاب جزء من الفائض في العمالة، إلا أن هذا الإستيعاب ظل محدوداً، حيث أدى عدم اهتمام السلطة الفلسطينية في معالجة اختلالات السوق، وعدم قدرتها على وضع الخطط البديلة

القادرة على مواجهة التقلبات في الطلب على الأيدي العاملة إلى إسهامها بشكل غير مباشر في تنامي ظاهرة البطالة والفقر. (عبد الحق، 2005، ص54)

ويلاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين معدلات البطالة ومدى التشدد في القيود المفروضة على حركة العمال الفلسطينيين إلى داخل اسرائيل، ففي العام 1998 لم تشهد الأراضي الفلسطينية تشددا من قبل سلطات الإحتلال في وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر كما أن القيود التي كانت مفروضة على الذين يدخلون إلى إسرائيل بدون تصريح من السلطات الإسرائيلية لم تعد تطبق بالشكل المتشدد الذي كانت تطبقه خالل الفترة 1995- 1996 مما أدى إلى ارتفاع نسبة العمالة داخل إسرائيل، وبالتالي انخفاض نسبة البطالة في ذلك العام، وفي العام 1995 بلغ معدل البطالة 18.2% ثم ارتفع في العام اللاحق له إلى 23.8%، ويعود ذلك إلى حالة عدم الإستقرار السياسي الناجم عن الإغلاق الشامل والمتكرر والذي حال دخول قرابة 120 ألف من العاملين إلى الأراضي المحتلة عام 1948 وتحديداً عمال قطاع غزة، والذي أدى إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتراجع دخل القومي إجمالي الناتج القومي بنسبة 8.6% خلال هذا العام. (شبانة، والبرغوثي، 1999، ص7)

وانخفضت معدلات البطالة لتصل في أدنى مستوى لها خلال العام 1999 حيث بلغت 11.8% نتيجة استقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية في هذا العام، أما الفترة 2000-2002 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في المعدلات بسبب الإنتفاضة الفلسطينية، لتصل ذروتها في العام 2002 حيث بلغت 31.2% وذلك بسبب عملية السور الواقي وإعادة احتلال إسرائيل لمدن الضفة الغربية.
(حمدان، 2013، ص40)

وقد شهدت فلسطين تذبذبا في معدل البطالة خلال فترة 2004-2010، حيث شهد العام 2007 أقل معدل بطالة خلال تلك الفترة وصلت إلى 21.7% بسبب التعافي في النشاط الإقتصادي، بينما شهد العام 2010 انخفاضا في معدل البطالة بلغ 23.7% بعد أن كان 24.5% في عام 2009.
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)

وفي عام 2011 انخفض معدل البطالة في فلسطين ليصل إلى 20.9 % وتعتبر هذه النسبة هي الأقل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر العام 2000، ويعزى هذا الإنخفاض في معدل البطالة في فلسطين إلى انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة الذي وصل إلى 28.7 % عام 2011 مقارنة مع 37.8% عام 2010، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012). ثم ارتفع معدل البطالة في

فلسطين عام 2012 إلى 23% ويعزى هذا الإرتفاع إلى عدم قدرة الإقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013) وفي العام 2013 بقيت البطالة مرتفعة حيث بلغت 23.4% وتعتبر في قطاع غزة الأعلى والتي وصلت في نهاية العام 2013 إلى 38.7% بعد سبع سنوات من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وإغلاق الأنفاق على الحدود مع جمهورية مصر العربية. (الطباع، 2014)

وأشارت النتائج أن معدلات البطالة اخذت بالإرتفاع بصورة كبيرة حيث بلغت 26.9% خلال عام 2014، وانخفضت في العام 2015 حيث بلغ 25.9% نتيجة لانخفاض معدل البطالة في قطاع غزة حيث بلغ 41.0%، مقارنة بالعام 2014 الذي بلغ 43.9%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

ومن الناحية الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة (1995-2015)، فقد كانت أعلى نسبة بطالة شهدها قطاع غزة عام 2014 وبلغت 43.9%، بينما أعلى نسبة بطالة شهدتها الضفة الغربية عام 2002 وبلغت 28.2%، أما أقل نسبة بطالة شهدها قطاع غزة فقد كانت في 1999 وبلغت 16.9%، وكذلك الحال بالنسبة للضفة الغربية فقد بلغت 9.5% وهي أقل نسبة بطالة تشهدها الضفة الغربية منذ ذلك الحين. ومن الملاحظ كذلك بأن نسبة البطالة في قطاع غزة شهدت ارتفاعا كبيرا بعد العام 2000، سبب سياسات الإحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة، بالإضافة إلى أن العمالة الفلسطينية التي كانت تنتقل من قطاع غزة للعمل في إسرائيل قد أضيفت إلى البطالة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وعدم سماح سلطات الإحتلال لهم بالعمل داخل الأراضي المحتلة.

وجدير بالذكر أن معدل البطالة في قطاع غزة قد انخفض في عامي 2011، 2012 مقارنة بالأعوام التي سبقتها، حيث بلغت نسبة البطالة 28.7% و31% على التوالي، وذلك نتيجة حركة الإنشاءات والبناء التي شهدها قطاع غزة خلال هذين العامين، والتي أدت إلى تشغيل عدد كبير من القوى العاملة في قطاع البناء والإنشاءات، إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة إذا ما تم مقارنتها مع نسبة البطالة في الضفة الغربية والتي بلغت 17.3 %، و19% لنفس العامين.

2. البطالة حسب التجمع السكاني والجنس

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في الفترة 2010-2015، يلاحظ بأن أعلى معدلات للبطالة على مستوى فلسطين كانت جميعها في المخيمات، ولكن أعلاها كان في عام 2014، حيث بلغ معدل البطالة 37.3%، في حين أن أدنى معدلات البطالة على مستوى فلسطين خلال نفس الفترة كانت جميعها في الريف، ولكن أدناها كان في عام 2011، حيث بلغ معدل البطالة 17.0%، باستثناء العام 2013 حيث بلغت أدنى معدلات البطالة في الحضر بواقع 16.6% (انظر الملحق 4)

وعلى مستوى الضفة الغربية فقد كانت أعلى معدلات البطالة حسب التجمع السكاني في المخيمات لنفس الفترة باستثناء العام 2015 حيث بلغت في الريف 45.3% بينما في المخيمات 43.2%، في حين كانت أدنى معدلات البطالة حسب التجمع السكاني موزعة بين الحضر بواقع 16.2%، 18.5%، 40.5%، للأعوام 2010، 2012، 2015 على التوالي، والريف بواقع 16.3%، 17.6%، 17.3% للأعوام 2011، 2013، 2014 على التوالي. وعلى مستوى قطاع غزة فقد كانت أعلى معدلات البطالة حسب التجمع السكاني في المخيمات بواقع 29.9%، 33.3%، 37.1%، 46.9%، 35.6% للأعوام 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي، باستثناء عام 2010 كانت النسبة الأعلى في الريف حيث بلغت 46.1%، في حين كانت أدنى معدلات البطالة في قطاع غزة في عامي 2011، 2012 للحضر حيث بلغت 28.4%، 30.5% على التوالي، بينما بلغت أدنى معدلات بطالة في الريف للأعوام 2013، 2014، 2015، حيث بلغت 29.4%، 42.1%، 19.1% على التوالي. (انظر الملحق 5)

3. البطالة حسب عدد السنوات الدراسية والجنس

يعتبر المستوى التعليمي مؤشر حقيقي للتنمية االقتصادية كونه أحد روافد استغلال العنصر البشري الإستغلال المثل لتنمية قدراته، وإبراز إبداعاته، وصقل شخصيته بهدف زيادة انتاجيته. ومن خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة 2000- 2015 اعتمادا على (الملحق 5) يلاحظ بأن أدنى معدل للبطالة بين كلا الجنسين على مستوى فلسطين كان بين من أتموا 13 سنة تعليم وأكثر خلال الأعوام 2000- 2010، أما الأعوام 2011- 2015 فقد بلغت أدنى معدلات بطالة بين من أتموا 10- 12 سنة تعليم باستثناء الاعوام 2012- 2013 فقد كانت بين من أتموا 1- 6 سنوات تعليم، في حين كانت النسبة الأعلى من معدل البطالة من نصيب من أتموا ما 1-6

سنوات تعليم خلال الأعوام 2000–2010، أما الأعوام 2011– 2015 فقد بلغت أعلى معدلات بطالة بين من أتموا 13 سنة تعليم وأكثر.

وعلى صعيد معدل البطالة بين الذكور في فلسطين فقد شهدت الأعوام 2000– 2015 أدنى معدلات معدل للبطالة بين الذكور في فلسطين بين من أتموا 13 سنة دراسية فأكثر، في حين كان أعلى معدل للبطالة بين الذكور خلال نفس الفترة من نصيب من أتموا ما بين 1– 6 سنوات دراسية، باستثناء العام 2013 فقد كانت النسبة الأعلى للبطالة بين الذكور بين من أتموا ما بين 7– 9 سنة دراسية. (انظر الملحق6).

وعلى صعيد معدل البطالة بين الإناث في فلسطين فقد شهدت الأعوام 2000– 2015 أدنى معدلات للبطالة بين الإناث بين من أتممن ما بين 1– 6 سنوات دراسية، باستثناء العام 2008 فقد شهد أدنى معدل للبطالة بين الإناث بين من أتممن ما بين 7– 9 سنوات دراسية، في حين كان أعلى معدل للبطالة بين الإناث خلال نفس الفترة بين من أتممن 13 سنة دراسية وأكثر. (انظر الملحق6)

وقد أظهرت البيانات وجود علاقة طردية ما بين معدلات البطالة والمستويات التعليمية لدى الإناث، حيث نجد ارتفاع معدلات البطالة لدى الإناث من ذوات المستويات التعليمية الأعلى مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى، ويعود ذلك إلى عدم مواءمة أغلبية التخصصات التي تتجه إليها الفتاة الفلسطينية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، مما حد من قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل للفتيات الفلسطينيات، بينما ترتفع معدلات البطالة لدى الذكور بين من أتموا ما بين 1–6 سنوات دراسية مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى، وتقل معدلات البطالة كلما زاد المستوى التعليمي حيث بلغت أقل معدلات للبطالة بين الذكور بين حملة الثانوية العامة وخريجي الجامعات والمعاهد، ويعزى ذلك إلى توفر العديد من خيارات فرص العمل للذكور في سوق العمل الفلسطيني، مقارنة بالخيارات المتوفرة من فرص العمل للفئة التعليمية الأقل سواء من حيث نمط الأعمال التي يؤدونها، أو من حيث معدلات الأجور.

4. البطالة حسب العمر والجنس

من خلال التسلسل الزمني لمعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2000– 2015 يلاحظ أن أدنى معدلات البطالة في فلسطين بين كلا الجنسين بين الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، في

حين تركزت أعلى معدلات البطالة خلال نفس الفترة بين صفوف الفئة العمرية 14- 25 سنة، ولكن أعلاها كان عام 2014 حيث بلغت 43.6 %.

وعلى صعيد معدلات البطالة بين الذكور، فقد شهدت الأعوام 2000-2009 أدنى معدلات للبطالة بين الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، أما الأعوام 2010- 2015 شهدت اعلى معدلات للبطالة بين الفئة العمرية 35- 44 سنة، حين تركزت أعلى معدلات البطالة بين الذكور خلال الأعوام 2000- 2015 في صفوف الفئة العمرية 15- 24 سنة، وفيما يخص البطالة بين الإناث فقد شهدت الاعوام 2000- 2015 أدنى معدلات البطالة بين الفئة العمرية 55 سنة فأكثر، في حين تركزت أعلى معدلات البطالة بين الإناث خلال نفس الفترة في صفوف الفئة العمرية 15- 24 سنة، ولكن أعلاها كان في عام 2014، حيث بلغت ب 62.8%. (انظر الملحق7)

ويعزى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الفئة العمرية 15- 24 سنة إلى خروج الكثير من الشباب من الجنسين إلى سوق العمل مبكرا لأسباب مختلفة، فالذكور يتجهون إلى سوق العمل لإعالة أسرهم لفقدان معيلهم، إما نتيجة الإستشهاد، أو الإعتقال، أو الإعاقة، أو الوفاة الطبيعية، أما الفتاة غالبا فتتجه إما للزواج المبكر، أو لاستكمال دراستها الأكاديمية، أما معدلات العاطلين عن العمل من ذوي الفئة العمرية 24- 35 سنة فقد فاقت معدلاتها عند الإناث مثيلاتها عند الذكور، ويعزى ذلك إلى أن الفتاة إما تتجه للزواج المبكر أو لاستكمال دراستها الأكاديمية، ومن ثم لا تجد فرص عمل، أو وجود فرص عمل محدودة تتناسب مع قدرات ومهارات الإناث، مما يزيد من معدلات البطالة لديهن في تلك الفئة العمرية، فيما نجد أن معدلات البطالة لدى الذكور منخفضة لدى تلك الفئة العمرية مقارنة بالإناث، ويعود ذلك إلى قدرة الذكور على الإلتحاق بسوق العمل، وإن كانت لا تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم ومهاراتهم أكثر من قدرة الإناث على الإلتحاق بسوق العمل من جهة، وبخصوص معدلات البطالة لدى الفئة العمرية 35- 55 عاما فما فوق، نجد بأنها اقل من الفئات العمرية الأقل ولكنها مرتفعة عند الذكور أكثر من الإناث، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الخبرات المتراكمة لدى الأفراد كلما ازدادت أعمارهم ومن ثم تزداد احتمالية الثبات والإستقرار في الوظائف، ونجد كذلك بأن الإناث اكثر استقرارا وثباتا من الذكور في وظائفهم.

3.2 الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية من حيث اللغة ودراسات تهتم بالدراسات المستقبلية ونماذجها، ودراسات تهتم بالمؤشرات الاجتماعية (الفقر والبطالة) من حيث الموضوع.

1.3.2 الدراسات العربية :

1. عبد الحي، 2014 " مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020"

تهدف هذه الدراسة إلى رؤية التطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي في إيران حتى عام 2020 ومدى تأثير هذا التطور على توجهاتها السياسية والإقتصادية والإقليمية في المستقبل، وما هو مثير في هذه الدراسة هو المنهجية التي تعتمد على الإستفادة من الدراسات المستقبلية وتقنياتها في دراسة مستقبل ايران، استنادا إلى منهجية تاريخية وفكرية، واستخدام الحيز الجغرافي ودور إيران كأحد المؤشرات لفهم التطور الإجتماعي والإقتصادي فيها، كما أن دور الدولة وطبيعتها من المؤشرات التي ركزت عليها الدراسة.

وقد استخدم الباحث أكثر من 220 مؤشرا اقتصاديا واجتماعيا، ومصفوفة التأثير المتبادل لمعرفة كيف تتحرك وتؤثر وتتأثر هذه المؤشرات، وقد ألغت الدراسة أن ايران ستتحول إلى قوة اقليمية وفقا لمعطيات المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية.

2. التميمي، 2013 " الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية وتأثيراتها على التنمية المجتمعية "

استخدم الباحث مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيق بناء السيناريوهات في دراسة تأثير القوى والفاعلين على المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في حيز سياسي معقد. وخلصت الدراسة أن مستقبل الخدمات والبنية التحتية وجودة الخدمة المقدمة مؤشر رئيسي على التنمية الاجتماعية، غير أن تدخل العامل السياسي وتشكيل المؤسسات بناءا على رغبة قوى خارجية يعيق تطور المؤشرات الاجتماعية ويعيق التنمية المستدامة.

3. مبروك، 2011 " مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط "

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل كيفية استخدام التقنيات المستقبلية في عملية التخطيط، وذلك من خلال الإجابة على السؤال، كيف يمكن الإستفادة من تقنيات الدراسة المستقبلية في التخطيط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي؟ واستعرض الباحث تقنيات الدراسات المستقبلية منها السيناريوهات، تقنية دلفي، دولاب المستقبل، تقنية التنبؤ، وتطبيقها في دراسة ظاهرة البطالة، وربط بين البطالة وتداعياتها على الفقر والإستقرار السياسي والإجتماعي واندلاع الثورات والعنف المجتمعي.

وقدم الباحث مثال على موضوع التخطيط للقضاء على البطالة في الجزائر وربطه بالمتغيرات أو المؤشرات التالية: أسعار البترول، النمـــو السكاني، مدخلات ســـوق العمل الإستقرار السياسي الداخلي، والإستقرار في العلاقات الدولية، حيث قام بوضع سنة 2012 كسنة الأساس، وسنة 2030 كسنة الإستشراف، ومن ثم وضع السيناريوهات بأنواعها الثلاث على أساس الإتجاهات المستقبلية بحيث شملت السيناريو الإتجاهي أو الخطي، الإتجاه الإصلاحي، والسيناريو التحولي (التشـــاؤمي)، وطبق الباحث تقنية دلفي على التخطيـــط لسياسات التشغيل ومكافحة البطالة في العالم العربي في عـــام 2025.

وخلصت الدراسة إلى أن الدراسات المستقبلية كآليـــة للتخطيط، تصبوا إلى تحقيـــق هـــدفين أساسيين: يتمثل الأول في بناء إطار فكري يهتم بتفسير وتحديد طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التطور الإنساني في المستقبل ويتمثل الثاني في توجيه القـــادة السياسيين وتحضيرهم لمواجهة البدائل المستقبلية المختلفة عن طريق رصد وتوظيف الإمكانيات والشروط المطلوبة للوصول إلى تحقيق البديل المناسب.

4. العيسوي، 2000 " الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مستقبل المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في مصر عام 2020 أي بعد عشرين عاما من اجراء الدراسة، وصياغة عدد من السيناريوهات، أى التصورات المستقبلية البديلة لحركة المجتمع المصري فى مختلف المجالات، وبيان حالة الإنسان والمجتمع المصرى فى عام 2020، مع تحديد ما ينطوى عليه كل مسار مستقبلى من مزايا وأعباء، وكذلك استقصاء قدرة كل سيناريو على الوفاء بأهداف معينة يمكن أن تكون موضع اتفاق عريض بين سائر المهتمين بمستقبل مصر، أو يمكن أن تؤدى فى مجموعها إلى تحقيق التقدم طبقا لمعايير يمكن

أن تكون محل قبول عام وقد استخدمت الدراسة المنهجيات والأدوات التالية :منهجية الشمولية وتشمل المؤشرات الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية وتداخلاتها، ومنهجية تفكيك الظواهر وارجاعها إلى عواملها الأولية، وتحليل مؤشرات الماضي، والمزج بين المنهجين الكيفي والكمي.

خلصت الدراسة من خلال تحليل الظواهر الإقتصادية والإجتماعية إلى خمسة سيناريوهات لمستقبل مصر عام 2020، والنتيجة الأساسية هي أن البيئة التنموية في مصر(القوانين والمؤسسات) هي سبب القصور الرئيسي، وعدم تكافؤ في القوى الإجتماعية والإقتصادية، وعدم وجود تقييم للقدرات الوطنية (البشرية والإقتصادية) واهدار لرأس المال الاجتماعي.

5. زيتون، 1996 "مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول الموضوعات الآتية، أولا: الوضع الراهن للتعليم وإلى أي مدى يمكنه تحقيق الاحتياجات الحالية، وإلى أي مدى يؤجل تحقيق هذه الاحتياجات، ثانيا: التحديات المستقبلية التي ستفرض نفسها على العالم أجمع وعلى العالم العربي على وجه الخصوص وتشكل ما ينبغي عليه نظام التعليم العربي في المستقبل، ثالثا: واستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية وما يمكن أن يترتب عليه من تأثيرات مباشرة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك أوجه صور عديدة على مستوى الكم أو على مستوى النوع في التعليم في الوطن العربي، مما يشكل عبئا غير قليل على التعليم في القرن القادم ويزداد هذا العبء بالنظر على ما ستفرضه تحديات القرن القادم من متطلبات إضافية، وإن الركود الذي أصاب التعليم وخلال السنوات القادمة سيكون له تأثير على المقومات الرئيسية للتنمية في المستقبل، ومنها سوء توزيع الدخل، والفقر، وسوق العمل، والمستوى الصحي، والنمو السكاني، ويستفاد من هذه الدراسة في معرفة الوضع الراهن للتعليم في الوطن العربي وتحديات المستقبل له.

6. نصار، 1997 " الدراسات المستقبلية المفهوم والأساليب والدراسات "

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور للتربية العربية مع بدايات القرن الحادي والعشرين، واهتمت عينة هذه الدراسة في متابعتها لتطور نشاط الدراسات المستقبلية بأمرين، الأول: يتمثل في التنبيه إلى الخبرات التي تراكمت والمتاحة أمام من يصبو إلى استشراف وتضمين غايات في التنظير

واتخاذ السياسات بالحاضر وربط مثل هذا النشاط بظروف ومعطيات مجتمعية بعينها، الثاني: يتمثل في خصوصية أن هذه الدراسة موجهة أساسا لحوار مع قادة الفكر التربوي بالوطن العربي تحضيرا لجهود عربية خاصة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن من مزايا استشراف المستقبل وخاصة في الوطن العربي المفرط الحساسية أنه يمكن أن يتحرر من قيود متمثلة في حساسيات النظرة قصيرة الأجل التي تغذيها المصالح والهواجس الفئوية والقطرية الضيقة والتي تشكل عقبات في سبيل تنمية شاملة وتعاون عربي حقيقي، وأن أحد أسباب قصور الأساليب والنماذج قي تطبيقاتها بالعلوم الإنسانية يرجع إلى تخلف هذه العلوم نفسها وغلبة المصلحة لدى الباحث على المصلحة الأبعد مدى في اهتمام بالبحث عن حقيقة واكتساب درجات أعلى من المصداقية لعلمه وتخصصه. ويستفاد من هذه الدراسة في معرفة أسباب قصور الأساليب والنماذج في تطبيقاتها بالعلوم الإنسانية وكيفية بناء تصور للتربية العربية.

7. رشاد، 1997 " انماط الدراسات المستقبلية وأسليب منهجها ودورها في توجيه البحث العلمي التربوي نحو المستقبل "

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أسباب وقوع دراسة المستقبل خارج دائرة اهتمام البحث العلمي التربوي، كذلك التنظير لأنماط الدراسات المستقبلية وأساليب منهجها ودورها في توجيه البحث العلمي التربوي نحو المستقبل، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى بعض النتائج من أهمها: أن البحث التربوي بصفة عامة موجه نحو أحداث الماضي والحاضر، أما مدى إمكانية توجيهه نحو المستقبل ما زالت تحتاج إلى اهتمام أكثر من جانب الباحثين بأساليب المنهج في الدراسات المستقبلية، وباستقراء قوائم البحث العلمي التربوي في مجالات أوصول التربية يمكن تصنيف البحوث إلى بحوث تهتم بالماضي، وبحوث تدور حول مشكلات الحاضر، وبحوث تحاول استشراف المستقبل، مع التنويه بأن الوزن النسبي لهذه الأنواع ليس في صالح بحوث استشراف المستقبل.

توصلت الدراسة كذلك إلا أنه من المتوقع وجود عدة أسباب رئيسية لدائرة الاهتمام بالبحث التربوي في مجال التربية، وهي غياب الوعي بسمات وفرضيات التفكير العلمي المستقبلي، وكذلك بأنماط الدراسات المستقبلية، ومنهجها، واعتبار البحث المستقبلي رفاهية بحثية، ورسوخ طبائع

شخصية تتنافى مع منطق التفكير العلمي المستقبلي، ووجود نظانم تعليمي جامد يعكس الأوضاع القائمة ويحافظ عليها، وتقييد الحصول على الإحصائيات الدقيقة عن موضع الدراسة، وقسمت الدراسة أساليب دراسة المستقبل إلى أساليب إسقاطية، وحدسية، وأساليب النمذجة.

ويستفاد من هذه الدراسة في معرفة اتجاهات البحث التربوي وكيفية تصنيفها، وأسباب ندرة الإهتمام بالبحث التربوي ومعرفة أساليب دراسة المستقبل.

8. العيسوي، 2014 "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر"

يعرض الباحث المصري ابراهيم العيسوي في فصول كتابه العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية وشواهد اللامساواة في مصر والعالم العربي، وحاول الكاتب أن يستخدم المؤشرات الاجتماعية في تعريف مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم التنمية الشاملة. وقد استخدم الكاتب المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وتطورها في بناء نموذج مقترح التنمية من خلال الموازنة أيضا بين البدائل.

واستخدم الكاتب المنهج الوصفي ولكن باستخدام مؤشرات كمية وكيفية، وخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية هي أن مفهوم العدالة وإن كان نسبي ولكنه يعتمد بشكل كبير على السياسات الإقتصادية والإجتماعية والإرادة السياسية.

9. البنك الدولي، 2006 "قضايا التنمية المجتمعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"

يستعرض هذا التقرير أهمية المؤشرات الإجتماعية وتطورها وعلاقاتها بالتماسك الاجتماعي، ويركز على كل من مؤشر الفقر والشباب والخدمات، كما يركز على أهمية الدمج الإجتماعي بين القطاعات وأهمية المساءلة المجتمعية أيضا.

ويعطي التقرير أهمية كبرى في التحليل عن دور السياسات المعنية بالتنمية في الإنحياز للفقراء، ويرى التقرير أن تزايد مؤشرات أعداد الشباب هو التحدي الأبرز في المستقبل العربي وتأثيره على التنمية، حيث أن معدلات الشباب (60%) قد تكون تحدي وفرصة في نفس الوقت.

وخلصت النتيجة الرئيسية في هذا التقرير أن الوطن العربي يعاني من مشاكل هيكلية، حيث ارتفاع نسبة الزيادة السكانية، وأن نصف المجتمع العربي من الشباب، الأمر الذي يتطلب عناية خاصة في ايجاد اقتصاد يولد فرص عمل، وبدون ذلك فإن اللااستقرار سيكون سيد الموقف. وهذا ما حدث بالفعل في الهبات العربية الأخيرة.

10.الأمم المتحدة ،2007 "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"

بين هذا التقرير أن 58% من الفلسطينين يعيشون تحت خط الفقر ويعيش حوالي نصف هؤلاء في فقر مدقع (والفقر المدقع يشير الى أسرة مكونة من شخصين وأربعة أطفال يعيشون على 1000 شيكل). ويبلغ معدل خط الفقر في الأراضي الفلسطينية حوالي 3200 شيكل للأسرة في الشهر أي أعلى بمقدار120 شيكل عن خط الفقر الذاتي والبالغ 2000 شيكل.

ويشير التقرير الى أن استراتيجيات التأقلم تتضاءل مع زيادة نسبة الفقر كما بين التقرير أن المسح الميداني بين أن 41% من الأسر الفلسطينية بالكاد تتدبر أمورها وأن 18% لا يملكون ما يمكن عمله وبجمع هذين الرقمين ينبين أن الفقر الموضوعي في فلسطين يصل الى 58%.

11.العجلوني، 2010 " الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها"

تبين الورقة أهم التعريفات للفقر وأسبابه الاقتصادية، في الحالة الأردنية ووسائل قياس ومدى مصداقيتها، ويركز في النتائج بشكل كبير على اهمية التعامل مع الزيادة السكانية ونسب الشباب المرتفعة، وضرورة ايجاد اصلاحات جذرية في هيكل الإقتصاد والمجتمع الأردني، ثم تقدم الورقة العديد من التوصيات لمكافحة آثار الفقر من أهمها: برامج تنظيم الأسرة وخاصة الأسر الفقيرة والشراكة المجتمعية وتعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية ومحاربة الفساد واهدار المال العام.

12.سعيد، كزاز، 1998 " الفقر في فلسطين، دراسة حالات "

هدفت هذه الدرسة إلى دراسة مؤشر الفقر في فلسطين والعوامل التي تلعب فاعلا في زيادته، واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي، أي دراسة الظاهرة وتحليلها ضمن أجوائها الميدانية، ودراسة المعاني التي يضيفها الناس إلى الظاهرة، وقد استخدم المنهج بتحليل معاني المعلومات وليست

الدراسة الإمبريقية للبيانات، وقد أجريت مقابلات مع أربعين عائلة في المرحلة الأولى، وبعد ذلك أجريت دراسة معمقة مع العائلات التي تتلقى مساعدات مباشرة.

خلصت الدراسة إلى أن الفقر في جوهره ناتج عن عوامل بنيوية (اقتصادية واجتماعية)، وأن التهميش لبعض المناطق يساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع مؤشرات الفقر، وأن برامج الدعم المباشر غير مفيدة في تقليل مؤشرات الفقر.

13.جعص، 2013 " مدى انسجام خطط التنمية الفلسطينية مع أهداف الألفية .

قامت الباحثة بعقد مقارنة بين أهداف خطط التنمية الفلسطينية وأهداف الألفية الثالثة، واستخدمت كيفية تتبع المسار التاريخي لكل من المؤشرات الاجتماعية (الفقر، ومشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية) واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام أسلوب المقابلات مع الفاعلين في مجال التنمية بالاضافة الى مراجعة كافة الأدبيات وخاصة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية من عام 2008- 2013.

وقد تبين من خلال الدراسة أن المؤشرين يخضعان بشكل كبير لمتغير السياسة والإرادة السياسية بشكل خاص، وإلى العوامل الاقتصادية والإجتماعية وتذبذبها الناتجة عن تعقيدات الظروف السياسية واعتماد خطط التمنية الفلسطينية على المساعدات الخارجية في التمويل، الأمر الذي يجعل المؤشرات غير ثابتة، كما أن ضعف المؤسساتية تساهم إلى حد كبير في تعاظم مشكلة الفقر والبطالة.

خلصت الدراسة الى توصيات على الصعيد القانوني والمؤسساتي والعملياتي لعلاج مشكلة الفقر والبطالة ومن أبرزها ضرورة اقرار قانون الضمان الاجتماعي، وتفعيل دور برامج الصندوق الوطني للتشغيل، وعمل شبكة أمان اجتماعي، والاهتمام بالإقراض الصغير للحد من المساعدات المالية المباشرة.

14.الزرو، 2013 "التنمية الأسيرة، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيراتها على فرص العمل"

ركزت الورقة على سياسات التنمية في فلسطين وعلاقتها بإيجاد فرص عمل وخصوصا للشباب المؤهلين وخريجي الجامعات، عارضا الخصائص الإقتصادية والإجتماعية لسياسات التنمية في فلسطين، معددا العوامل المؤثرة على أداء السياسات التنموية، مشيرا إلى تأثر السياسات بالعامل الخارجي، وقد قام الباحث بتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على مؤشر البطالة، ولكن الدراسة أغفلت استخدام منهجية واضحة في تحليل هذه العوامل ولم تركز على السياق التاريخي.

15.الأسطل، 2014 " العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في فلسطين (1996-2012)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة من 1996-2012، وتمثلت مشكلة الدراسة في نمو معدلات البطالة بصورة متزايدة ومضطردة خلال فترة الدراسة، وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000. واستخدم الباحث المنهج المنهج الوصفي التحليلي باستعراض ظاهرة البطالة وأنواعها في الفكر الإقتصادي، والمنهج الكمي، باستخدام سلسلة البيانات الزمنية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وضعف القدرة االإستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، اضافة إلى وجود الإحتلال الإسرائيلي، والذي تعتبر سياساته وممارساته من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، في حين تمثلت أهم النتائج القياسية في وجود علاقة عكسية بين (النمو االقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية) ومعدل البطالة، وكذلك ووجود علاقة طردية بين (المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم) ومعدل البطالة في فلسطين، وقد فسرت تلك المتغيرات مجتمعة ما نسبته 77 % من التغير الحاصل في معدل البطالة في فلسطين، أما النسبة المتبقية وهي 23% فترجع إلى عوامل أخرى.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج التوظيف الإغاثية الطارئة والمؤقتة، نظرا لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته، والتوظيف الجيد للمساعدات الخارجية، وتشجيع الصناعات الصغيرة وحاضنات الأعمال، وكذلك تبني شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، إضافة إلى ضرورة ربط استراتيجية التعليم العالي بسياسات التشغيل في فلسطين، وكذلك

تحفيز الجامعات على ممارسة التخطيط الإستراتيجي من خلال تطوير المناهج الدراسية وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

16. عيسى، 2013" الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني، وتحليل مؤشراتها الأساسية وتحليل أبعاد البطالة باعتبارها أحد أهم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل، وتقديم آليات واجراءات عملية على هيئة خطة لمعالجة الاختلالات وتحقيق توازن نسبي في سوق العمل، واقتراح الرؤى الاقتصادية لصناع القرار للخروج من أزمة البطالة، واستعادة التوازن الداخلي لسوق العمل وتسريع استحداث فرص عمل دائمة ومناسبة.

واستخدم الباحث في دراسته، منهج التحليل الكمّي بتقديمه تحليلا كميا لمظاهر الإختلالات الهيكلية في سوق العمل، والتطور الكمي لنسبة البطالة، كذلك منهج التحليل الوصفي بتقديمه صورة وصفية تحليلية لدور السياسات الإقتصادية وقدرتها على معالجة الإختلالات الهيكلية في سوق العمل. كما استخدم الباحث المنهج القياسي والدلالات الإحصائية لاختبار وتوضيح العلاقة الحقيقية بين بعض متغيّرات الدراسة في حال استدعت الضرورة لذلك.

وتوصلت الدراسة إلى أن سوق العمل الفلسطيني يتأثر بحجم ومعدل نمو وتركيبة السكان، وأن تراجع الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية الإنتاجية كان سببا لتزايد فجوة الطلب على العمل في الأراضي الفلسطينية، وعدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل الفلسطيني.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة تدخل السلطة الوطنية الفلسطيني في النشاط الإقتصادي بشكل قوي وفعال، وربط الجهد الإغاثي للمانحين بالنشاط التنموي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإستثمار في التعليم، والعمل على رفع مستويات التنمية البشرية. وتكمن أهمية الدراسة في مساعدة صناع القرار الفلسطيني في بلورة سياسات تنموية، تؤدي إلى زيادة القدرة الإستيعابية للعمالة داخل الإقتصاد المحلي من خلال زيادة قدرته الإنتاجية والتشغيلية.

17.حمدان، 2012 " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2012"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، وأهمها عنصر العمل والتي تعتبر الأكثر تأثيرا ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وحاولت تفسير ظاهرة العاطلين عن العمل ودروهم في إعاقة النمو الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن مرونة عنصر العمل بلغت 53% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وأن متوسط البطالة خلال فترة الدراسة وصلت إلى 22.1%، وأوصت بضرورة مواءمة الجامعات لإحتياجات سوق العمل، وضرورة الإستثمار في قطاعات إنتاجية منتجة للحد من البطالة، والعمل على تنظيم القطاع الخاص لاستيعاب مزيدا من العاطلين عن العمل.

18. الرضيع، 2014 "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012"

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها وللنظريات الإقتصادية المفسرة لها، كذلك التعرف على واقع الإقتصاد الفلسطيني وتطور معدلات البطالة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، والتعرف على بعض التجارب العالمية الناجحة في مكافحة البطالة كالتجربة الماليزية والبرازيلية وتجربة بنجلادش وغيرها.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي معتمداً على مصادر البيانات الرسمية، وفسر النموذج أهم المتغيرات المؤثرة على البطالة في الأراضي الفلسطينية من خلال نموذج انحدار متعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلة متأصلة في بنيته وهي البطالة، وأن قانون أوكيون ومنحنى فيلبس لا يلائم الإقتصاد الفلسطيني، وأن السلطة الفلسطينية ما زالت تعتمداُ وإلى حد كبير على المساعدات الخارجية وعلى الضرائب وخصوصا ضريبة القيمة المضافة وهذا رسخ تبعية وريع الإقتصاد الفلسطيني وهشاشته، وأن النمو في الناتج لم يترجم إلى أرض الواقع ولم يحدث تحسن ملموس في مستويات المعيشة بسبب عدم قدرة النمو على الضغط على معدلات البطالة للإنخفاض.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتوفرة والممكنة، تمهيداُ لاقتصاد سوي يؤسس لمعالجة الخلل القائم في الميزان التجاري، ويعزز إمكانات الاقتصاد المجتمعي المؤسس على تحفيز إنتاج الخيرات المادية من سلع وخدمات من شأنها توفير المقومات المادية لتنمية اقتصادية مستدامة تضع في المقام الأول مكافحة ظاهرتي البطالة والفقر ضمن سياسات اقتصادية مالية وتجارية ونقدية متوازنة تنحو نحو العدالة الإجتماعية، كذلك ضرورة أن تنتهج السلطة الفلسطينية لسياسات تضع حدا للعمل غير المنتج والثراء الفاحش وغير المشروع، وتقضي على قيم الموت ليحل محلها قيم التنوير والنهضة تمهيداً للحداثة واللحاق بركب التقدم.

19. رجب والفرا، 2009 " سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أوضاع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، وذلك من أجل التغلب على معوقاتها باعتماد سياسات تشغيلية فاعلة ومتكاملة، تقود إلى تحقيق الإستغلال الأمثل لرأس المال البشري الفلسطيني في ظل ندرة الموارد االقتصادية المادية في الأراضي الفلسطينية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي إضافة إلى إجراء التحليل المقارن سواء على المستوي الزمني، أو على المستوي المكاني للأراضي الفلسطينية .

وخلصت الدراسة إلى وجود عالقة ارتباط وثيقة بين حجم البطالة، واعادة هيكلة القوى العاملة حسب النشاط الإقتصادي، وأنه لم يتم تطبيق أنظمة واجراءات التوظيف حسب المعايير القانونية الموضوعية في مناطق السلطة الفلسطينية، إضافة إلى انعدام التنسيق بين سياسات التعليم من جهة، وسياسات التشغيل من جهة ثانية، ومتطلبات سوق العمل من جهة ثالثة، وأن برامج التشغيل التي انتهجتها الحكومة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، والمنظمات الأهلية، لا تعدو كونها مشاريع محدودة الدور والأثر، ولا تتصف بالديمومة.

2.3.2 الدراسات الأجنبية

1. Millenkovic. et . el. 2014 " Multivariate approach in measuring socio development in MENA countries "

أجرى الباحث تحليلة للمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقد استخدم طرق احصائية في دراسة المؤشرات ومنها (l. distance) التي تعتمد كل متغير على المتغير الأساسي. ثم قام بحساب معامل (l. distance) لكل دولة ومقارنتها مع بعضها البعض الأمر الذي أوضح أن اسرائيل لديها أكبر عامل واليمن أقل عامل في خلق مؤشر واضح يمكن قياس التطور الإقتصادي والإجتماعي من خلاله.

2. Cherribi and Peace, 2013 " The Morroccan Economy and the Politics of Development"

استخدم الباحث منهجية تحليل النص لقراءة مستقبل المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية ولذلك قام بمراجعة أربعة اتفاقات دولية عقدتها المغرب مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التجارة العالمية.

وقد توصل الباحث من خلال تحليل نصوص هذه الإتفاقيات إلى الآتي: إن الإتفاقيات تشكل إطارا مهما لتحسين المؤشرات الإجتماعية ولكن سياسات الدول الداخلية قد تحد من الإستفادة من هذه الإتفاقيات حيث أن البنى السياسية والإقتصادية والإجتماعية (العامل الداخلي) هو أهم بكثير من العوامل الخارجية، مع عدم ضرورة اهمال أهمية العامل الخارجي في رسم صورة مستقبل التنمية في أي بلد (الظروف الإقليمية، ومكانة الدولة في العالم) وقد تشكل هذه الدراسة أهمية في معرفة دور التخطيط المحلي الآخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية وقد قدمت الورقة تحليل حالة المغرب بشكل يمكن تطبيق أهمية العامل الداخلي والخارجي معا، ودراسة تأثيرهما على التنمية الإجتماعية.

3. Karshenas, 2006 " Social Polic and Development in MENA "

هدفت هذه الدراسة إلى عمل مقارنة بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا حول السياسات الإجتماعية في السياق المحلي والإقليمي والدولي، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي لنصوص السياسات بين دور اللاعبين في التنمية الإقتصادية وصنع السياسات الإقتصادية والإجتماعية

وخاصة أهمية وجود مجتمع مدني. وقد أوضح التطور أن العامل الأساسي في تطور المؤشرات الإجتماعية هي:

1. الإرادة السياسية.
2. تناغم أدوار اللاعبين.
3. التراكم المؤسساتي.

4. Resemary Dreem, 1996, " The Future of Educational Research in the Context of the Social Sciences "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الظروف الحالية للبحث التربوي والتوقعات المستقبلية له في كليات التعليم العالي والتغيرات في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة. واعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب النقدي للتصريحات التي أدلى بها بعض الباحثون التربيين بخصوص بحث الموضوعات التربوية تحت مظلة العلوم الإجتماعية أو بحثها بشكل مستقل وتوقعاتها المستقبلية تجاه هذه القضية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها :

1. تمييز مستقبل البحث التربوي عن مستقبل العلوم الإجتماعية لإيجاد ما يفسره.
2. يتميز البحث التربوي عن العلوم الإجتماعة يؤثر سلبا على كفاءة التوقعات المستقبلية للباحثين بخصوص البحث التربوي .
3. بحث الموضوعات التربوية في سياق العلوم الإجتماعية قد يفيد في عمل توقعات مفيدة بشان مستقبل البحث التربوي.
4. يساهم التركيز على أساليب البحث المستقبلية المستخدمة في العلوم الإجتماعية وتطبيقها في البحوث التربوية مع تدريب الباحثين على استخدامها في إرساء قواعد المستقبل أفضل للبحوث التربوية.

يستفاد من هذه الدراسة في معرفة ما يتميز به البحث التربوي عن مستقبل العلوم الإجتماعية.

5. Johnston and Broda, 1996, " Supporting Educational Researchers of the Future"

استهدفت هذه الدراسة عرض المشكلات التي قد تواجه طلاب الدراسات العليا وإجرائهم بحوث مستقبلية في مجال التربية. وركزت على التعرف على أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه طلاب الدراسات العليا عند قيامهم بإجراء بحوث مستقبلية في مجال التربية.

وخلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها:

1. ندرة وجود استراتيجيات وخطط منظمة في إعداد خطط البحث في القضايا المستقبلية التربوية نسبيا.
2. نقص تدريب المشرفين في الإشراف على الدراسات المستقبلية التربوية.
3. قلة الموارد المالية المرصودة للدراسات المستقبلية لمواصلة البحوث ونشرها في مجلات محكمة.
4. معاناة الباحثون في مجال المستقبل من مشكلة التخبط الناتجة عن الإنتقال المفاجيء بين شكلين مختلفين من الدراسة في المرحلة التمهيدية وعند إجراء دراسات فعلية.
5. يتعرض االباحثون التربويون في مجال المستقبل إلى ضغوط كثيرة لإصدار أفكار أصيلة ومبدعة حتى بدأ من مرحلة الماجستير، حيث تم تصنيفهم في مكانة بحثيى أعلى من أقرانهم.
6. نقص تنظيم الباحثون التربويين في مجال المستقبل لإجتماعات مع مشرفيهم كذلك مع أمثالهم من الباحثين للمشاركة وتبادل الرأي (حيث أن تلك النوعية من الدراسات تتطلب الجهد الجماعي المشترك).

يستفاد من هذه الدراسة في كيفية التغلب على الصعوبات والمشكلات التي تواجهه طلاب الدراسات العليا الذين يقوموا بإجراء بحوث مستقبلية في التربية ومواجهتها والعمل على حلها.

6. Kabbani & Kothari, 2005 (Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحديد العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمراها بين فئة الشباب.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب في منقطة الشرق الأوسط أهمها: ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وجمود السوق، وارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه، والعقبات البيروقراطية أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلاتت الهجرة من الريف إلى الحضر.

كما وبينت الدراسة بأن حصة الوظائف الحكومية بين إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوى الدول النامية، كما أن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي أعلى من الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30%.

3.2.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة تبين التالي :

1. تثير الدراسات السابقة جدلا كبيرا حول المناهج وآليات تطبيق التقنيات، ولكن العوامل الأساسية التي تلعب دورا في الدراسات المستقبلية هي توفر المعلومات، ودقتها، وخبرة الباحث.
2. أوضحت الدراسات السابقة أن المستقبل هو نتاج تطور المؤشرات التي يمكن دراستها ومعرفة سلوكها.
3. افتقرت الدراسات السابقة إلى وحدة المنهج في كثير من الأحيان والإستفادة من التقنيات المختلفة.

وقد استفادت هذه الدراسة من التقنيات المختلفة الواردة في الدراسات السابقة إلا أنها ركزت على سلوك المؤشرات من جهة ودلالات هذا السلوك وتأثيره المستقبلي في المدى الزمني للدراسة.

4. أوضحت الدراسات السابقة بأن بناء السيناريوهات مرهون بفهم الحاضر، ومراجعة الماضي بشكل علمي استقرائي.

5. تربط الدراسات السابقة المؤشرت الإجتماعية والاقتصادية وعلاقاتها مع بعضها البعض غير أن الحيز السياسي والسياق التاريخي لتطور المؤشرات يبقى هو الأهم.

الفجوة المعرفية :

من المتوقع أن تقوم هذه الدراسة بتغطية الفجوة المعرفية في الدراسات الفلسطينية حول المستقبل من حيث :

1. استخدام عامل الزمن كمحدد رئيسي لمؤشرات التنمية الإجتماعية وخاصة الفقر.
2. تحليل عوامل التأثير والتأثر في السياق الفلسطيني لخلق صورة المؤشرات الإجتماعية في المستقبل
3. ردم الفجوة بين تحليل أسباب قصور المؤشرات الإجتماعية والتنمية الإجتماعية للمجتمع الفلسطيني.
4. استخدام أكثر من تقنية لخدمة دراسة واحدة في العلوم الإجتماعية والربط بين مناهج البحث العلمي المختلفة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول هذا الفصل، وصفاً تفصيليا لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها، وأدواتها ومصادرها، وحدودها ومحدداتها، وكذلك إجراءات الدراسة التي اتبعها الباحث لاستخلاص نتائج الدراسة.

1.3 منهج الدراسة

تتركز مناهج الدرسات المستقبلية على مزج اكثر من منهج وأكثر من أداة في نفس الوقت، ولهذا فإن هذه الدراسة ستعتمد على منهجين وهما:

أولا: المنهج الوصفي بأسلوب التحليل والذي يعرّف بأنه المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة، ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا، بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم علاقات هذه الظاهرة إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تفسير الظاهرة المدروسة، والتنبؤ بمتغيراتها.

ثانيا: منهج التحليل المستقبلي؛ لملائمته لأغراض الدراسة، حيث سيتم جمع البيانات بشكل رئيس عن طريق المقابلات الشخصية بأسلوب الأسئلة المعدة مسبقا، بالإضافة إلى المراجع والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بغرض كشف الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة ووصفها وصفاً دقيقاً وشاملاً من خلال جمع البيانات وتسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها، وتقديم تفسيرات واقعية والتنبؤ بالمستقبل.

ولتحقيق التنبؤ بمستقبل المؤشرات الإجتماعية "الفقر والبطالة في فلسطين" سيتم استخدام أربعة تقنيات من مناهج الدراسات المستقبلية، وهي ذاتها التقنيات التي تم اعتمادها في دراسة المعهد الألماني للدراسات المستقبلية، المنشورة في دراسته عام 2008 تحت عنوان: "مناهج الدراسات المستقبلية وتحليل السيناريوهات" وهذه التقنيات تتمثل في :

1. تقنية دلفي: حيث تم عمل استبانة مكونة من عدة اسئلة لمعرفة أهم أسباب الفقر وتم تقسيمها لأربعة أسباب رئيسية (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ادارية) وادراج عوامل فرعية تحت كل منها وإعطاء وزن لكل عامل، وتوزيعها على الخبراء في المرحلة الأولى للإجابة عنها وتم جمعها وتصنيف الإجابات، ومن النتائج تم بناء استيانة ثانية تتضمن السيناريوهات المستقبلية لمؤشر الفقر والعوامل الؤثرة في كل منها، وتم ارجاع الإستبانات للخبراء مرة أخرى للإجابة عنها، وجمعها وتصنيفها.

2. مصفوفة التاثير المتبادل: حيث تم عمل مصفوفة تاثير متبادل لأكثر عامل مؤثر على مؤشر الفقر من العوامل الرئيسية الأربعة وعوامله الفرعية وذلك حسب إجابات الخبراء في الإستبانة الاولى من تقنية دلفي، ثم تم عمل مصفوفة تاثير متبادل أخرى لباقي العوامل الرئيسية الثلاثة وعواملها الفرعية مجتمعة، لمعرفة أهم العوامل المتأثرة والمؤثرة على مؤشر الفقر، وكيف تتاثر هذه العوامل ببعضها البعض.

3. دولاب المستقبل: من نتائج مصفوفة التاثير المتبادل تم بناء دولاب المستقبل للعوامل التي تؤثر على الفقر مستقبلا التي بدورها تتاثر بعوامل مختلطة أخرى.

4. تقنية السيناريو: من خلال تصنيف اجابات الخبراء للإستبانة الثانية في تقنية دلفي، تم معرفة السيناربو الأكثر احتمالا لتطور مؤشر الفقر خلال فترة العشر سنوات قادمة، والتنبؤ في مدى تطور هذا السيناريو مستقبلا بناءا على الإحصائيات المتوافرة اليوم، وتم استخدام برنامج (SMIC) لمعرفة مدى تطور السيناريوهات مستقبلا بناءا على اجابات الخبراء وملاحظاتهم.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

نظرا لطبيعية مناهج الدراسات المستقبلية الذي يتطلب مجتمعا متنوعا وخاصا للإجابة على فرضيات الدراسة وأشكالياتها، لهذا فإن مجتمع الدراسة هم الخبراء الفلسطينيون في الإقتصاد والإدارة والسياسة والتنمية، وممثلي المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالتنمية، في مؤسسات حكومية وغير حكومية، بحيث يمثلون مجموعة من القطاعات، القطاع الحكومي وتمثل في مؤسسات حكومية ذات علاقة: وزارة العمل، وزارة التنمية الإجتماعية، وزارة الأوقاف، وزارة الإقتصاد الوطني، وزارة شؤون المراة، وزارة الزراعة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مجلس الوزراء. القطاع غير الحكومي وتمثل في جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الزراعي، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، والصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الإجتماعية للعمال، مراكز أبحاث اجتماعية واقتصادية تمثلت في معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني "ماس"، مركز مرصد السياسات الإجتماعية والإقتصادية، ومركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"، ومجموعة من أعضاء الفريق الوطني لمكافحة الفقر.

وتم اختيار عينة المبحوثين وفقا لكل تقنية مستخدمة حسب ما يلي:

1. تقنية دلفي (خبراء من الإقتصاد والتنمية والسياسة والإدارة).
2. تقنية دولاب المستقبل (خبراء في علم الإجتماع والسياسة والاقتصاد).
3. تقنية مصفوفة التأثير المتبادل (خبراء في الوزارات ذات الصلة بالتنمية). وهذه التقنيات هي ذاتها المستخدمة في الدراسات المستقبلية بشكل كبير.

ستكون عينة البحث من الخبراء عينة قصدية ضمن معايير أهمها:

1. خبير في تخصصه.
2. له معرفة واسعة في السياق الفلسطيني.

وتم استخدام نموذج رياضي لدراسة السيناريوهات من خلال تطبيق برنامج الكمبيوتر (SMIC) وقد تم اختيار عينة ملائمة من مجتمع الدراسة حجمها (20خبيرا)، فقد شملت العينة (11) من الخبراء في القطاع الحكومي، و(5) من القطاع الغير حكومي، و(4) من مراكز الأبحاث .

3.3 أداة الدراسة

من أجل معرفة هدف الدراسة وهو "تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في تحديد اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية حتى عام 2025" دراسة حالة الفقر والبطالة" فقد صممت اداة الدراسة على النحو التالي:

1. أسئلة لمقابلة عدد لا يقل عن 20 خبير في مجالات متعددة لها علاقة بموضوع البحث، ويشير الملحق رقم (3) إلى أسماء الخبراء الذين تمت مقابلتهم.
2. استبانة تتشكل من محاور تساعد في بناء السيناريوهات وتطبيق تقنية دلفي (الاستبيان يتم الاجابة عليها أكثر من مرة لكل مرحلة من البحث).
3. تحليل النص لخطط التنمية الفلسطينية والتقارير الرسمية لتوثيق المؤشرات وسلوكها.

4.3 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالحدود التالية:

1. الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2016/2015 واستمر الجانب الميداني من الفترة الواقعة ما بين (1 كانون ثاني– 31 نيسان) من العام 2016، وستغطي هذه الدراسة مستقبل مؤشرات الفقر والبطالة لغاية 10 سنوات من بدء اجراء الدراسة (لغاية عام 2025).

2. الحدود المكانية: يتمثل المجال الجغرافي للدراسة في فلسطين ، لكن المجال الميداني تم في الضفة الغربية فقط .

3. الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية للدراسة في مجموعة من الخبراء العاملين في :

أ. المؤسسات الحكومية، ممن لهم علاقة بالتخطط، ومكافحة الفقر.
ب. باحثين من مؤسسات بحثية معتمدة وذات مصداقية.
ت. ممثلي مؤسسات أهليه ممن لهم علاقه بالتنمية، وحقوق العاملين.

5.3 بيانات الدراسة ومصادرها :

سيتم استخدام مجموعة من البيانات والمصادر لإجراء هذه الدراسة، وجمع البيانات وهي:

1. مراجعة الأدبيات الخاصة بسلوك المؤشرات والعوامل المؤثرة وهي:

أ. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد.
ب. تقارير المؤسسات الأهلية المحلية والدولية.
ت. دراسات نظرية ذات علاقة بموضوع الدراسة ودراسة الحالات المشابهة.

2. المقابلات الشخصية، حيث تمت مقابلة ثلاث فئات رئيسية من الخبراء:

أ. صناع قرار: مدراء عامين ومسؤولين في المؤسسات الحكومية
ب. باحثين: من مؤسسات بحثية معتمدة وذات مصداقية.
ت. ممثلين عن مؤسسات أهلية تعنى بالتنمية، وبالعاملين وحقوقهم.

3. تحليل المؤشرات باستخدام مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها.
4. مواقع الدراسات على شبكة الإنترنت.

6.3 خطوات تطبيق الدراسة

قامت بالباحثة بالخطوات الآتية لاعداد الدراسة:

1. اعداد أداة الدراسة (استبانة دلفي الأولى).
2. أخذ الإذن الخطي لمقابلة أفراد عيبنة الدراسة.
3. تشكيل مجموعات بؤرية من مجموعة من الخبراء (20) في تخصصات مختلفة وأماكن عمل مختلفة لعمل تقنية دلفي.
4. بناء الإستبانة الثانية (تفنية دلفي المرحلة الثانية) بناءا على نتائج المقابلة الأولى، وعمل مقابلات مع ذات الخبراء مرة أخرى .
5. تحليل نتائج استبيانات دلفي وفق أسئلتها واستخدام تقنيات بناء السيناريوهات (المفضل، الممكن، المحتمل) ودولاب المستقبل، مصفوفة التأثير المتبادل.
6. استخدام تقنية التنبؤ من خلال التفكير العكسي واستحضار المستقبل.
7. بعد استخلاص النتائج ، يتم صياغة التوصيات المناسة.

1.4 بناء السيناروويوهات

قامت الباحثة بحصر العوامل المسببة للفقر في فلسطين بأربعة عوامل رئيسية، وهي العوامل السياسية، الإجتماعية، الاقتصادية، والإدارية، وحصر العوامل التي تندرج تحت كل منها في الحالة الفلسطينية، وقامت الباحثة بعد ذلك بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في المؤشرات الاجتماعية (الفقر والبطالة)، بوضع سبعة سيناريوهات مستقبلية لهذه المؤشرات حتى عام 2025 للتنبؤ بمستقبل هذه المؤشرات، وتم بناء السيناريوهات وفق معطيات مدروسة بطريقة علمية منظمة. (Polczynski,2009)

لقد تم اعتماد تقنية بناء السيناريوهات وفقا لسلوكها الماضي والحاضر، حيث كما ورد في الفصول السابقة أن الفقر والبطالة تتأثر بشكل كبير بالمؤشرات التالية:

1. الأوضاع السياسية (العامل السياسي).
2. بنية الاقتصاد الفلسطيني (العامل الاقتصادي).
3. الثقافة المجتمعية (العامل الاجتماعي).
4. مخرجات التعليم (العامل الاجتماعي).
5. سياسات السلطة (العامل الاداري).

وتم من خلال المجموعة البؤرية والخبراء الذين تمت مقابلتهم في تقنية دلفي بناء سبعة سيناريوهات تمثلت بما يلي:

السيناريو الأول: لا تغيير

بناءا على المعطيات السابقة الذكر (الفقر والبطالة) تبين أن هذه المؤشرات تسيير بالإتجاه السلبي، بمعنى أن هناك تزايد في نسب هذه المؤشرات، حيث ازداد الفقر من عام 1998 إلى عام 2011 بنسبة 5.5%، وإزدادت البطالة من عام 1998 إلى عام 2015 بنسبة 11.5%، وهذا يدل على أن هذين المؤشرين من حيث السلوك لا تغيير فيهما.

السيناريو الثاني: تسوء أوضاع الفقراء وترتفع المعدلات

أشارت الإحصائيات التي وردت أعلاه أن المؤشرات تسير تدريجيا نحو الأسوء، أي أن التغيير دائما بالإتجاه السلبي الأمر الذي يفسر ازدياد عدد الفقراء وذلك من مؤشر أن عدد الأسر التي تتلقى مساعدات مالية في ازدياد مضطرد.

السيناريو الثالث: تتحسن أوضاع الفقراء وتقل المعدلات

على العكس من السيناريو الثاني، فإن هذا السيناريو قليل الإحتمال نظرا لسلوك المؤشرات، كون أنه السيناريو المفضل لا تدل المؤشرات (كما سنناقش لاحقا) بأن أوضاع الفقر سوف تتحسن ولذلك جاء هذا السيناريو متفائل.

السيناريو الرابع: تتخذ السلطة اجراءات لمكافحة الفقر وتقليل آثاره

بالرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية وضعت عدد من البرامج التنموية منذ عام 2006، ركزت على التنمية، مفترضة أن هذا سيقلل من الفقر وآثاره، فقد اعتمدت السلطة على ما سمي بالأجندة الإجتماعية، وركزت على مشارع البنية التحية، إلا ان هذا السيناريو لم يتحقق بنسبة كبيرة بسبب عوامل كثيرة ومنها، انسداد الأفق السياسي، وتذبذب التزامات الدول المانحة، والإنقسام السياسي الفلسطيني، بالإضافة إلى غياب سياسات تنموية تشمل كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة في القطاعات الانتاجية التي تمتلك امكانية تأمين فرص عمل دائمة.

السيناريو الخامس: تتدخل الدول المانحة لمكافحة الفقر وتقليل آثاره

تشير الإحصائيات إلى تراجع كبير في التزامات الدول المانحة، وإلى تركيز أجنداتها على البناء المؤسساتي والأطر القانونية، الذي هو يوفر البيئة الصالحة في تقليل آثار الفقر، إلا أن الأهداف المرجوة لم تتحقق بفعل عوامل أهمها: أن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية تراجعت بسبب الحصار واجراءات الإحتلال، وضعف الحاكمية الفلسطينية بسبب الإنقسام السياسي بالدرجة الأولى، وانشغال السلطة الوطنية بمعالجة آثار الإنقسام أكثر بكثير من معالجة الآثار الإقتصادية والإجتماعية. وبذلك فإن غالبية الأموال المقدمة من الدول المانحة صرفت في مجالات بعيدة عن هدف مكافحة الفقر.

السيناريو السادس: انهيار سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية

هناك مؤشرات تشير إلى التراجع الكبير في شرعية السلطة الوطنية اجتماعيا ومنها: ارتفاع معدلات الفساد، عدم معالجة الإنقسام السياسي، ضعف القضاء، تراجع ثقة الشعب الفلسطيني بحسن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، غياب الانتخابات، غياب المجلس التشريعي، وغياب السياسات التنموية.

السيناريو السابع: فوضى

هذا السيناريو افتراضي، وذلك بسبب بقاء المؤشرات (ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، وضعف الحاكمية) بالإتجاه السلبي، وهذا سيؤدي إلى حالة فوضى قد لا تؤدي إلى انهيار سياسي، ولكنها قد تشكل الدولة الرخوة التي تأخذ وقتا قبل حدوث الفوضى.

2.4 نتائج الدروة الأولى من تقنية دلفي :

قامت الباحثة بتصميم استبيان لكل دورة من دورات تقنية دلفي الأولى والثانية (انظر الملحق رقم 1)، وفي الدورة الأولى تكونت الاستبانة من ستة أسئلة تتمحور حول الأسباب الرئيسية للفقر في فلسطين وعلى الخبير أن يضع علامة من (1-5) بجانب كل عامل رئيسي وفرعي، حيث أن (1)

يعتبر الاحتمال الأضعف، و(5) الاحتمال الأقوى، وتم جمع كافة الاجابات لكل محور منها لجميع المبحوثين الخبراء، وتلخصت نتائج الدورة الأولى بالجدول التالي :

الجدول (1.4): نتائج اجابات المبحوثين للعوامل المؤثرة على الفقر

العوامل المسببة للفقر في فلسطين	العلامة	أهم عامل حسب المبحوثين ووزنه
العوامل السياسية	75	الاحتلال (84)
العوامل الاقتصادية	72	هشاشة الإقتصاد الفلسطيني (70)
العوامل الاجتماعية	54	البطالة (64)
العوامل الادارية	50	عدم تكافؤ الفرص(64)

النتيجة الأولى :

تبين من إجابات المبحوثين أن العامل السياسي هو الأهم والأكثر تأثيرا على الفقر، وتلاه بالترتيب العوامل الإقتصادية، الإجتماعية، الإدارية، ولذلك فإن النتيجة الأولية تشير إلى الارتباط الكبير بين العامل السياسي والفقر من الناحية البنيوية، والدليل على ذلك أن الاحتلال هو العامل الأهم من بين العوامل السياسية الأمر الذي بدون شك يؤثر على العوامل الأخرى (مكونات) مثل البطالة وهشاشة الإقتصاد، أما العوامل الإدارية فقد جاءت أقل مرتبة في التأثير، وذلك لأن ما يمكن أن تفعله السلطة الوطنية محدود بسبب العامل الرئيسي وهو العامل السياسي (الإحتلال) بالرغم من ضرورة عدم اهمال هذا العامل (الإداري) وذلك أن مبدأ عدم تكافؤ الفرص الذي جاء أهم عامل في هذا المحور (الإداري) وقد يكون ليس له علاقة بالعامل السياسي، بل لأسباب داخلية تتعلق بالمؤسسات وآلية العمل فيها.

3.4 مصفوفة التاثير المتبادل (للعامل السياسي)

حيث أن العامل السياسي هو الأكثر تأثيراً على الفقر، قامت الباحثة بعد الدورة الأولى من تقنية دلفي بعمل مصفوفة التأثير المتبادل للعامل السياسي فقط بعيداً عن العوامل الأخرى، لمعرفة ما هي

أكثر العوامل السياسية تأثيراً على الفقر، وتم استخدام المبدأ الرياضي المعروف للمصفوفة وهو اعطاء اوزان وعلامات للعامل الذي يؤثر ويتأثر في العوامل الأخرى وفق ما يلي :

- العامل الذي يؤثر يأخذ علامة (+1) .
- العامل المتأثر يأخذ (−1).
- العامل الذي لا يؤثر ولا يتأثر يأخذ علامة (0).

وكانت النتائج كما في المصفوفة التالية:

الجدول (2.4): مصفوفة التأثير المتبادل للعامل السياسي

	ضعف الارادة سياسية	الاحتلال	أجندات الدول المانحة	الإنقسام الداخلي	الإرث السياسي	المجموع (الأفقي) المؤثر
ضعف الارادة سياسية	0	1−	1+	1+	1+	2+
الاحتلال	1+	0	1+	1+	1+	4+
أجندات الدول المانحة	1+	1−	0	1+	1−	0
الإنقسام الداخلي	1+	1−	1+	0	1+	2+
الإرث السياسي	1+	1−	1−	1+	0	0
المجموع(العمودي) المتأثر	4+	4−	3+	4+	2+	

النتيجة الثانية:

لقد أوضحت مصفوفة التأثير المتبادل بأن الاحتلال هو العامل الأكثر تأثيرا من العوامل السياسية، وأن الإنقسام الداخلي وضعف الإرادة السياسية هي العوامل الأكثر تاثرا، أي أن العامل السياسي في استمرار معدلات الفقر له التاثير المباشر على الانقسام السياسي الذي هو احدى عوامل البيئة الحاضنة لتزايد معدلات الفقر (ما يحدث من اغلاق على غزة والاجراءات الإقتصادية الإسرائيلية مثلا).

4.4 مصفوفة التاثير المتبادل لباقي العوامل مجتمعة "باستثناء العامل السياسي"

قامت الباحثة بعمل مصفوفة التأثير المتبادل لباقي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والادارية التي تسبب الفقر وتؤثر في ازدياد المعدلات، وذلك لمعرفة كيف تتحرك هذه العوامل مع بعضها البعض مجتمعة، فالتفكير المستقبلي يقوم على فكرة الكلانية التي أشرنا لها سابقا، أي أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء، وأن العوامل المسببة لأي ظاهرة تتحرك معا وتؤثر وتتأثر في بعضها البعض، وعلى الباحث في المستقبل أن يراعي هذا الأمر جيدا ، والمصفوفة التالية توضح ذلك .

الجدول (3.4): مصفوفة التأثير المتبادل للعوامل المسببة للفقر مجتمعة باستثناء العامل السياسي

	البطالة	نظام التعليم	النمو السكاني	الثقافة المجتمعية	هشاشة الاقتصاد	اتفاقية باريس	ضعف أداء السلطة	سيطرة رأس المال	عدم تكافؤ الفرص	الفساد	ضعف المؤسساتية	تدخل الدول المانحة	ضعف التخطيط	المجموع "المؤثر"
البطالة	0	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	12-
نظام التعليم	1+	0	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	10-
النمو السكاني	1+	1+	0	1+	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	6-
الثقافة المجتمعية	1+	1+	1+	0	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	12
هشاشة الاقتصاد	1+	1+	1+	1-	0	1+	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	4-
اتفاقية باريس	1+	1+	1+	1-	1+	0	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	10
ضعف أداء السلطة	1+	1+	1+	1+	1-	1-	0	1-	1-	1+	1-	1-	1-	2-
سيطرة رأس المال	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	0	1+	1+	1+	1+	1+	12
عدم تكافؤ الفرص	1+	1+	1+	1+	1-	1-	1-	1-	0	1-	1-	1-	1-	4-
الفساد	1+	1+	1+	1-	1-	1-	1-	1+	1-	0	1+	1-	1-	2-
ضعف المؤسساتية	1+	1+	1+	1+	1-	1-	1-	1-	1-	1-	0	1-	1-	4-
تدخل الدول المانحة	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	1+	0	1+	12
ضعف التخطيط	1+	1+	1+	1+	1+	1-	1-	1-	1-	1-	1-	1-	0	2-
المجموع" المتاثر"	12	10	8	2	2-	4-	4-	4-	4-	2-	2-	6-	4-	

من المصفوفة السابقة نجد أن:

أولا : أهم ثلاثة عوامل مؤثرة هي:

1. الثقافة المجتمعية (عامل اجتماعي).
2. سيطرة رأس المال (عامل اقتصادي).
3. تدخل الدول المانحة (عامل إداري).

ثانيا: أهم ثلاثة عوامل متأثرة هي:

1. البطالة (عامل اجتماعي).
2. نظام التعليم (عامل اجتماعي).
3. النمو السكاني (عامل اجتماعي).

النتيجة الثالثة:

بناءا على ما سق فإن الفقر يتأثر بعوامل اجتماعية كبيرة، وهي التي تتأثر من عوامل مختلطة كما يلي:

العوامل الكلية "سياسية، اقتصادية، ادارية، اجتماعية" ⟵ النظام الاجتماعي ⟵ الفقر

النتيجة الرابعة :

هناك ارتباط وثيق بين العوامل المؤثرة على الفقر، حيث ان أعلى العلامات كانت لعوامل مختلطة، وهي: الثقافية المجتمعية (عامل اجتماعي)، وسيطرة رأس المال (عامل اقتصادي)، وتدخل الدول المانحة (عامل اداري).

النتيجة الخامسة :

إن الفقر يتأثر بعوامل مجتمعة وإن كان تأثراً متفاوتا، ولكن الاجابات تشير أن الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية محكومة بالعامل الأساسي وهو " السياسي".

5.4 العامل السياسي وتأثيره على العوامل الأخرى:

العامل السياسي والثقافة المجتمعية:

هناك في الثقافة المجتمعية ونتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين تركيز على الثقافة المهنية الأكاديمية وليست المهنية، حيث أشارت احصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني على أن نسبة البطالة بين الخريجين عالية، وذلك بسبب محدودية سوق العمل والإغلاق وعدم ايجاد فرص عمل في أسواق تقليدية مثل الخليج العربي، وهذا كله نتيجة عوامل سياسية.

العامل السياسي وسيطرة رأس المال:

بالرغم من أن المشغل الثاني في سوق العمل الفلسطيني بعد السلطة الوطنية هو القطاع الخاص إلا أن هذا القطاع يتمركز في يد نخبة اقتصادية ذات نشاطات في قطاعات معينة، الأمر الذي يجعل البطالة أكثر في المهن التي لا تطلبها هذه القطاعات، كما ان السلطة الوطنية لا تساهم كثيرا في أعداد سياسات المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص الأمر الذي لا يجعله يساهم كثيرا في تقليل فرص البطالة أو الفقر.

إن سياسات الحكومة الاقتصادية على مدار السنوات العشرين الماضية، تؤكد أن النظام الاقتصادي في فلسطين، هو نظام كرس قضية الأغنياء على حساب قضية الفقراء، ونصت المادة 21 من القانون الساسي المعدل عام 2005 على أنه اقتصاد السوق الحر، حتى أن 90% من الوظائف في القطاع الخاص تؤمنها شركات ومنشآت لا يتعدى عدد العاملين فيها 4 أشخاص وغالبيتها العظمى منشآت عائلية، وبالتالي فإن القضاء على البطالة والفقر يتطلب تحديد رؤية تنموية شاملة ووضع سياسات اقتصادية انمائية لكافة القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات الانتاجية، وفي مقدمتها قطاع الزراعة والصناعة، وعلى ضوء ذلك على الحكومة دعم وتشجيع مشاريع الشباب بتقديم الدعم اللازم لها من خلال حوافز ضريبية وفترات سماح من ضريبة الدخل، وتسهيلات خاصة في الإجراءات الرسمية، بدلا من كل ما يقدم للشركات الكبرى من تسهيلات لم تثبت قدرتها على استقطاب الاستثمارات من الخارج، بل أضاعت على ميزانية الدولة مئات الملايين من الدولارات، عوضا عن عدم قدرة تلك الشركات على سد جزء كبير من الفجوة في نسب ومستويات البطالة.

ان التحالف القائم بين السياسة وطبقة رجال الأعمال هو ذاته التحالف الذي يعمل ليل نهار لمصالحه الخاصة ولمشاريعه الاقتصادية دون الاهتمام بمطالب مكافحة الفقر والبطالة. هذا التحالف لن يكون بمقدوره بناء اقتصاد وطني مقاوم وقادر على معالجة المعطيات التي تواجهه وخاصة السياسات والاجراءات الاسرائيلية المعيقة لنمو الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وهو الذي يدمر امكانية قيام اقتصاد فلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة التي من شأنها تقليص الفجوة في نسب البطالة، بالإضافة إلى قدرة تلك المشاريع الصغيرة على تقليص الاعتماد على الحكومة بالإضافة إلى تقليص الفجوة الطبقية الآخذة بالإتساع في فلسطين، والتي ستشكل يوما ما مشعل لفتيل الانفجار الداخلي في هذا الوطن.(أمان، 2014)

العامل السياسي وتدخل الدول المانحة:

من المعروف أن اكثر من ثلث موازنة السلطة الوطنية هي منح من أموال الممولين والمانحين الذين يحددون أجنداتهم بشكل سياسي في الدرجة الأولى، أي أن التمويل له أجندة سياسية وإن بدت في ظاهر الأمر اجتماعية واقتصادية، فمثلا التركيز على الديمقراطية هو أمر سياسي لا يؤثر بشكل مباشر على أعداد الخريجين ومستويات الفقر، ولكنه قد يساعد في نسبة تكافؤ الفرص.

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن المشاريع التي يتم دعمها من قبل الدول المانحة لا تحل مشاكل البطالة والفقر، وأن المؤسسات المانحة تركز على المستويات الإغاثية لأن أثرها يظهر بسرعة، وهي ليست معنية في تنمية الإقتصاد الوطني الفلسطيني والمؤسسات العربية والأجنبية المانحة تريد ان يروا نتائج دعمهم بشكل فوري، بينما الاستثمار في مجالات التعليم وغيرها آثارها لا ترى بشكل مباشر، بالإضافة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي دمر العديد من المشاريع لذلك يوجد تردد على الإقبال على المشاريع التنموية.

قدمت الدول المانحة دعما ماليا للسلطة الوطنية الفلسطينية من نشأتها، وقدمت أيضا دعما ماليا للمنظمات الأهلية. الكثير من هذه المنظمات لا تأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، لكنها تستجيب لأجندة الجهات المانحة في كيفية صرف تلك المنح، والتي غالبا ما تعرف في اتجاهات بعيدة عن متطلبات المنحة الاقتصادية المطلوبة.

إن المؤسسات الأجنبية اجندتها مرتبطة بأجندات المانحين وكبرى المؤسسات المانحة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي موجهة من قبل الحكومة الأمريكية والحكومات الأوروبية،

ويتم تركيز الدعم أما لمراكز لها علاقة بالمرأة والطفل وحقوق الانسان وبالتالي لا يظهر اثرها على مجموع الشعب الفلسطيني او مجموع العاطلين عن العمل، وإن عقد ورش العمل والمؤتمرات جزء من عملية هدر الاموال، وحيب تقديرات المانحين أن الأموال التي وصلت السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية وصلت إلى نحو 21 مليار دولار، وإن ما يصل الجمعيات سنوياً في الضفة الغربية وقطاع غزة من 500 – 600 مليون دولار. (أمان، 2016)

إنّ نسبة المساعدات والمنح الخارجيّة المقدمة إلى الحكومة الفلسطينيّة انخفضت بنسبة 45%، ويعزى هذا التراجع في المنح الدوليّة إلى أسباب عدّة، أهمّها تراجع عمليّة السلام مع إسرائيل، حيث أن المنح مرتبطة في شكل كبير بمدى انسجام مواقف السلطة الفلسطينيّة مع رؤى الدول المانحة في إطار عمليّة السلام مع إسرائيل. وهناك أسباب عزاها اقتصاديون إلى الخطوات السياسية التي نفذها الرئيس محمود عباس، ولم ترض المانحين. ومن هذه الخطوات انضمام فلسطين بصفة مراقب إلى عضوية الأمم المتحدة عام 2012، وما تبع ذلك من اتفاقيات عضوية إلى عشرات المؤسسات الدولية، آخرها الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولي. إن الأزمة المالية العالميّة التي يمرّ بها الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى وجود ساحات أخرى تقدّم إليها هذه الدول الدعم الماليّ، مثل ليبيا وسوريا ولبنان وغيرها، يعدّان سببين آخرين لانخفاض مستوى الدعم الغربي للسلطة. حيث تراجعت المنح المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال العام 2015، بنسبة 58٪ وفق أرقام الميزانية الفلسطينية 2015، إلى 795 مليون دولار أمريكي موزعة بين الموازنتين العامة والتطويرية (الاستثمارية)، وهذا بدوره يؤثر بشكل سلبي على السلطة الفلسطينيّة التي تعتمد على هذه المنح كمصدر رئيسيّ للحصول على المال، وينعكس بدوره على العملية التنموية، وصعوبة ايجاد فرص عمل وتقليل نسبة البطالة والفقر. (بشارة، 2016)

6.4 نتائج الدروة الثانية من تقنية دلفي:

بعد الدورة الأولى من تقنية دلفي، وبناءا على النتائج السابقة قامت الباحثة بتصميم استبيان ثان للدورة الثانية من تقنية دلفي (انظر الملحق رقم 2)، حيث تم بناء السيناريوهات السبعة التي أشرنا إليها سابقا، وعلى الخبير أن يختار أهم خمسة عوامل تؤثر في كل سيناريو ووضع علامة مناسبة من (1–5) لكل منها، حيث أن (1) يعتبر الخيار الأضعف، و(5) يعتبر الخيار الأقوى، وتم جمع العلامات لكل سيناريو لجميع المبحوثين (انظر الجدول 5.4) وترتيبها تنازليا وفق الجدول التالي:

الجدول (4.4): ترتيب السيناريوهات تنازليا (حسب مجموع اجابات المبحوثين)

الترتيب التنازلي للسيناريوهات	المجموع
السيناريو الثاني: تسوء اوضاع الفقراء وترتفع المعدلات	389
السيناريو الخامس: تتدخل الدول المانحة لمكافحة الفقر وتقليل آثاره	253
السيناريو السابع: فوضى	218
السيناريو الرابع: تتخذ السلطة اجراءات لمكافحة الفقر وتقليل آثاره	190
السيناريو السادس: انهيار سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية	164
السيناريو الأول: لا تغير	141
السيناريو الثالث: تتحسن اوضاع الفقراء وتقل المعدلات	31

الجدول (5.4): نتائج الدورة الثانية من تقنية دلفي

	السيناريو 1	السيناريو 2	السيناريو 3	السيناريو 4	السيناريو 5	السيناريو 6	السيناريو 7
الاحتلال	24	76	5	28	64	42	40
أجندات الدول المانحة	11	3	4	-	45	4	-
ضعف الارادة السياسية	3	10	-	-	2	-	7
الإنقسام الداخلي	5	14	-	11	-	26	45
الإرث السياسي	-	-	-	-	-	-	3
البطالة	14	57	5	43	30	4	25
نظام التعليم	8	9	-	12	6	-	-
النمو السكاني	9	25	4	8	8	-	-
الثقافة المجتمعية	3	6	-	7	12	4	12
هشاشة الإقتصاد الفلسطيني	27	58	5	25	23	18	-
اتفاقية باريس	9	8	-	15	11	-	-
سوء أداء السلطة	4	20	-	3	21	32	26
سيطرة رأس المال	7	12	-	5	-	4	11
عدم تكافؤ الفرص	-	13	4	-	-	5	11
الفساد	5	44	-	3	6	13	20
ضعف المؤسساتية	4	-	-	11	13	8	13
تدخل الدول المانحة	5	7	4	8	12	-	-
ضعف التخطيط	3	27	-	11	-	4	5
المجموع	141	389	31	190	253	164	218

7.4 تحليل السيناريوهات

بناءا على اجابات المبحوثين في الدورتين تطبيقا لتقنية دلفي، تبين أن السيناريو الثاني (تسوء أوضاع الفقراء وترتفع المعدلات) حصل على أعلى العلامات، وهذا ينسجم تماما مع معطيات المؤشرات التي اشرنا إليها (الفقر والبطالة)، حيث جاء هذا السيناريو مشيرا أن الفرق بينه وبين السيناريو الذي يليه من حيث العلامات 136علامة أي بنسبة 35%، وهذا يدل على أن المبحوثين في معظمهم كانوا لصالح السيناريو الثاني، وهذا جاء مطابقا للواقع حيث أن الميل العام للمؤشرات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والإدارية تشير إلى ذلك، وقد لعبت في هذا السيناريو وهو الأكثر احتمالا بناءا على اجابات المبحوثين (العوامل السياسية، والثقافة المجتمعية، وسيطرة رأس المال، وتدخل الدول المانحة) فدفعت بهذا السيناريو بأن يكون الأكثر احتمالا، ولأن هناك تذبذبا في البرامج والموازنات المعتمدة على أموال الدول المانحة.

جاء السيناريو الخامس (تتدخل الدول المانحة لمكافحة الفقر وتقليل آثاره) في المرتبة الثانية من حيث العلامات، وهذا يشير إلى تداخل العوامل المؤثرة في هذه السيناريوهات (الأول والثاني من حيث العلامات حسب توجهات المبحوثين)، أما السيناريو الذي جاء في المرتبة الأخيرة هو السيناريو الثالث (تتحسن اوضاع الفقراء وتقل المعدلات)، حيث يعتبر الأقل احتمالا لأن الميل التاريخي للعوامل المؤثرة تزداد سلبا، أما السيناريو الأول (الذي يفترض لا تغيير) فقد جاء في المرحلة ما قبل االسيناريو الذي افترض تحسن اوضاع الفقراء.

وجاء بين السيناريوهات الأعلى احتمالا والسيناريوهات الأقل احتمالا السيناريوهات ضعيفة الإمكانية في أن تحدث، غير أن حركة المؤشرات لا يمكن ضبطها في الحالة الفلسطينية، لذلك قد يكون السيناريو (الأقل احتمالا من الممكن أن يحدث ولكن تأثيره سيكون كبير) أي بمعنى آخر قليل الإحتمال عالي الخطورة وهي السيناريو السابع (فوضى)، والسادس (انهيار سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية)، ويقسم تقسيم السيناريوهات إلى أربعة مجموعات رئيسية:

1. السيناريوهات الأكثر احتمالا.
2. السيناريوهات الأقل احتمالا.
3. السيناريوهات ممكنة الحدوث لكن احتمالاتها ضعيفة.
4. السيناريوهات قليلة الاحتمال عالية الخطورة.

ويشير الجدول التالي إلى تصنيف السيناريوهات المستقبلية للدراسة حسب احتمالية حدوثها

الجدول (6.4): تصنيف السيناريوهات حسب احتمالية حدوثها.

السيناريو	السيناريوهات التي تندرج تحته
السيناريوهات الأكثر احتمالا	- تسوء أوضاع الفقراء وتقل المعدلات - تتدخل الدول المانحة لمكافحة الفقر وتقليل آثاره
السيناريوهات الأقل احتمالا	- لا تغيير - تتحسن أوضاع الفقراء وتقل المعدلات
السيناريوهات ممكنة الحدوث لكن احتمالاتها ضعيفة	- تتخذ السلطة اجراءات لمكافحة الفقر وتقليل آثاره
السيناريوهات قليلة الإحتمالا عالية الخطورة	- فوضى - انهيار سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية

ويتضح أن هناك تباين في اجابات المبحوثين لكل سيناريو حسب المجموعة التي ينتمي إليها الخبير حيث تم تقسيمهم لثلاث مجموعات خبراء يعملون في القطاع الحكومي، خبراء يعملون في القطاع غير الحكومي، خبراء يعملون في مراكز الأبحاث، وتم جمع نتائج كل سيناريو حسب المجموعة التي ينتمي إليها الخبير وكانت النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول (7.4): اجابات المبحوثين حسب المجموعة التي ينتمون إليها.

المجموعة	سيناريو 1	سيناريو 2	سيناريو 3	سيناريو 4	سيناريو 5	سيناريو 6	سيناريو 7
القطاع الحكومي	66	213	23	131	132	28	94
القطاع الغير حكومي	39	100	0	17	47	87	45
خبراء (مراكز الأبحاث)	36	76	8	42	74	49	79
المجموع	141	389	31	190	253	164	218

كما هو مبين في الجدول السابق فإن السيناريو رقم 2 (تسوء أوضاع الفقراء وترتفع المعدلات) حصل على أعلى المعدلات في الفئات الثلاث (الحكومي، غير الحوكمي، ومراكز البحوث)، بينما يميل الاتجاه العام لدى فئة المبحوثين من الحكومة إلى السيناريو رقم 5 (تتدخل الدول المانحة لمكافحة الفقر وتقليل آثاره) والسيناريو رقم 4 (تتخذ السلطة اجراءات لمكافحة الفقر وتقليل آثاره) وهذا ينسجم تماما مع الخطط التنموية المتعاقبة للفترة 2008–2014، التي تعتمد على الدول المانحة، وتغيير السياسات الفلسطينية لصالح الفقراء .

في حين أن الخبراء في مراكز البحوث هم أكثر الفئات توقعا أن الفوضى ستكون سيدة الموقف في المستقبل، وتتأرجح إجابات المؤسسات غير الحكومية بين السيناريو رقم 2 (تسوء أوضاع الفقراء وترتفع المعدلات) والسيناريو رقم 6 (انهيار سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية).

النتيجة السادسة:

أن الفئات الثلاث (القطاع الحكومي، المنظمات الأهلية، مراكز الأبحاث) تجمع على أن أوضاع الفقراء ستزداد سوءا في فترة العشر سنوات القادمة (2025)، وإن المؤشرات الواقعية أيضا تشير إلى ذلك حيث تزداد عدد العائلات التي تتلقى مساعدات في الضفة الغربية بوتيرة 1.2% سنويا.

8.4 التنبؤ بنسبة الفقر والبطالة في عام 2025

من خلال البيانات الإحصائية لنسب الفقر والبطالة منذ التسعينات حتى عام 2015 نستطيع بناءا على التحليل السابق للسيناريوهات ايجاد نسبة متوقعة لكل من مؤشر الفقر والبطالة اعتمادا على الأشكال التالية :

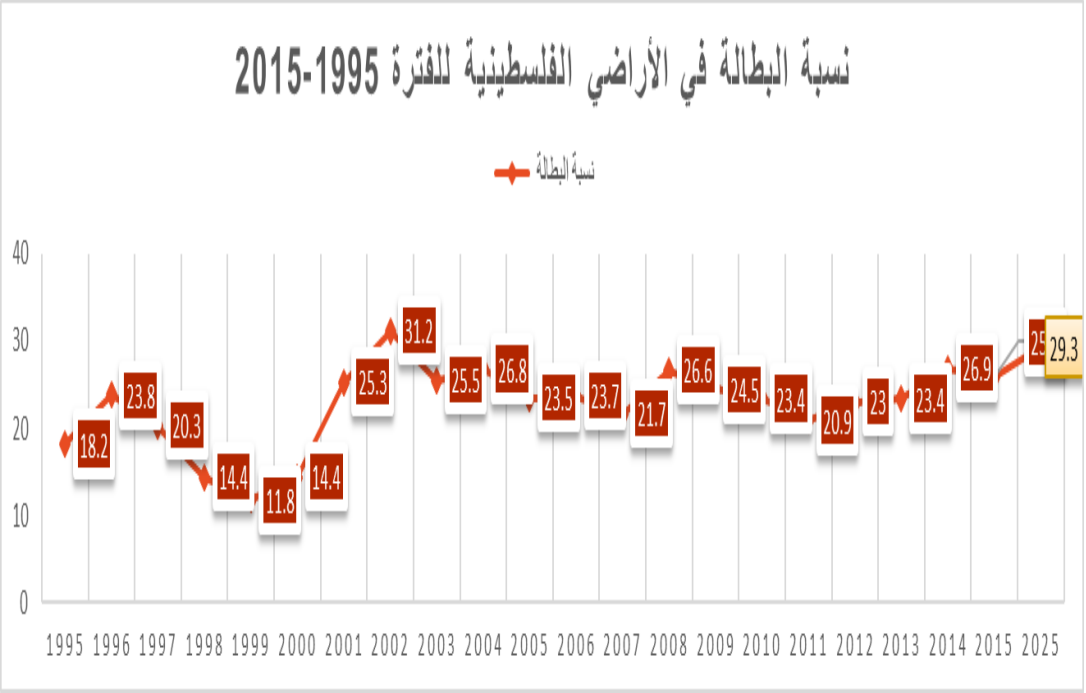

الشكل (1.4): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2015، وتنبؤ نسبة البطالة للعام 2025. (الشكل من اعداد الباحثة)

يمكن تقسيم دلالات البطالة منذ عام 1995 وحتى 1999 وفترة ما بعد أوسلو بقليل إلى فترة انتظام تحويلات الدول المانحة، وبالتالي وصلت البطالة إلى أقل معدلاتها حيث بلغت 11.8% في عام 2000، وبدأت هذه المعدلات بالارتفاع في فترة انتفاضة الأقصى لتصل في عام 2002 إلى أعلى معدلاتها 31.2% وهذا يدل على الارتباط الوثيق بين العوامل السياسية ومعدل البطالة، أما في فترة جمود الوضع السياسي وهي ما بين 2003-2015 بقيت المعدلات ما بين 21-25%

النتيجة السابعة:

اذا ما استمر الوضع السياسي على ما هو عليه خلال الأعوام القادمة، وبقيت التحويلات المالية من الدول المانحة بالتناقص فمن المرجح أن تصل نسبة البطالة في الضفة الغربية 29.3% بحلول عام 2025.

وينطبق هذا التحليل على معدلات الفقر أيضا، وفق الشكل التالي :

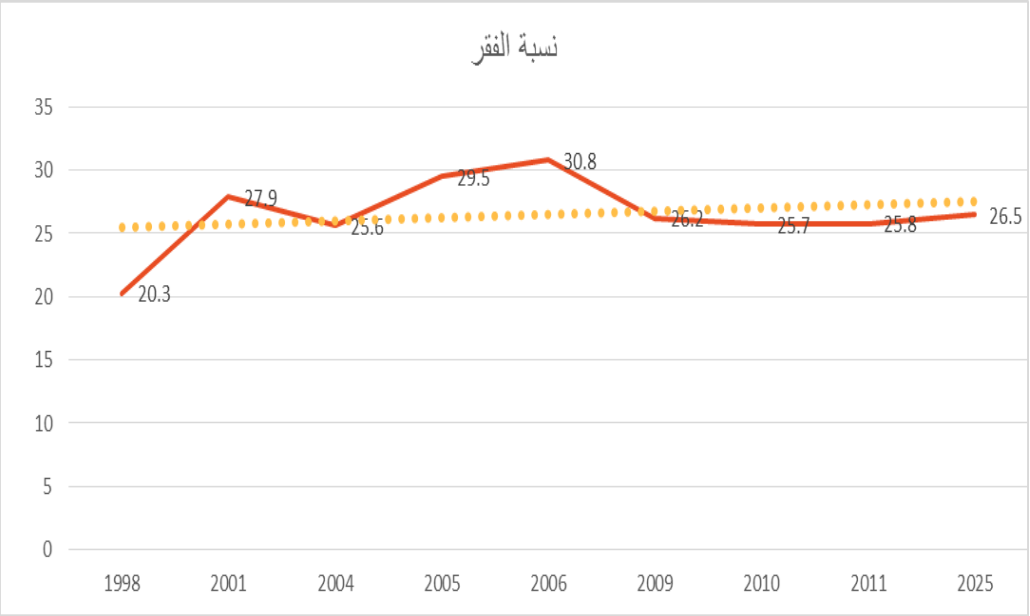

الشكل (2.4): نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية للفترة 1998-2011، وتنبؤ نسبة االفقر للعام 2025. (الشكل من اعداد الباحثة)

النتيجة الثامنة:

ستبقى معدلات الفقر وفقا لسلوكها التاريخي في حدود 26.5% في الأراضي الفلسطينية بحلول عام 2025.

9.4 فحص السيناريوهات من خلال برنامج SMIC:

قامت الباحثة بادخال اجابات المبحوثين مقسين حسب المجموعة إلى ثلاث فئات (القطاع الحكومي، المنظمات الأهلية، مراكز الأبحاث) إلى برنامج (Smic) وتم دمج السيناريو السادس (انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية) والسيناريو السابع (فوضى) في سيناريو واحد، حيث أن البرنامج تلقائيا مقسم إلى ستة سيناريوهات مستقبلية، وخمسة احتمالات مستقبلية لكل سيناريو، مقسمة بمقياس خماسي كالآتي: (نادر أو معدوم الاحتمال، غير محتمل جدا، غير محتمل، محتمل ، محتمل جدا)، وتم الحصول على النتائج من البرنامج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (8.4): نتائج اجابات المبحوثين من خلال برنامج SMIC

المجموعة	نادر أو معدوم الاحتمال	غير محتمل جدا	غير محتمل	محتمل	محتمل جدا
السيناريو الأول					
القطاع الحكومي				*	
منظمات أهلية				*	
مراكز أبحاث				*	
السيناريو الثاني					
القطاع الحكومي					*
منظمات أهلية				*	
مراكز أبحاث					*
السيناريو الثالث					
القطاع الحكومي				*	
منظمات أهلية			*		
مراكز أبحاث				*	
السيناريو الرابع					
القطاع الحكومي			*		
منظمات أهلية	*				
مراكز أبحاث	*				
السيناريو الخامس					
القطاع الحكومي					*
منظمات أهلية			*		
مراكز أبحاث			*		
السيناريو السادس + السابع					
القطاع الحكومي				*	
منظمات أهلية	*				
مراكز أبحاث					*

ومن خلال البرنامج تم الحصول على نسبة الاحتمالية لكل سيناريو، وتحليلها قام البرنامج باعطاء رسم تفصيلي للسيناريو الأول والثاني، أما باقي السيناريوهات فقد كانت احتمالية حدوثها أقل من 50 % والأشكال التالية توضح ذلك .

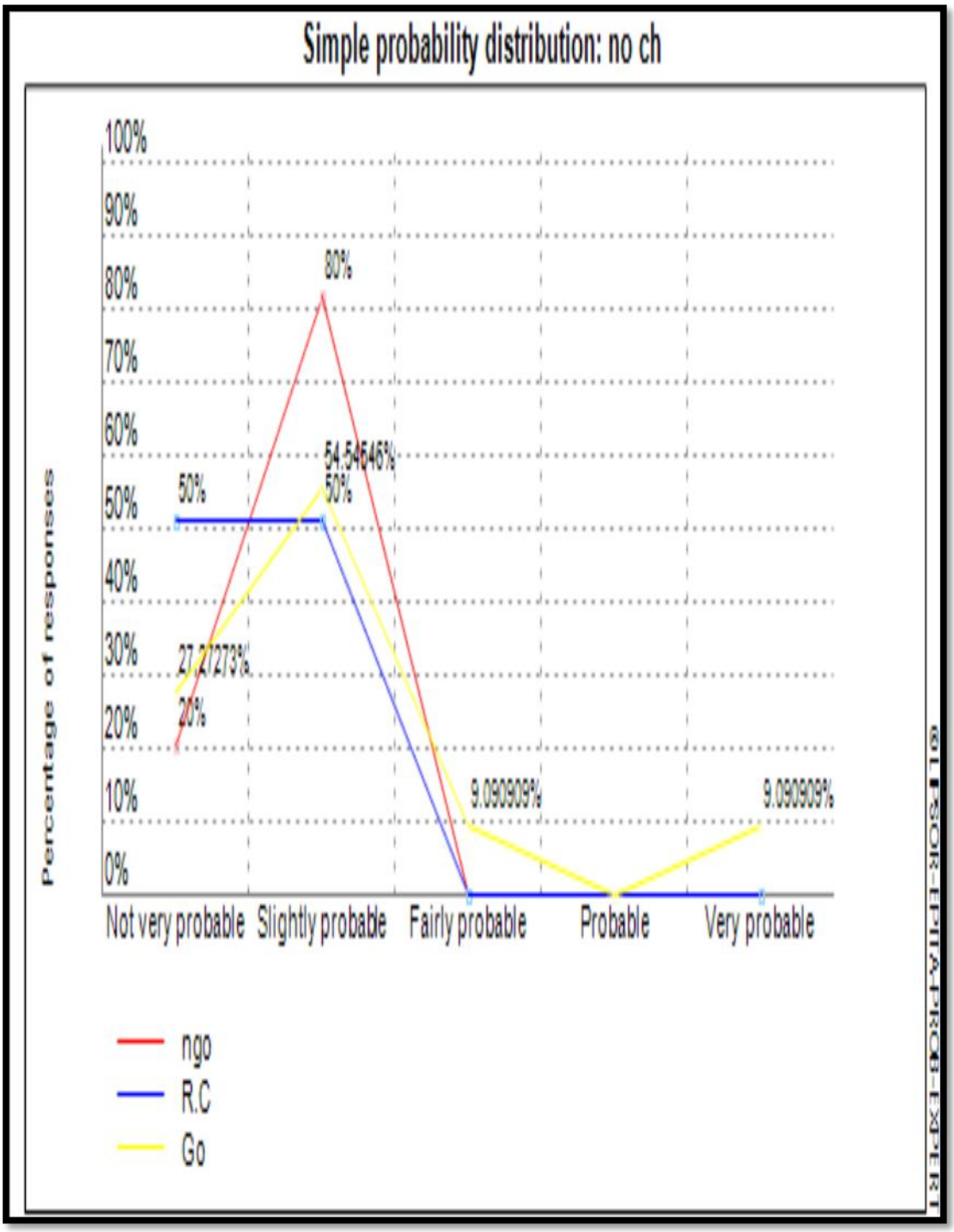

الشكل رقم (3.4) نتائج اجابات المبحوثين للسيناريو الأول حسب برنامج SMIC

النتيجة التاسعة:

نسبة احتمالية حدوث السيناريو الأول (لا تغيير) هي : 62%.

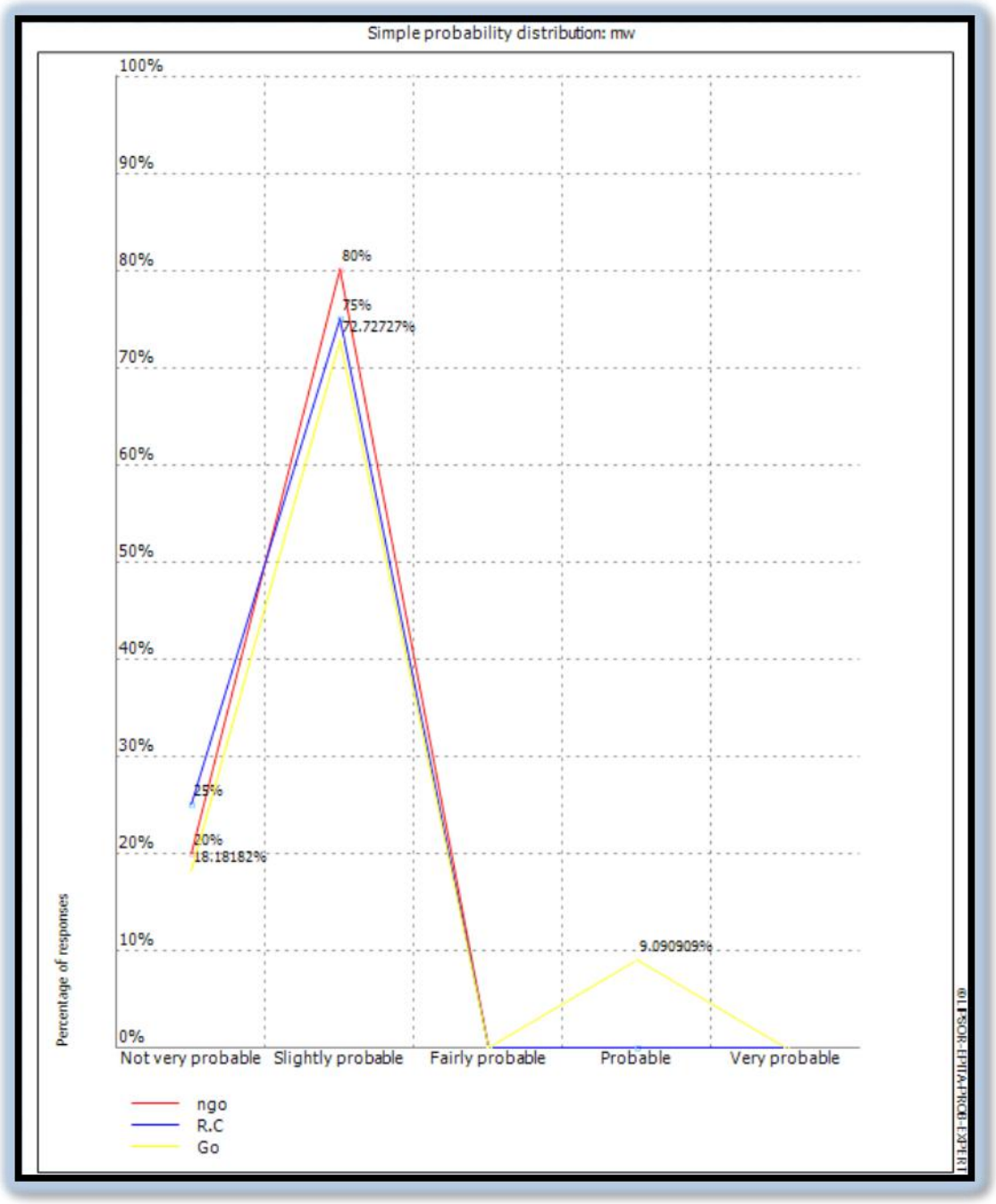

الشكل رقم (4.4) نتائج اجابات المبحوثين للسيناريو الثاني حسب برنامج SMIC

النتيجة العاشرة:

نسبة احتمالية حدوث السيناريو الثاني (تسوء اوضاع الفقراء، وترتفع المعدلات) هي 76%، وبهذا تتطابق نتائج البرنامج مع اجابات المبحوثين كون هذا السيناريو هو الأكثر احتمالا.

10.4 دولاب المستقبل

حيث أن سيناريو تسوء أوضاع الفقراء حتى عام 2025 هو الأكثر احتمالا، فإن تـــداعيات هـــذا السيناريو المستقبلية يمكن توضيحها من خلال دولاب المستقبل الآتي :

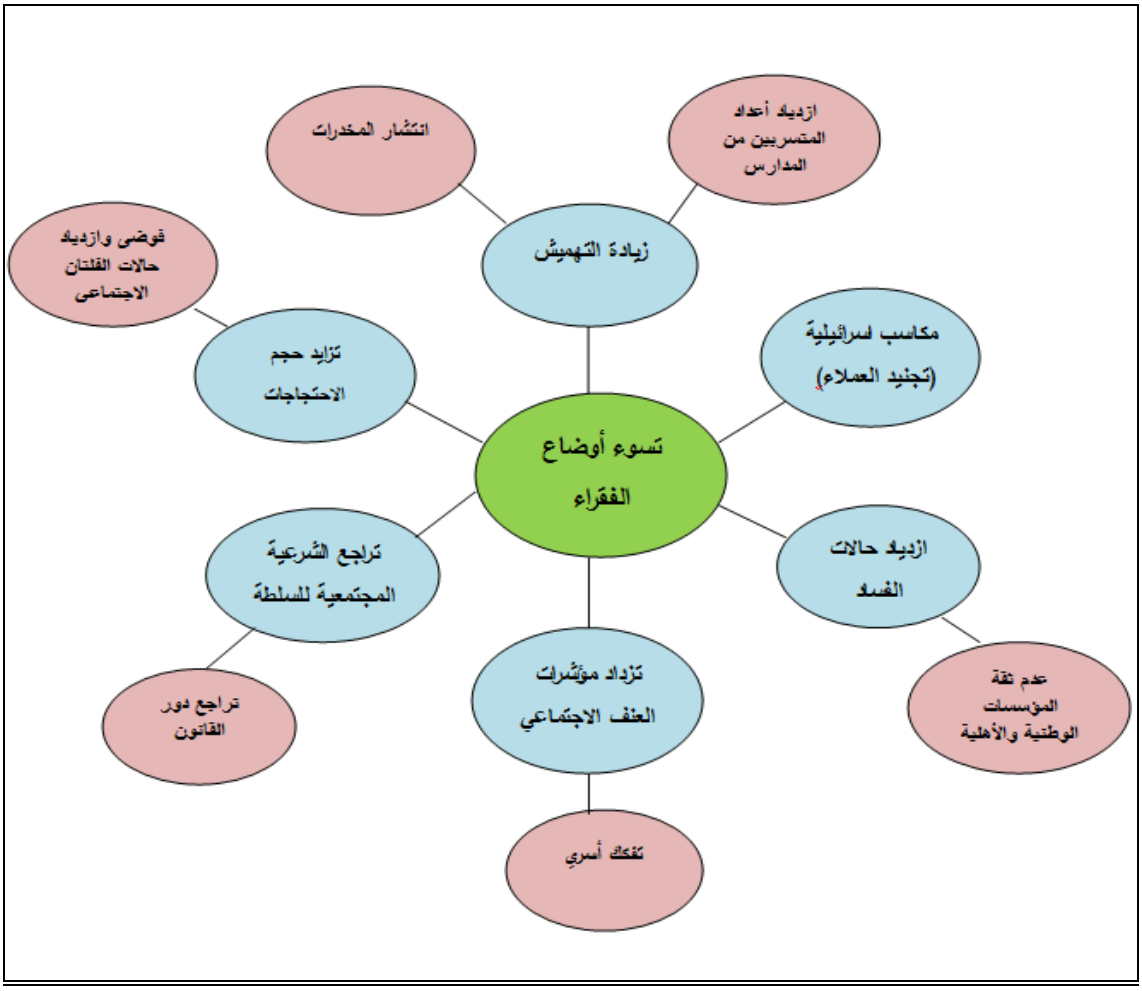

الشكل رقم (5.4): دولاب المستقبل للسيناريو الثاني (الأكثر احتمالا)

الشكل من اعداد الباحثة

النتيجة الحادية عشر:

كما هو موضح في الدولاب فإن السيناريو المحتمل (تسوء أوضاع الفقراء، وترتفع المعدلات) سيفتح الباب على الكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية، وقد يؤدي إلى نتائج السيناريوهات قليلة الاحتمال عالية الخطورة، مثل الفوضى وانهيار السلطة السياسية (أو على الأقل تراجع مكانتها).

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الإستنتاجات

يتبين من خلال النتائج أن سلوك مؤشرات الفقر والبطالة لا تتغير بشكل كبير وتبقى ضمن المعدلات العالية، وأنهما مرتبطان بشكل وثيق بالعوامل السياسية والاقتصادية، وأن الثقافة المجتمعية ومخرجات التعليم والتخصصات الأكثر بطالة له تأثير كبير على البطالة بشكل عام بين الخريجين، وتم خلال النتائج تم الوصول لعدة استنتاجات من أهمها :

1. من الصعب الحديث عن تراجع نسب الفقر والبطالة في العقد القادم، وستبقى الزيادة بمعدلاتها المرتفعة في حدود (26-29%) للفقر، وبين (28-32%) بطالة في الضفة الغربية.

2. الثقافة المجتمعية، وتراجع دور الدول المانحة والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وضعف السلطة في أدائها، وسيطرة رأس المال هي السبب وراء ارتفاع ظاهرتي البطالة والفقر في فلسطين، وهذه العوامل لا يبدو انها ستتغير في قريبا ولكن يبدو أنها ستكون بالإتجاه السلبي.

3. الثقافة المجتمعية في اصرار المجتمع على التعليم التقليدي يضاعف عدد الخريجين، وهذا يشكل يشكل رافد قوي لزيادة البطالة، حيث يدخل سوق العمل ما يقارب 200 خريج يوميا، معظمهم من التخصصات المتخمة في السوق.

4. الإتفاق بين الخبراء في مراكز البحوث والمؤسسات الأهلية والقطاع الحكومي على أن السيناريو المحتمل هو سوء اوضاع الفقراء وارتفاع المعدلات في المستقبل، وذلك لأن العوامل التي تقف وراء هذا السيناريو لن تتغير في المستقبل القريب، وهذا ما أكدته الحسابات الرياضية وبرنامج الكمبيوتر الي يقيس تأثير المؤشرات عى بعضها.

5. اذا ما استمرت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بالميل نحو السلب، فإن معدلات الفقر ستبلغ احصائيا حوالي 26.5% في عام 2025، ومعدلات البطالة حوالي 29.3% لنفس العام .

6. وفقا للمقابلات فإن العوامل الأكثر تأثيرا في الفقر والبطالة هي العوامل السياسية في الدرجة الأولى، يليها العوامل الإقتصادية ثم العوامل الإجتماعية، وأخيرا العوامل الإدارية والحوكمة، أما بناءا على مصفوفة التأثير المتبادل، فإن أهم العوامل المتاثرة هي البطالة، والتعليم، والنمو السكاني، في حين أن أكثر العوامل تأثيرا هي الثقافة المجتمعية، وسيطرة رأس المال وتحكمها في توزيع الدخل بشكل غير عادل، وتدخل الدول المانحة وفق أجنداتها الخاصة.

7. إن العامل السياسي له تأثير كبير ولكنه ليس هو الأهم بعكس الأمر الشائع، وذلك لأن المفاهيم الثقافية حول التعليم ونوعيته، عامل أساسي في خلق "البطالة النوعية بين الخريجين"، وخاصة خريجي العلوم الإجتماعية، وذلك لأن الثقافة المجتمعية لديها انطباع بأن التعليم مهم بغض النظر عن ما يترتب عليه من بطالة.

8. الإحتكار وسيطرة رأس المال وعدم توجيه أموال الدول المانحة في مشاريع انتاجية عوامل ساهمت في ارتفاع نسبة الفقر، واستمرارها سيؤدي إلى سلوك مؤشرات الفقر والبطالة سلبا.

2.5 التوصيات:

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، والتحليل سابق الذكر، فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

1. على صعيد السياسات:

أ. عدم الإعتماد في في الحماية الإجتماعية على دعم الدول المانحة عند التخطيط لمكافحة الفقر وتقليل آثاره، وعدم المراهنة على استمرار الدعم.

ب. التعامل مع النمو السكاني بآليات اجتماعية مثل تنظيم النسل.

ت. التعامل مع ظاهرة الفقر، كظاهرة بنيوية، يتم التعامل بها على صعيد السياسات والبنى المؤسساتية.

ث. ضرورة تبني سياسات واضحة وخطط واقعية وفق اجندة زمنية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لمواجهة التزايد في ظاهرة الفقر والبطالة.

ج. بما أن الفقر في قطاع غزة أعلى منه في الضفة، فيجب اعطائها الأولوية في الحلول والعلاجات، أما في الضفة، فجنوبها بشكل عام، والمخيمات في كل مكان تعتبر ذات تركيز للفقراء وتحتاج للاهتمام أيضاً.

ح. إعطاء الأسر التي ترأسها نساء أولوية لأنها تعتبر أسر أقل دخلا وأكثر فقرا وفقا لاحصائيات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني.

2. على صعيد العمليات:

أ. الإهتمام بالتشغيل وخلق فرص العمل، لأهميتها ودورها في حل المشكلة بشكل جذري.

ب. الإهتمام بنوعية تعليم يخلق سوقه، ولا ينتظر السوق.

ت. تغيير وجهة التعليم نحو التعليم المهني، وذلك بحوافز اقتصادية واجتماعية.

ث. توفير الدعم اللازم لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي التي تشرف عليها وزارة التنمية الإجتماعية، لتوسيع قاعدة البيانات حول الأسر الفقيرة وعددها وتقديم المساعدات لها لتأهيلها لتخرج من خط الفقر، تطوير وتوسعة خدمات الرعاية الاجتماعية، خاصة التي تستهدف المسنين والمعاقين والأيتام، مع التركيز أن يتم عمل مسوح اجتماعية جديدة وتحديث البيانات لدى وزارة التنمية الاجتماعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ج. العمل على تأسيس بنك للفقراء حيث يعتمد ذلك البنك على برامج الإقراض الصغير، والإقراض الصغير جدا، وبرامج التشغيل الذاتي التي تستهدف ذوي الدخل المحدود لتساعدهم في عمل

مشاريع تكون مصدر دخل لهم بالمستقبل، وألا يكون كالتجربة السابقة، حيث تم الحديث عن بنك الرفاه بأنه بنك للفقراء لكن سياساته وتسهيلاته لم تكن كذلك، وبالتالي فشل وتم الاستحواذ عليه من بنك آخر واندمج ليصبح بنك جديد.

ح. تفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر للقيام بدورها للتخفيف من حدة الفقر، بوضع خطط واقعية وفقا للمتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية في فلسطين، والإهتمام بدراسة المستقبل والتنبؤ بمستقبل مؤشرات الفقر والبطالة وفق المعطيات الحالية وتحديد اتجاه سيرها في المستقبل باستخدام مناهج الدراسات المستقبلية.

خ. الاعتماد على الأيدي العاملة في تنفيذ المشاريع وخاصة مشاريع البنية التحتية لزيادة فاعلية برامج التشغيل وتقليل البطالة.

د. تجنيد أموال خاصة لرفع كفاءة العمال غير المهرة وتمكينهم من امتلاك مشاريع صغيرة.

3. على الصعيد المجتمعي:

أ. التوعية في أهمية التعليم التقني.

ب. الإهتمام بالثقافة المجتمعية في توجيه نوعية التخصصات العلمية إلى التعليم التقني والمهني، ورفع مستوى المعاهد المهنية المتوسطة إلى كليات جامعية في الجامعات.

4. على صعيد البحث العلمي :

أ. ضرورة توجيه اهتمام الجامعات ومراكز الأبحاث وصناع القرار وراسمي السياسات نحو الدراسات المستقبلية للتخطيط السليم للمستقبل والتحضير لتفادي وقوع المشكلات، ولتحسين الأوضاع الحياتية بشتى أشكالها في فلسطين .

ب. هناك حاجة بعمل بعمل دراسات مستقبلية عن الفقر والبطالة بشكل معمق في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متغيرة في فلسطين من حيث دور الدولة الفاعلة في تقليل نسب الفقر، ودور المشاريع الريادية في مكافحة الفقر.

قائمة المراجع والمصادر

اولا : المراجع العربية

الكتب والرسائل العملية:

1. أبو عفيفة، ط. (2006): **قضايا الشباب "واقع، مشاكل، واحتياجات"**، رام الله، فلسطين.
2. الأسطل، م. (2014): **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة.
3. الأسكوا.(1999): **وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي**، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر -جامعة النجاح الوطنية، فلسطين
4. باقر، م. (1996): **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمــم المتحدة.
5. بدر،ح. (2012): **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، الأراضي الفلسطينية.
6. البكوش، ط. (2010): **الفقر وحقوق الإنسان**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس.
7. بلمودن،ب. (2013): **الدراسات المستقبلية؛ الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل**، ط1، المركز الثقافي العربي.
8. التميمي، ع.(2013) : **الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية وتأثيراتها على التنمية المجتمعية** . مركز البحوث ودراسات السياسات، قطر.
9. تودا رو، ميشيل. (2009): **التنمية الاقتصادية**، تعريب (محمود حسني وآخرون)، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
10. جعص، س، (2013): **مدى انسجام خطط التنمية الفلسطينية مع أهداف الألفية**، جامعة القدس، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): بيان صحفي "مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة
12. الجهني، م. (2009): **تطبيق افتراضي لاسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية**، الخليج العربي المرغوب استكشافا واستهدافا، دراسات، مجلة المعرفة الالكترونية، العدد 176، المملكة العربية السعودية.

13. جودي، م، الهمامي، ق. 2007): **الاستشراف المستقبلي المشاكل والمناهج**، كراس ليبسور، الكراس رقم 20، باريس.
14. جيروم، بندي. (2003) : **مفاتيح القرن الحادي والعشرين**، ترجمة حمادي الساحل، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة.
15. حسن، ع. (2005): **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته**. جامعة النجاح، فلسطين.
16. حلس, ر. (2013): **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في فلسطين**, مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة العاشرة، العدد40، غزة، الأراضي الفلسطينية.
17. حمدان، ب. (2013): **أثر العمالة على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، سلسلة العلوم الإنسانية, المجلد 15، العدد1، مجلة جامعة الأزهر، غزة، الأراضي الفلسطينية.
18. خلف، ف. (2007): **الإقتصاد الكلي**، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. الدباغ، ب، الجرمود،ع. (2003): **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
20. درويش، س. (2013): **مشكلة البطالة في فلسطين فى الفترة 1994 – 2012**، بحث نشر في مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث – العدد الخامس.
21. زاهر، ض. (2004): **مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- اساليب- تطبيقات**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
22. زهران، ج. (1999): **المستقبلية في علم السياسة الحديثة، اتجاهات حديثة في علم السياسة**، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، مصر.
23. زيتون، م.(1996): **مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية**. حلقة دراسية لقادة الفكر التربوي للمتخصصين في الدراسات المستقبلية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت
24. الساعدي، ر. (2013): **مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر دار الروافد الثقافية – ناشرون، لبنان.
25. ساموبلسون، بول. (2006): **الاقتصاد**، ط2، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
26. سعيد، ن، كزاز، هـ: (1998): "**الفقر في فلسطين، دراسة حالات**"، جامعة بيرزيت، فلسطين.

27. شبانة، ل، البرغوثي، س.(1999): **البطالة في الأراضي الفلسطينية: المشكلة وآفاق الحل**، بحث منشور، منتدى ابحاث السياسات الإجتماعية والإقتصادية في فلسطين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
28. الشمري، إ. (2005): **البطالة معناها وأنواعها**، بحث منشور جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا، الكويت.
29. عامر، ط. (2008): **أساليب الدراسات المستقبلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
30. عبد الحق، خ. (2005): **دور الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
31. عبد الحي، و. (2002): **مدخل إلى تحليل الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
32. عبد الحي، و. (2007): **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الإمارت العربية.
33. عبد الحي، و. (2012): **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، ط2، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الإمارت العربية.
34. عبد الحي، و.(2014): **مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020**، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف .الجزائر.
35. عبد الكريم، ن. (2013): "**قراءة في معضلة البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**"، مقالة مقدمة لمركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤوون فلسطينية، العدد 255.
36. عزازي، ف. (2012): **الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها التربوية**، دار الزهراء، الرياض.
37. عطية،ع. (2003): **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
38. عقون, س. (2010): **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
39. عيسى، م .(2012): الفقر والفقراء في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
40. عيسى، م. (2013): **الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها**"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

41. العيسوي،ع. (2009): **تحليل ظاهرة الفقر، دراسة في علم النفس الاجتماعي**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية.
42. العيسوي، ا. (2014): **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
43. الفارس،ع.(2001): **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
44. فرج، س. (2008): **البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الإقتصادية والتداعيات الإجتماعية والأمنية**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 22.
45. فليه،ع ،الزكي، أ. (2003): **الدراسات المستقبلية (منظور تربوي)**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
46. القريشي, م.(2007): **اقتصاديات العمل**، ط1، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.
47. الكبيسي،ع. (2008): **السياسات العامة؛ مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مصر.
48. كريم، ك. (2005): **دراسات في الفقر والعولمة**، مصر والدول العربية، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.
49. كورتل، ف. (2003): **الفقر، مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
50. كورنيش، ادوارد. (2007): **الإستشراف مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة: حسن الشريف، الدار العربية للعلوم ناشرون، ش. م. ل، بيروت.
51. مبروك،س. (2011): **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط**،جامعة ام البواخي، الجزائر.
52. مبروك، س. (2013): **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في النخطيط**، بحث منشور، جامعة ام البواقي، الجزائر.
53. المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارت". (2015): **البطالة في فلسطين**، ورقة تحليل وضع ، رام الله. فلسطين.
54. معين، ر، الفرا، أ.(2010): **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، 2009**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين
55. نصار،ع. (1997): **الدراسات المستقبلية المفهوم والأساليب والدراسات**، مجلد 17، ط1، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون.

56. هلال،ج. (2002): **مشروع تقدير الفقر بالمشاركة، ملخص التقرير الوطني**، صوت الفقراء، فلسطين.
57. الوزني، خ، الرفاعي، أ. (2006): **مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المؤتمرات العلمية:

58. **خطة التنمية المستدامة 2030**، (2015): مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، تحويا عالمنا: مقر الأمم المتحدة، نيويورك ،25-27أيول م2015 الجمعية العامة ، الدورة السبعون .
59. رشاد س. (1997): **أنماط الدراسات المستقبلية وأساليب منهجها ودورها في توجيه البحث العلمي التربوي نحو المستقبل** "بحوث المؤتمر العلمي الخامس، التعليم من أجل مستقبل عربي أفضل"، مجلد 3 كلية التربية – جامعة حلوان.
60. الرضيع، ح. (2015): **واقع البطالة وتداعياتها في قطاع غزة وسبل علاجها**، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي المُعنون بقطاع غزة: الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الأزهر، غزة.
61. الرفاعي،م. (2007): **معوقات قياس الفقر**، وثائق المؤتمر الإحصائي العربي.
62. الزرو، ص. (2013): **التنمية الأسيرة ، سياسات التنمية في فلسطين وتأثيراتها على فرص العمل** ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية المعاقة . قطر.
63. عبد الحي، و. (2015): **تكامل المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية**، ورقة قدمت لندوة في مؤسسة عبد الحميد شومان في شهر آب/2015.
64. العجلوني، م. (2010): **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها**. ورقة قدمت للأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية جامعة الأميرة بسمة، الأردن.
65. مكحول، ب. (2006): **مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي "البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها"، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

66. منصور، ا. (2013): **الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توظيفها عربيا** ، ورقة قدمت إلى ورشة العمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، الدوحة، 16-2013/3/18

التقارير:

67. الأمم المتحدة. (2007): **برنامج الأمم المتحدة الانمائي.**

68. البنك الدولي. (1990): **تقرير عن التنمية في العالم**، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

69. البنك الدولي. (2006): **تقرير قضايا التنمية المجتمعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.**

70. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **(2000): الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني– كانون أول، 1998)**، رام الله، فلسطين.

71. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2004): **مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية**. كانون أول 2003. تقرير النتائج الرئيسية. رام الله، فلسطين.

72. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2006): **الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2005**. تقرير النتائج الأساسية. رام الله – فلسطين.

73. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007): **الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2006**. تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

74. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010): **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي**، 2010. رام الله، فلسطين.

75. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2010): **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (كانون ثاني 2009– كانون ثاني 2010).** رام الله – فلسطين.

76. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011): **أداء الإقتصاد الفلسطيني 2010**، رام الله، فلسطين.

77. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011): **مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2010**، رام الله، فلسطين.

78. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011): **الفقر في الأراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010**، رام الله، فلسطين

79. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012): **أداء الإقتصاد الفلسطيني 2011**، رام الله، فلسطين.

80. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012): **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الانفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011**. رام الله، فلسطين.

81. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013): **أداء الإقتصاد الفلسطيني 2012**، رام الله، فلسطين.

82. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013): **مسح الظروف الإقتصادية والإجتماعية للأسر الفلسطينية**، رام الله، فلسطين.

83. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2015. رقم "16"** . رام الله، فلسطين.

84. سلطة النقد الفلسطينية. (2016): **التقرير السنوي لعام 2015**، رام الله فلسطين.

85. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016): **سلسلة المسوح الإقتصادية، 2015- نتائج أساسية**. رام الله، فلسطين

86. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016): **مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2015**، رام الله، فلسطين.

87. سلطة النقد الفلسطينية. (2011): **التقرير السنوي،2011**. رام الله، فلسطين.

88. مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة/ سيسريك، 2015)، بدعم من اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك): **تقرير قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. (2015)** " تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"

89. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2015): **نشرة الأمن الغذائي**، العدد 13

المواقع الالكترونية

90. الإئتلاف من اجل النزاهة والمساءلة" امان" ، 2014: **كيف لا تصبح فرص العمل ال 20 ألف المتوقعة في قطر بابا جديدا للمحسوبية والواسطة؟**
https://www.aman-palestine.org/ar/media-center/1860.html

91. الإئتلاف من اجل النزاهة والمساءلة" امان" ، 2016: **رواتب الموظفين الأجانب والمحليين تستنزف ثلثي أموال الدعم الدولي –تلقت 21 مليار دولار منذ انشاء السلطة!**
https://m.alwatanvoice.com/show/931707.html

92. بشارة ،ش. (2016): مقال بعنوان: "**تراجع المنح المالية مَرَدَه تحديات أوروبا باستقبال اللاجئين**"
https://www.shasha.ps/news/202401.html

93. البنك الدولي ،2013https://www.worldbank.org

94. الجبر، جبر : **دولاب المستقبل** ، نشرت بتاريخ 2015-10-25
https://twitter.com/jaljabber/status/637020853696200705

95. الرضيع, حسن. (2014): **دراسة بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012**, مجلة الحوار المتمدن,العدد 4502, نُشرت بتاريخ 7-4-2014
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=422295

96. **تقرير ممارسة نشاط الأعمال** ،2016، مجموعة البنك الدولي.
http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2016

97. الطباع، ماهر. (2014): **أرقام كارثية للبطالة في فلسطين**, وكالة معا الإخبارية 26-02-2014, http://maannews.net.

98. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار).(2007):**الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، رام الله، فلسطين.
http://www.pecdar.ps/userfiles/file/The%20poverty%20in%20Palestine.pdf

99. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار(بكدار).(2016): بكدار: **تقرير "ثلث الفلسطينين فقراء ونصيب الفرد في تآكل"**
https://www.aman-palestine.org/ar/media-center/5953.html

100. محمد، ج. (2006): **الفقر في الوطن العربي ، ليبيا نموذجا.**
http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-58-7553.htm

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Docksai, R. (2015): The Futurist Journal(sedtember- October issue). Out Look 2015, Top Trends and Forcasts for the Decade Ahead.

2.Tinti, S. (2015): Scenario Based Assesment Damage and Population" National Hazards Earth system Science,2015"

3. Asan, U. Sedar, S(2015): Qualititave Cross Impact Analysis with Time Considaration.

4. Opper, R. (2012). How are foresight methods selected? *Foresight : The Journal of Futures Studies, Strategic Thinking and Policy, 10*(6), 62-89. doi:http://dx.doi.org/10.1108/14636680810918586

5. Kosow, H. (2015). New outlooks in traceability and consistency of integrated scenarios. *European Journal of Futures Research, 3*(1), 1-12. doi:http://dx.doi.org/10.1007/s40309-015-0077-6

6. Dutch Institute, D.I.E (2013), German Development Institute: Method of Future and Scenario Analysis.

7. Heinonen, S., & Ruotsalainen, J. (2013). Futures clinique--method for promoting futures learning and provoking radical futures. *European Journal of Futures Research, 1*(1), 1-11. doi:http://dx.doi.org/10.1007/s40309-013-0007-4

8. (Halal, William E., and Gary Bojes.(2005): "Evaluation of Forecasting Methods." Futures Research Quarterly. Vol. 21, No. 1.

9.Rolf Kreibich, Britta Oertel, ,Michaela Wölk-(2011): Futures Studies and Future-oriented TechnologyAnalysis: Principles, Methodology and Research Questions, Paper prepared for the 1st. Berlin Symposium on Internet and Society,Oct,25-27,2011.

10. Maria Giaoutzi and bartolomeo Sapio-(ed.)-(2013): Recent Development in Foresight Methodologies , Springers,N.Y.

11. Cole, Z. D., Donohoe, H. M., & Stellefson, M. L. (2013). Internet-based delphi research: Case based discussion. *Environmental Management, 51*(3), 511-23. doi:http://dx.doi.org/10.1007/s00267-012-0005-5

12. UNEP (United Nations Environment Programme),(2002) : Global Environment Out look 3, Past ,Present and Future Prespectine

13. IZT(Integrated Technology Road –mapping ,(2007) : Apractical Guide to the Search for Technological Answers to Social Challenges and Trends , Berline , Germany

14. Meyer, B. D., & Sullivan, J. X. (2012). Identifying the disadvantaged: Official poverty, consumption poverty, and the new supplemental poverty measure. *The Journal of Economic Perspectives, 26*(3), 111-136. doi:http://dx.doi.org/10.1257/jep.26.3.111

15. Polczynsk, Mark(2009): " Scenario planing, thinking the unthinkable futurist", Nos

16. Debraj Ray, (1998): development economics , published by princeton university press

17. Sabina Alkire and Gisela Robles, (2015).Multidimensional Poverty Index
Brief Methodological Note and Results

18. World Bank, (2013). “Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa"

19. Numanja Millenkovic. et . el, (2014): Multivariate approach in measuning socio economic development in MENA countries
Economic Modelling volume 38 (p:604 – p: 608)

20. Sam cherribi and Mathew peace,(2013): " The Morroccan Economy and the Politics of Development . Arab Research and Policies centre .Qatar

21.Massoud Karshenas, (2006): . United Nations Research Institud for Social Development (UNRISD) . Social policy and Development in MENA

22. Resemary Dreem, (1996), " The Future of Educational Research in the Context of the Social Sciences: A special Case, British Journal of Educational Studies, Vol. (44), No(2)

23. Sue Johnston and Juliana Broda,(1996): " Supporting Educational Researchers of the Future" Educational Review, Vol.(48), No(3),

24.Kabbani, Nader & Kotra, Ekta, Youth Employment in the MENA Region, (2005): A Situational Assessment, World Bank, 2005,

25. Morrison James (Ed),(1983): Applying Methods and Teaching of Future Researche. San Francisco:Jossey – Basss Inc. Publishers.,p44.

الملاحق

ملحق (1): أسئلة الدورة الأولى من تقنية دلفي " الإستبانة الأول"

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس أبوديس
معهد التنمية المستدامة
الأخ /ت الكريم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد:
تتشرف الباحثة بأن تضع بين أيديكم اسئلة مقابلة بعنوان" " تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في تحديد اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية حتى عام 2025 "(دراسة حالة الفقر والبطالة في فلسطين) استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية.

الرجاء التكرم بقراءة كل عبارة ووضع ترقيم من (1- 5) لكل منها حيث ان (1) يعتبر الاحتمال الأضعف و(5) الاحتمال الأقوى ، علما بأن اجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

شاكرة لكم صادق تعاونكم وكريم تجاوبكم وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري ،،،

الباحثة : ولاء جرار

البيانات الأولية :

1. **الاسم: .....**
2. **المؤهل العلمي: .....**
3. **مكان العمل: .....**
4. **سنوات الخبرة: .....**

الرجاء وضع علامة من (1-5) بجانب كل خيار، حيث ان (1) هو الخيار الأضعف، و(5) هو الخيار القوى :

1. أعتقد أن أسباب الفقر في فلسطين هي :
- سياسية
- اقتصادية
- اجتماعية
- ادارية

2. أهمية الأسباب السياسية للفقر هي :
- ضعف الإرادة السياسية
- الإحتلال
- أجندات الدول المانحة
- الإنقسام الداخلي
- الإرث السياسي

3. أعتقد أن وزن الأسباب الاجتماعية هي:
- الثقافة المجتمعية
- النمو السكاني
- البطالة
- نظام التعليم

4. أعتقد أن وزن الأسباب الاقتصادية هي :
- اتفاقية باريس
- ضعف أداء السلطة الوطنية الفلسطينية
- سيطرة رأس المال
- هشاشة الإقتصاد الفلسطيني

5. اعتقد أن أوزان الأسباب الادارية هي :

- ضعف المؤسساتية
- ضعف القدرة على التخطيط
- تدخل المؤسسات المانحة
- الفساد
- عدم تكافؤ الفرص

6. أوزان احتمالات تغير موضوع الفقر حتى عام 2025 :

- لا تغير
- تسوء أوضاع الفقراء وترتفع المعدلات
- تتحسن أوضاع الفقراء وتقل المعدلات
- تتخذ السلطة إجراءات لمكافحة الفقر وتقليل آثاره
- تتدخل الدول المانحة لمكافحة الفقر وتقليل آثاره
- إنهيار سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية
- فوضى

شكراً لحسن تعاونكم ،،،،

ملحق (2): أسئلة الدورة الثانية من تقنية دلفي " الإستبانة الثانية"

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس أبوديس
معهد التنمية المستدامة
الأخ /ت الكريم حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد:

تتشرف الباحثة بأن تضع بين أيديكم اسئلة مقابلة بعنوان" " تطبيق مناهج الدراسات المستقبلية في تحديد اتجاهات مؤشرات التنمية الاجتماعية حتى عام 2025 "(دراسة حالة الفقر والبطالة في فلسطين) استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية.

الرجاء التكرم بقراءة كل عبارة ووضع اشاره (×) عند أهم خمسة عوامل تؤثر في كل السيناريو العلامة المناسبة من (1-5)، حيث أن (1) يعتبر الخيار الأضعف و (5) يعتبر الخيار الأقوى، علما بأن اجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

شاكرة لكم صادق تعاونكم وكريم تجاوبكم وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري ،،،

الباحثة : ولاء جرار

البيانات الأولية :

1. **الاسم: .....**
2. **المؤهل العلمي: .....**
3. **مكان العمل: .....**
4. **سنوات الخبرة: .....**

	العوامل السياسية					العوامل الإجتماعية				العوامل الإقتصادية					العوامل الإدارية				
السيناريوهات	الاحتلال	أجندات الدول المانحة	ضعف الإرادة السياسية	الانقسام الداخلي	الإرث السياسي	البطالة	نظام التعليم	النمو السكاني	الثقافة المجتمعية	هشاشة الاقتصاد الفلسطيني	اتفاقية باريس	ضعف أداء السلطة	سيطرة رأس المال	عدم تكافؤ الفرص	الفساد	ضعف المؤسساتية	تدخل الدول المانحة	ضعف التخطيط
1. لا تغيير																		
2. تسوء أوضاع الفقراء وترتفع المعدلات																		
3. تتحسن أوضاع الفقراء وتقل المعدلات																		
4. تتخذ السلطة اجراءات لمكافحة الفقر وتقليل آثاره																		

	العوامل السياسية					العوامل الإجتماعية				العوامل الإقتصادية				العوامل الإدارية				
السيناريوهات	**الاحتلال**	**أجندات الدول المانحة**	**ضعف الإرادة السياسية**	**الانقسام الداخلي**	**الإرث السياسي**	**البطالة**	**نظام التعليم**	**النمو السكاني**	**الثقافة المجتمعية**	**هشاشة الاقتصاد الفلسطيني**	**اتفاقية باريس**	**ضعف أداء السلطة**	**سيطرة رأس المال**	**عدم تكافؤ الفرص**	**الفساد**	**ضعف المؤسساتية**	**تدخل الدول المانحة**	**ضعف التخطيط**
5. تتدخل الدول المانحة لمكافحة الفقر وتقليل آثاره																		
6. انهيار سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية																		
7.فوضى																		

الملحق (3): أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

الرقم	الاسم	المؤسسة	المجموعة
1	أيمن صوالحة	وزارة التنمية الإجتماعية	القطاع الحكومي
2	أمين عنابي	وزارة التنمية الإجتماعية	القطاع الحكومي
3	خالد برغوثي	وزارة التنمية الإجتماعية	القطاع الحكومي
4	زكريا سلاودة	وزارة الزراعة	القطاع الحكومي
5	نزيه عرمان	وزارة العمل	القطاع الحكومي
6	سامي سحويل	وزارة شؤون المرأة	القطاع الحكومي
7	فاطمة عسقول	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	القطاع الحكومي
8	عزمي لطفي	وزارة الإقتصاد الوطني	القطاع الحكومي
9	محمود عطايا	مجلس الوزراء	القطاع الحكومي
10	جواد الصالح	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	القطاع الحكومي
11	زياد كرابليه	الصندوق لتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال	القطاع الحكومي
12	فؤاد أبو سيف	اتحاد لجان العمل الزراعي	القطاع الغير حكومي (الأهلي)
13	عمر طبخنا	اتحاد لجان العمل الزراعي	القطاع الغير حكومي (الأهلي)
14	خليل شيحة	الإغاثة الزراعية	القطاع الغير حكومي (الأهلي)
15	أيمن رابي	مؤسسة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	القطاع الغير حكومي (الأهلي)
16	حسن برغوثي	مركز الديمقراطية وحقوق العاملين	القطاع الغير حكومي (الأهلي)
17	سمير عبد الله	معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني "ماس"	مراكز أبحاث
18	ابراهيم هنطش	معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني "ماس"	مراكز أبحاث
19	فراس جابر	مركز مرصد السياسات الإجتماعية والإقتصادية	مراكز أبحاث
20	نادر سعيد	مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد"	مراكز أبحاث

ملحق رقم (4): معدل البطالة في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني والجنس خلال الفترة 2010- 205

نوع التجمع السكاني	٢٠١٠			٢٠١١			٢٠١٢			٢٠١٣			٢٠١٤			٢٠١٥		
	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م	ذ	إ	م
فلسطين																		
حضر	٢٣,٢	٢٧,٤	٢٣,٩	١٩,٤	٢٩,٩	٢١,٣	٢٠,٣	٣٤,٦	٢٣,٠	٢٠,٨	٣٦,٤	٢٣,٨	٢٤,٧	٣٩,٧	٢٧,٩	١٤,٣	٢٥,٩	١٦,٦
ريف	١٩,٨	٢٠,٥	١٩,٩	١٦,٤	١٩,١	١٧,٠	١٨,٥	٢٣,٦	١٩,٦	١٦,٨	٢٣,٤	١٨,٢	١٦,٨	٢٥,٥	١٨,٥	١٥,٧	٢٥,٨	١٧,٧
مخيمات	٢٩,٠	٣٧,٢	٣٠,٤	٢٣,٥	٣٧,٩	٢٦,٤	٢٦,٤	٤٢,١	٢٩,٥	٢٦,٩	٥٠,٤	٣١,٥	٣٢,٦	٥٢,٩	٣٧,٣	١٩,٢	٣٩,٦	٢٣,٥
المجموع	٢٣,١	٢٦,٨	٢٣,٧	١٩,٢	٢٨,٤	٢٠,٩	٢٠,٥	٣٢,٩	٢٣,٠	٢٠,٦	٣٥,٠	٢٣,٤	٢٣,٩	٣٨,٤	٢٦,٩	١٥,٠	٢٦,٧	١٧,٣
الضفة الغربية																		
حضر	١٥,٥	١٩,٢	١٦,٢	١٥,٦	٢٣,٧	١٧,٢	١٦,٦	٢٦,٢	١٨,٥	١٦,٦	٢٦,٩	١٨,٦	١٤,٨	٢٧,٩	١٧,٤	٣٥,٤	٥٩,٦	٤٠,٥
ريف	١٨,٤	١٩,٣	١٨,٦	١٥,٨	١٨,٢	١٦,٣	١٨,٠	٢٢,٤	١٩,٠	١٦,٢	٢٣,١	١٧,٦	١٥,٤	٢٤,٩	١٧,٣	٤١,٧	٥٩,٧	٤٥,٣
مخيمات	٢٠,١	٢٩,٤	٢١,٨	١٩,٩	٣٠,٣	٢٢,٠	٢٣,١	٣٠,٠	٢٤,٤	٢٢,١	٢٩,١	٢٣,٣	١٩,٧	٣٣,١	٢٢,٤	٣٨,٠	٥٩,٥	٤٣,٢
المجموع	١٦,٦	١٩,٧	١٧,٢	١٥,٩	٢٢,٦	١٧,٣	١٧,٣	٢٥,٣	١٩,٠	١٦,٨	٢٥,٩	١٨,٦	١٥,٢	٢٧,٤	١٧,٧	٣٥,٩	٥٩,٦	٤١,٠
قطاع غزة																		
حضر	٣٥,٩	٤٨,٥	٣٧,٦	٢٥,٦	٤٤,٢	٢٨,٤	٢٦,٤	٥٠,١	٣٠,٥	٢٧,٢	٥١,٨	٣١,٩	٣٩,٨	٥٦,١	٤٣,٣	٢٢,٩	٤٠,٢	٢٦,٤
ريف	٤٤,٧	٥٦,٠	٤٦,١	٢٧,٢	٣٩,٣	٢٩,٢	٢٧,٣	٤٦,٠	٣١,٤	٢٩,٤	٢٩,٥	٢٩,٤	٤٣,٨	٣٦,٣	٤٢,١	١٧,٠	٢٧,٦	١٩,١
مخيمات	٣٥,٨	٤٣,٨	٣٧,١	٢٦,٥	٤٤,٢	٢٩,٩	٢٨,٩	٥٠,٨	٣٣,٣	٣٠,٣	٦٢,٩	٣٧,١	٤١,٤	٦٣,٥	٤٦,٩	٣٠,٥	٥٢,٥	٣٥,٦
المجموع	٣٦,٢	٤٧,٨	٣٧,٨	٢٥,٨	٤٤,٠	٢٨,٧	٢٦,٨	٥٠,١	٣١,٠	٢٧,٨	٥٣,١	٣٢,٦	٤٠,١	٥٦,٨	٤٣,٩	٢٢,٥	٣٩,٢	٢٥,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،سلسلة التقارير السنوية من عام 2010-2015

الملحق رقم (5) أ: التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة والعلاقة بقوة العمل والبطالة للأعوام 2000- 2015

Numbers in thousands

العدد: بالآلاف

Region	Labour Force Status						العلاقة بقوة العمل						المنطقة
	المجموع Total		بطالة Unemployment		عمالة Employment		المجموع Total		خارج القوى العاملة Outside Labour Force		داخل القوى العاملة In the Labour Force		
	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	
Palestine													فلسطين
2000	667	100	95	14.3	572	85.7	1,603	100	936	58.4	667	41.6	2000
2001	642	100	162	25.3	480	74.7	1,668	100	1,026	61.5	642	38.5	2001
2002	657	100	205	31.2	452	68.8	1,734	100	1,077	62.1	657	37.9	2002
2003	722	100	185	25.5	537	74.5	1,803	100	1,081	60.0	722	40.0	2003
2004	752	100	201	26.8	551	73.2	1,876	100	1,124	59.9	752	40.1	2004
2005	789	100	186	23.5	603	76.5	1,952	100	1,163	59.6	789	40.4	2005
2006	834	100	198	23.7	636	76.3	2,033	100	1,199	59.0	834	41.0	2006
2007	882	100	192	21.7	690	78.3	2,116	100	1,234	58.3	882	41.7	2007
2008	908	100	241	26.6	667	73.4	2,202	100	1,294	58.8	908	41.2	2008
2009	951	100	233	24.5	718	75.5	2,288	100	1,337	58.4	951	41.6	2009
2010	976	100	232	23.7	744	76.3	2,376	100	1,400	58.9	976	41.1	2010
2011	1,059	100	222	20.9	837	79.1	2,466	100	1,407	57.0	1,059	43.0	2011
2012	1,114	100	256	23.0	858	77.0	2,557	100	1,443	56.4	1,114	43.6	2012
2013	1,155	100	270	23.4	885	76.6	2,649	100	1,494	56.4	1,155	43.6	2013
2014	1,255	100	338	26.9	917	73.1	2,742	100	1,487	54.2	1,255	45.8	2014
2015	1,299	100	336	25.9	963	74.1	2,836	100	1,537	54.2	1,299	45.8	2015

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،سلسلة التقارير السنوية من عام 2010-2015

تابع لملحق رقم (5) ب :التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب المنطقة والعلاقة بقوة العمل والبطالة ، للأعوام 2000- 2015

Numbers in thousands — العدد: بالآلاف

Region	Labour Force Status												العلاقة بقوة العمل	المنطقة
	المجموع Total		بطالة Unemployment		عمالة Employment		المجموع Total		خارج القوى العاملة Outside Labour Force		داخل القوى العاملة In the Labour Force			
	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent		
West Bank													الضفة الغربية	
2000	460	100	56	12.2	404	87.8	1,049	100	589	56.2	460	43.8	2000	
2001	450	100	97	21.6	353	78.4	1,089	100	639	58.7	450	41.3	2001	
2002	450	100	127	28.2	323	71.8	1,130	100	680	60.2	450	39.8	2002	
2003	487	100	116	23.7	371	76.3	1,172	100	685	58.5	487	41.5	2003	
2004	513	100	117	22.8	396	77.2	1,217	100	704	57.8	513	42.2	2004	
2005	538	100	110	20.4	428	79.6	1,264	100	726	57.5	538	42.5	2005	
2006	575	100	108	18.8	467	81.2	1,313	100	738	56.2	575	43.8	2006	
2007	596	100	107	17.9	489	82.1	1,363	100	767	56.3	596	43.7	2007	
2008	609	100	120	19.7	489	80.3	1,416	100	807	57.0	609	43.0	2008	
2009	643	100	114	17.8	529	82.2	1,469	100	826	56.2	643	43.8	2009	
2010	665	100	114	17.2	551	82.8	1,523	100	858	56.3	665	43.7	2010	
2011	718	100	124	17.3	594	82.7	1,577	100	859	54.5	718	45.5	2011	
2012	743	100	141	19.0	602	81.0	1,632	100	889	54.5	743	45.5	2012	
2013	759	100	141	18.6	618	81.4	1,687	100	928	55.0	759	45.0	2013	
2014	811	100	143	17.7	668	82.3	1,742	100	931	53.4	811	46.6	2014	
2015	828	100	143	17.3	685	82.7	1,798	100	970	53.9	828	46.1	2015	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية،سلسلة التقارير السنوية من عام 2010-2015

تابع لملحق رقم (5) ج : التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب المنطقة والعلاقة بقوة العمل والبطالة ، للأعوام 2000- 2015

Numbers in thousands

العدد: بالآلاف

Region	Labour Force Status						العلاقة بقوة العمل						المنطقة
	المجموع Total		بطالة Unemployment		عمالة Employment		المجموع Total		خارج القوى العاملة Outside Labour Force		داخل القوى العاملة In the Labour Force		
	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	
Gaza Strip													قطاع غزة
2000	207	100	39	18.9	168	81.1	554	100	347	62.6	207	37.4	2000
2001	192	100	65	34.0	127	66.0	579	100	387	66.8	192	33.2	2001
2002	207	100	78	37.9	129	62.1	604	100	397	65.8	207	34.2	2002
2003	235	100	69	29.1	166	70.9	631	100	396	62.7	235	37.3	2003
2004	239	100	84	35.3	155	64.7	659	100	420	63.8	239	36.2	2004
2005	251	100	76	30.3	175	69.7	688	100	437	63.5	251	36.5	2005
2006	259	100	90	34.8	169	65.2	720	100	461	64.0	259	36.0	2006
2007	286	100	85	29.7	201	70.3	753	100	467	62.1	286	37.9	2007
2008	299	100	121	40.6	178	59.4	786	100	487	61.9	299	38.1	2008
2009	308	100	119	38.6	189	61.4	819	100	511	62.4	308	37.6	2009
2010	311	100	118	37.8	193	62.2	853	100	542	63.6	311	36.4	2010
2011	341	100	98	28.7	243	71.3	889	100	548	61.6	341	38.4	2011
2012	371	100	115	31.0	256	69.0	925	100	554	59.9	371	40.1	2012
2013	396	100	129	32.6	267	67.4	962	100	566	58.8	396	41.2	2013
2014	444	100	195	43.9	249	56.1	1,000	100	556	55.6	444	44.4	2014
2015	471	100	193	41.0	278	59.0	1,038	100	567	54.7	471	45.3	2015

ملحق رقم (6): معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب عدد السنوات الدراسية والجنس خلال الفترة 2000- 2015

عدد السنوات الدراسية والجنس	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
كلا الجنسين																
٠	٥,٧	١٢,٢	١٤,٧	١٢,٤	١٤,١	٨,٠	٨,٤	٨,٩	١٢,٣	١٤,٨	١٣,٨	١١,٩	٩,٤	١٣,٠	١٥,٣	١٤,٧
١-٦	١٦,٠	٣١,١	٣٧,٩	٢٨,٨	٣١,٣	٢٦,٢	٢٧,٩	٢٢,٦	٢٩,٢	٢٦,٨	٢٥,٧	١٩,٧	٢٠,٦	١٩,٨	٢٥,٨	٢٥,٠
٧-٩	١٥,٣	٢٩,٨	٣٧,٣	٢٨,٩	٢٩,٦	٢٤,٨	٢٥,١	٢٢,٥	٢٧,٣	٢٥,٤	٢٤,٨	٢٠,٥	٢١,٨	٢١,٧	٢٤,٦	٢٣,٥
١٠-١٢	١٤,٠	٢٧,٤	٣٣,٦	٢٦,٨	٢٧,٨	٢٣,٥	٢٣,٩	٢٢,٣	٢٦,٠	٢٤,٦	٢٣,٢	١٩,٢	٢٠,٧	٢١,٠	٢٤,١	٢٣,٤
١٣+	١٢,٨	١٦,٣	١٨,٩	١٩,٩	٢١,٣	٢١,٨	٢٠,٨	٢٠,٣	٢٤,٤	٢٣,٥	٢٣,١	٢٣,٧	٢٧,٠	٢٧,٩	٣١,٦	٢٩,٩
المجموع	١٤,١	٢٥,٥	٣١,٣	٢٥,٦	٢٦,٨	٢٣,٥	٢٣,٦	٢١,٥	٢٦,٠	٢٤,٥	٢٣,٧	٢٠,٩	٢٣,٠	٢٣,٤	٢٦,٩	٢٥,٩
ذكور																
٠	١١,٩	٢٢,٤	٢٩,٢	٢٢,٤	٢٧,٣	١٦,٤	١٦,٥	١٩,٤	٢٣,١	٢٦,٠	٢٤,٣	٢٠,٦	١٨,٢	٢٥,٣	٢٨,١	٢١,٠
١-٦	١٧,٦	٣٣,٨	٤١,٣	٣١,٨	٣٥,٠	٢٨,٨	٣١,٠	٢٦,١	٣٣,٠	٣٠,١	٢٨,٦	٢٢,٢	٢٣,٣	٢٢,٦	٢٩,٢	٢٧,١
٧-٩	١٥,٩	٣١,١	٣٨,٩	٣٠,٦	٣١,٢	٢٦,٠	٢٦,٨	٢٤,٤	٢٩,٠	٢٦,٨	٢٦,٢	٢١,٥	٢٣,٢	٢٣,٠	٢٥,٩	٢٤,١
١٠-١٢	١٤,٧	٢٨,٩	٣٤,٩	٢٨,١	٢٩,٤	٢٤,١	٢٥,٠	٢٣,٩	٢٧,٤	٢٥,٤	٢٤,٠	١٩,٧	٢١,١	٢١,٥	٢٤,٦	٢٣,٢
١٣+	٩,٣	١٤,١	١٧,٥	١٦,٣	١٦,٨	١٦,٦	١٥,٩	١٤,٥	١٨,٦	١٦,٥	١٥,٧	١٤,٨	١٦,٣	١٦,٤	١٩,١	١٨,٦
المجموع	١٤,٤	٢٧,٣	٣٣,٥	٢٦,٩	٢٨,١	٢٣,٧	٢٤,٢	٢٢,١	٢٦,٥	٢٤,١	٢٣,١	١٩,٢	٢٠,٥	٢٠,٦	٢٣,٩	٢٢,٥
إناث																
٠	٠,٣	٠,٧	٢,٢	٢,٤	١,٨	١,٦	١,٨	١,٢	٢,٧	٣,٣	١,٥	٢,٥	١,٦	٢,٨	٣,٦	٦,٥
١-٦	٣,٢	٥,٢	٧,٦	٥,٦	٦,٢	٧,٨	٩,١	٤,٣	٧,٤	٥,٣	٥,١	٢,٩	٣,٢	٢,٨	٦,٥	٩,٧
٧-٩	٧,٨	٨,٧	١٢,٧	٩,٨	١١,١	١١,٣	٩,١	٦,٣	٧,١	٨,٣	٧,٨	٨,٦	٧,٢	٦,٤	١١,١	١٧,٠
١٠-١٢	٨,٠	٧,٧	١٨,٢	١٤,٨	١٢,٦	١٧,٢	١٣,٢	٩,٦	١٣,١	١٥,٣	١٣,٦	١٤,٥	١٦,٥	١٤,٧	١٨,٦	٢٥,١
١٣+	٢١,٩	٢٢,٢	٢٢,٥	٢٨,٣	٣٠,٨	٣٢,٥	٣١,٣	٣٢,٤	٣٤,٩	٣٥,٨	٣٦,٣	٣٨,٨	٤٤,٦	٤٧,٠	٥٠,٦	٤٨,٠
المجموع	١٢,٣	١٤,١	١٧,١	١٨,٩	٢٠,١	٢٢,٣	٢٠,٥	١٩,٠	٢٣,٨	٢٦,٤	٢٦,٨	٢٨,٤	٣٢,٩	٣٥,٠	٣٨,٤	٣٩,٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،.مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسة التقارير السنوية من عام 2000-2015

ملحق (7): معدل البطالة في فلسطين حسب العمر والجنس خلال الفترة 2000- 2015

العمر والجنس	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
كلا الجنسين																
١٥-٢٤	٢٠,٠	٣٥,٦	٤٢,٦	٣٨,٤	٣٩,٨	٣٦,٤	٣٥,٧	٣٥,٣	٤٠,٢	٣٨,٩	٣٨,٨	٣٥,٧	٣٨,٨	٤١,٠	٤٣,٦	٤٠,٧
٢٥-٣٤	١٤,٧	٢٤,٩	٣١,١	٢٤,١	٢٥,١	٢٢,٠	٢٣,٠	٢٠,٣	٢٥,٥	٢٤,٩	٢٤,٢	٢١,٨	٢٤,٩	٢٥,٢	٣٠,٦	٣٠,٢
٣٥-٤٤	١١,٠	٢٢,٢	٢٧,٩	٢١,٦	٢٢,٢	١٨,٦	١٨,٧	١٦,٠	١٩,٥	١٦,٩	١٥,١	١١,٩	١٢,٢	١٢,١	١٤,٨	١٤,٣
٤٥-٥٥	٩,٢	١٨,٧	٢٣,٧	١٩,٠	٢٢,٢	١٩,١	١٨,٧	١٦,٢	١٨,٤	١٦,٩	١٦,٤	١٣,٠	١٣,٣	١٢,١	١٥,٠	١٢,٨
٥٥+	٥,٩	١٢,٥	١٨,٠	١٣,٢	١٥,١	١٢,١	١١,٦	١٠,٧	١٤,٤	١٢,٧	١٤,١	١٣,٤	١٣,٥	١٣,٩	١٥,١	١٩,٧
المجموع	١٤,١	٢٥,٥	٣١,٣	٢٥,٦	٢٦,٨	٢٣,٥	٢٣,٦	٢١,٥	٢٦,٠	٢٤,٥	٢٣,٧	٢٠,٩	٢٣,٠	٢٣,٤	٢٦,٩	٢٥,٦
ذكور																
١٥-٢٤	١٩,٦	٣٦,٢	٤٣,٤	٣٨,٣	٣٨,٩	٣٤,٨	٣٤,٤	٣٤,٠	٣٨,٨	٣٧,٢	٣٦,٤	٣٢,١	٣٤,٥	٣٦,٩	٣٩,٩	٣٦,٤
٢٥-٣٤	١٤,٣	٢٦,٤	٣٣,٣	٢٥,١	٢٦,١	٢١,٣	٢٢,٩	١٩,٨	٢٥,١	٢٢,٧	٢١,٧	١٧,٥	١٩,٢	١٨,١	٢٣,٠	٢٣,١
٣٥-٤٤	١٢,٠	٢٤,٧	٣٠,٩	٢٣,٦	٢٤,٤	١٩,٧	٢٠,١	١٧,٤	٢١,٣	١٨,١	١٥,٥	١٢,٢	١٢,٠	١١,٩	١٣,٩	١٣,٠
٤٥-٥٥	١٠,٥	٢١,٣	٢٦,٧	٢١,٣	٢٥,٤	٢١,٩	٢١,٥	١٨,٩	٢٠,٨	١٩,١	١٩,٠	١٤,٩	١٤,٩	١٣,٦	١٦,٤	١٣,٦
٥٥+	٧,٣	١٤,٧	٢٠,٣	١٥,٥	١٧,٨	١٤,٣	١٣,٨	١٣,٦	١٧,٤	١٤,٥	١٦,٣	١٥,١	١٦,٤	١٦,٦	١٧,٩	٢٢,٧
المجموع	١٤,٤	٢٧,٣	٣٣,٥	٢٦,٩	٢٨,١	٢٣,٧	٢٤,٢	٢٢,١	٢٦,٥	٢٤,١	٢٣,١	١٩,٢	٢٠,٥	٢٠,٦	٢٣,٩	٢٢,٥
إناث																
١٥-٢٤	٢٢,٩	٣٠,٧	٣٦,٧	٣٩,١	٤٤,٨	٤٦,١	٤٣,٢	٤٢,٥	٤٧,٣	٤٦,٩	٤٩,٦	٥٣,٥	٦٢,٢	٦٤,٧	٦٢,٨	٦٠,٨
٢٥-٣٤	١٧,١	١٥,٤	١٨,٠	١٩,٤	٢٠,٦	٢٥,٥	٢٣,١	٢٢,١	٢٧,٢	٣٣,٤	٣٤,٠	٣٧,٠	٤٣,٣	٤٨,٠	٥٣,٠	٥١,٦
٣٥-٤٤	٦,٢	٧,٥	٩,٠	١٠,٨	١١,٥	١٣,٢	١٢,٢	١٠,٣	١١,٠	١١,٦	١٣,٢	١١,١	١٢,٨	١٣,١	١٨,٢	١٩,٣
٤٥-٥٥	٢,٤	٣,٧	٥,٥	٦,٥	٥,٠	٤,٢	٥,٢	٤,٥	٦,١	٥,٧	٣,٥	٤,٢	٦,٠	٥,٣	٩,٢	٩,٢
٥٥+	٠,٧	٠,٦	٣,٦	١,٣	١,٢	١,٩	١,٤	١,٧	٢,٥	٤,١	٢,١	٤,١	١,٩	٠,٦	٣,٠	٤,١
المجموع	١٢,٣	١٤,١	١٧,١	١٨,٦	٢٠,١	٢٢,٣	٢٠,٥	١٩,٠	٢٣,٨	٢٦,٤	٢٦,٨	٢٨,٤	٣٢,٩	٣٥,٠	٣٨,٤	٣٩,٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: سلسة التقارير السنوية من عام 2000- 2015

ملحق (8): نسب الفقر الأفراد وفقا لإستهلاك الأسرة الشهري، 2009

Selected Vriables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Palestinian Territory	**100.0**	**13.7**	**100.0**	**2.3**	**100.0**	**6.3**	**100.0**	**26.2**	الأراضي الفلسطينية
West Bank	42.2	9.1	35.6	1.4	41.4	4.2	47.3	19.4	الضفة الغربية
Gaza Strip	57.8	21.9	64.4	3.8	58.6	10.1	52.7	38.3	قطاع غزة
Locality Type									نوع التجمع السكاني
Urban	73.8	13.8	75.6	2.2	73.9	6.3	73.2	26.2	حضر
Rural	16.3	13.0	16.9	2.5	17.3	6.5	17.5	26.6	ريف
Refugee camp	9.8	14.4	7.5	2.1	8.8	6.3	9.3	26.2	مخيم
Household Size									حجم الأسرة
1	0.2	4.6	0.0	0.6	0.0	2.3	0.2	11.7	1
2-3	3.3	6.7	0.5	0.9	1.3	2.7	3.0	11.6	3-2
4-5	11.1	8.0	3.2	1.1	6.9	3.7	13.0	17.9	5-4
6-7	22.9	10.4	10.7	1.4	17.7	4.7	24.9	21.7	7-6
8-9	29.6	15.8	24.8	2.7	29.0	7.4	29.6	30.3	9-8
10+	32.9	25.1	60.7	4.8	45.1	12.0	29.3	42.8	10+
Number of Children									عدد الأطفال في الأسرة
0	8.0	11.7	4.7	1.7	5.7	4.9	7.5	20.9	0
1-2	15.7	10.1	12.2	1.6	13.7	4.5	15.7	19.3	2-1
3-4	25.0	10.2	22.0	1.5	24.8	4.9	30.1	23.4	4-3
5-6	32.8	18.1	27.9	2.9	30.6	7.9	28.3	29.9	6-5
7-8	12.2	21.6	13.9	4.1	14.0	10.8	12.2	41.4	8-7
+9	6.3	29.2	19.3	7.2	11.2	15.9	6.2	54.8	9+
Sex of Head of Household									جنس رب الأسرة
Male	94.5	13.7	95.9	2.3	95.6	6.4	95.1	26.5	ذكر
Female	5.5	13.3	4.1	2.3	4.4	6.0	4.9	22.5	أنثى

ملحق (9): نسب الفقر الأفراد وفقا لإستهلاك الأسرة الشهري، 2010

Selected Vriables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Palestinian Territory	**100.0**	**14.1**	**100.0**	**2.4**	**100.0**	**6.4**	**100.0**	**25.7**	الأراضي الفلسطينية
West Bank	38.8	8.8	30.8	1.4	36.7	4.1	44.6	18.3	الضفة الغربية
Gaza Strip	61.2	23.0	69.2	3.9	63.3	10.3	55.4	38.0	قطاع غزة
Locality Type									نوع التجمع السكاني
Urban	75.8	14.6	76.7	2.5	75.5	6.7	73.3	25.8	حضر
Rural	14.9	12.1	12.6	1.7	13.8	5.1	14.8	21.9	ريف
Refugee camp	9.3	13.9	10.8	2.5	10.7	7.1	11.9	32.4	مخيم
Household Size									حجم الأسرة
1	0.2	5.9	0.0	0.6	0.0	2.3	0.3	11.4	1
2-3	2.4	5.3	0.4	0.7	1.1	2.5	3.4	13.9	3-2
4-5	7.9	5.8	2.3	0.9	5.0	2.8	10.4	14.1	5-4
6-7	21.7	10.2	10.0	1.5	16.0	4.5	23.0	19.8	7-6
8-9	29.1	16.4	22.3	2.7	27.6	7.5	29.8	30.5	9-8
10+	38.7	29.0	65.0	5.4	50.2	13.3	33.0	45.1	+10
Number of Children									عدد الأطفال في الأسرة
0	6.4	9.5	2.6	1.2	4.3	4.0	6.8	18.4	0
1-2	14.5	9.8	10.8	1.5	12.8	4.3	15.5	19.1	2-1
3-4	30.1	12.7	32.8	2.2	31.0	5.9	29.3	22.6	4-3
5-6	28.0	15.9	24.9	2.6	27.1	7.2	28.6	29.7	6-5
7-8	16.8	24.5	23.5	4.7	19.8	11.7	16.0	42.6	8-7
+9	4.3	32.0	5.4	4.7	5.0	13.1	3.9	52.0	+9
Sex of Head of Household									جنس رب الأسرة
Male	94.4	14.1	96.0	2.3	95.3	6.4	93.9	25.5	ذكر
Female	5.6	15.2	4.0	2.5	4.7	7.0	6.1	29.8	أنثى

ملحق (10): نسب الفقر الأفراد وفقا لدخل الأسرة الشهري، 2011

المتغيرات المختارة	الفقر Poverty		فجوة الفقر Poverty Gap		شدة الفقر Poverty Severity		الفقر المدقع Deep Poverty	
	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution
الأراضي الفلسطينية	٤٧,٦	١٠٠,٠	١٩,٥	١٠٠,٠	١٠,٦	١٠٠,٠	٣٦,٤	١٠٠,٠
الضفة الغربية	٣٥,٦	٤٦,٢	١٢,٤	٣٧,١	٦,٢	٣٣,٩	٢٤,٣	٤١,٣
قطاع غزة	٦٧,١	٥٣,٨	٣٠,٨	٦٢,٩	١٧,٦	٦٦,١	٥٥,٩	٥٨,٧
نوع التجمع								
حضر	٤٨,٢	٧٣,٩	٢٠,٣	٧٥,٥	١١,١	٧٦,٢	٣٧,٩	٧٦,٠
ريف	٣٩,٣	١٤,٣	١٣,٨	١٢,٤	٧,٢	١١,٦	٢٦,٠	١٢,٤
مخيم	٥٨,٢	١١,٨	٢٣,٥	١٢,١	١٢,٨	١٢,٢	٤٣,٨	١١,٦
حجم الأسرة								
	٤٨,٠	٠,٦	١٨,٤	٠,١	٩,٥	٠,١	٣٦,٤	٠,٦
٢-٣	٣٢,٦	٤,٢	١٢,٦	١,٨	٦,٨	١,٨	٢٣,٨	٤,٠
٤-٥	٣١,٣	١٢,٦	١١,٧	٧,٧	٦,٠	٧,٣	٢٢,٩	١٢,١
٦-٧	٤٤,٢	٢٩,٧	١٦,٩	٢٣,٤	٩,٠	٢٢,٥	٣٢,٠	٢٨,١
٨-٩	٥٥,١	٢٩,٧	٢٢,٩	٣٠,٩	١٢,٧	٣١,٣	٤١,٤	٢٩,١
١٠+	٦٧,٢	٢٣,٣	٣٠,٧	٣٦,١	١٧,٣	٣٧,١	٥٧,٧	٢٦,١
عدد الأطفال في الأسرة								
	٣٥,٦	٧,٧	١٣,٥	٥,١	٧,٣	٤,٩	٢٤,٨	٧,٠
١-٢	٣٧,٣	١٦,٤	١٤,٣	١٤,٥	٧,٦	١٤,٢	٢٧,٥	١٥,٨
٣-٤	٤٥,٢	٣٢,٧	١٧,٥	٣٠,٤	٩,٢	٢٩,٦	٣٣,٥	٣١,٦
٥-٦	٥٦,١	٢٩,٤	٢٣,٧	٣١,٣	١٣,٠	٣١,٤	٤٣,٧	٣٠,٠
٧-٨	٧٠,٢	١١,٨	٣٣,٣	١٥,٣	١٩,٤	١٦,٣	٥٩,٦	١٣,١
٩+	٦٨,٢	٢,١	٣٢,٩	٣,٥	١٨,٢	٣,٦	٦٤,١	٢,٦
جنس رب الأسرة								
ذكر	٤٧,٢	٩٢,٥	١٩,٢	٩٢,٨	١٠,٤	٩٢,٧	٣٥,٩	٩١,٩
أنثى	٥٣,٤	٧,٥	٢٢,٨	٧,٢	١٢,٦	٧,٣	٤٤,١	٨,١

فهرس الجداول:

الجدول (1.2): مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها 13
الجدول (2.2): مصفوفة التاثير المتبادل للمتغيرات أ. ب. ج 25
الجدول (3.2): مقياس درجة التاثير في مصفوفة التاثير المتبادل 25
الجدول (4.2) جمع التأثيرات لكل المتغيرات في مصفوفة التأثير المتبادل: 26
الجدول رقم (5.2): الأبعاد والمؤشرات ومدى الحرمان والأوزان في المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد 38
الجدول رقم (6.2): نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر" نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر، الفقر المدقع" بين السكان في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للأعوام 1998-2011 49
الجدول رقم (7.2) نسب فجوة وشدة الفقر للدخل وأنماط الاستهلاك الشهري للأفراد حسب المنطقة 2009-2011 52
الجدول رقم (8.2) نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني للأعوام 2009-2011 52
الجدول رقم (9.2) خط الفقر وخط الفقر المدقع لأسرة فلسطينية مكونة من خمسة أفراد : 54
الجدول رقم (10.2) القوة الشرائية للشيكل حسب المنطقة 55
الجدول (11.2): نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري حسب جنس رب الأسرة 58
الجدول (12.2): نسب الفقر بين الأفراد قبل وبعد تلقي المساعدات للأعوام (2010-2011) .. 60
الجدول (13.2): نسبة فجوة وشدة الفقر بين الأفراد بعد وقبل تلقي المساعدات للأعوام 61
2010-2011 61
الجدول (14.2-أ) معدل البطالة ومعدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد (20-29) سنة في فلسطين والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة في عام 2015 68
الجدول (14.2-ب) معدل البطالة ومعدل فترة التعطل بالأشهر للأفراد (20-29) سنة في فلسطين والحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس حسب مجال الدراسة في عام 2015 69
الجدول رقم (15.2- أ) نسب البطالة في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية خلال (1995-2015) 74
الجدول رقم (15.2- ب) نسب البطالة في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية خلال (1995-2015) 75

الجدول (1.4): نتائج اجابات المبحوثين للعوامل المؤثرة على الفقر 106
الجدول (2.4): مصفوفة التأثير المتبادل للعامل السياسي 107
الجدول (3.4): مصفوفة التأثير المتبادل للعوامل المسببة للفقر مجتمعة باستثناء العامل السياسي 109
الجدول (4.4): ترتيب السيناريوهات تنازليا (حسب مجموع اجابات المبحوثين) 114
الجدول (5.4): نتائج الدورة الثانية من تقنية دلفي 115
الجدول (6.4): تصنيف السيناريوهات حسب احتمالية حدوثها. 117
الجدول (7.4): اجابات المبحوثين حسب المجموعة التي ينتمون إليها. 117
الجدول رقم (8.4): نتائج اجابات المبحوثين من خلال برنامج SMIC 121

فهرس الأشكال

الشكل(1.2) منظومة بناء الدراسة المستقبلية..... 16
الشكل رقم (2.2): الشكل : دولاب المستقبل (جبر، 2015)..... 31
الشكل رقم (3.2): نسب الفقر حسب حجم الأسرة وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري لعام 2009 .. 56
الشكل رقم (4.2) : نسب الفقر حسب حجم الأسرة وفقا لأنماط الإستهلاك الشهري لعام 2010. 57
الشكل رقم (5.2) : نسب الفقر حالفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري وفقاً لرب الأسرة لعام 2009..... 57
الشكل (6.2): نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري وفقا لرب الأسرة لعام 2010 59
الشكل (7.2): توزيع العاملين حسب الأنشطة الإقتصادية، 2015..... 68
الشكل (8.2): معدل الإعالة في فلسطين للأعوام 2011-2015..... 71
الشكل (1.4): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2015، وتنبؤ نسبة البطالة للعام 2025..... 119
الشكل (2.4): نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية للفترة 1998-2011، وتنبؤ نسبة االفقر للعام 2025. 120
الشكل رقم (3.4) نتائج اجابات المبحوثين للسيناريو الأول حسب برنامج SMIC..... 122
الشكل رقم (4.4) نتائج اجابات المبحوثين للسيناريو الثاني حسب برنامج SMIC..... 123
الشكل رقم (5.4): دولاب المستقبل للسيناريو الثاني (الأكثر احتمالا)..... 124

فهرس الملاحق

ملحق (1): أسئلة الدورة الأولى من تقنية دلفي " الإستبانة الأول" 142
ملحق (2): أسئلة الدورة الثانية من تقنية دلفي " الإستبانة الثانية" 142
الملحق (3): أسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم 150
ملحق رقم (4) معدل البطالة في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني والجنس خلال الفترة 2010- 205 151
الملحق رقم (5) أ: التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة والعلاقة بقوة العمل والبطالة للأعوام 2000- 2015 152
تابع لملحق رقم (5) ب :التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية حسب المنطقة والعلاقة بقوة العمل والبطالة ، للأعوام 2000- 2015 153
تابع لملحق رقم (5) ج : التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب المنطقة والعلاقة بقوة العمل والبطالة ، للأعوام 2000- 2015 154
ملحق رقم (6): معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب عدد السنوات الدراسية والجنس خلال الفترة 2000- 2015 155
ملحق (7): معدل البطالة في فلسطين حسب العمر والجنس خلال الفترة 2000- 2015 156
ملحق (8): نسب الفقر الأفراد وفقا لإستهلاك الأسرة الشهري، 2009 157
ملحق (9): نسب الفقر الأفراد وفقا لإستهلاك الأسرة الشهري، 2010 158
ملحق (10): نسب الفقر الأفراد وفقا لدخل الأسرة الشهري، 2011 159

فهرس المحتويات

إقرار..... أ
الشكر والعرفان ..... ب
قائمة التعريفات..... ج
الملخص..... ه
Abstract..... ز

الفصل الأول: خلفية الدراسة..... 1
1.1المقدمة 1
2.1 مبررات الدراسة..... 3
3.1 مشكلة الدراسة 4
4.1 أهداف الدراسة..... 4
5.1 أسئلة الدراسة..... 4
6.1 فرضيات الدراسة..... 5
7.1 هيكلية الدراسة 5

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة..... 6
1.2 الدراسات المستقبلية..... 7
1.1.2 تعريف الدراسات المستقبلية:..... 7
2.1.2 تاريخ الدراسات المستقبلية :..... 7
3.1.2 الموضوعات التي تبحثها الدراسات المستقبلية : 8
4.1.2 أهمية الدراسات المستقبلية :..... 9
5.1.2 أسباب ضعف الدراسات المستقبلية في العالم العربي :..... 10
6.1.2 أسس مناهج الدراسات المستقبلية : 10
7.1.2 مناهج الدراسات المستقبلية:..... 13
8.1.2 تكامل التقنيات الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية:..... 14
9.1.2 تقنيات الدراسات المستقبلية:..... 16
10.1.2 تقنية (أسلوب) دلفي..... 17
1.10.1.2 تعريف تقنية دلفي 17

2.10.1.2 ميزات تقنية دلفي..... 18
3.10.1.2 أهمية تقنية دلفي..... 19
4.10.1.2 نماذج تقنية دلفي..... 19
6.10.1.2 خطوات تقنية دلفي العامة :..... 22
11.1.2 تقنية مصفوفة التأثير المتبادل " Cross impact analysis "..... 23
1.11.1.2 بناء المصفوفة :..... 24
12.1.2 تقنية بناء السيناريوهات..... 26
1.12.1.2 تعريف السيناريو:..... 27
2.12.1.2 أنواع السيناريوهات:..... 28
3.12.1.2 أهمية بناء السيناريوهات..... 29
4.12.1.2 خطوات بناء السيناريو..... 30
13.1.2 تقنية دولاب المستقبل :..... 31
2.2 المؤشرات الاجتماعية:..... 33
1.2.2 الفقر..... 34
1.1.2.2 المفاهيم المرتبطة بظاهرة الفقر..... 35
2.1.2.2 الأساليب المتبعة في قياس الفقر :..... 39
3.1.2.2 خط الفقر..... 40
4.1.2.2 صعوبات قياس خط الفقر..... 41
6.1.2.2 الآثار الناجمة عن الفقر..... 45
7.1.2.2 الفقر في فلسطين:..... 46
8.1.2.2 جذور الفقر في فلسطين..... 48
9.1.2.2 تحليل معدلات الفقر في فلسطين:..... 48
10.1.2.2 الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للأسر الفلسطينية ومؤشر الفقر:..... 55
11.1.2.2 أثر المساعدات على نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية..... 59
2.2.2 البطالة..... 62
1.2.2.2 تعريف البطالة..... 62
2.2.2.2 أنواع البطالة..... 63
3.2.2.2 البطالة في فلسطين :..... 65
4.2.2.2 الأسباب الرئيسية للبطالة في فلسطين:..... 66
5.2.2.2 الآثار الناجمة عن البطالة:..... 70

6.2.2.2 قياس البطالة:..... 73
7.2.2.2 تحليل معدلات البطالة في فلسطين..... 74
3.2 الدراسات السابقة:..... 81
1.3.2 الدراسات العربية :..... 81
2.3.2 الدراسات الأجنبية..... 92
3.2.3 التعقيب على الدراسات السابقة:..... 95

الفصل الثالث: منهجية الدراسة..... 97
1.3 منهج الدراسة..... 97
2.3 مجتمع الدراسة وعينتها..... 99
3.3 أداة الدراسة..... 100
4.3 حدود الدراسة..... 100
5.3 بيانات الدراسة ومصادرها :..... 101
6.3 خطوات تطبيق الدراسة..... 102

الفصل الرابع: النتائج ومناقشتها..... 103
1.4 بناء السيناريوهات..... 103
2.4 نتائج الدروة الأولى من تقنية دلفي :..... 105
3.4 مصفوفة التاثير المتبادل (للعامل السياسي)..... 106
4.4 مصفوقة التاثير المتبادل لباقي العوامل مجتمعة "باستثناء العامل السياسي"..... 108
5.4 العامل السياسي وتأثيره على العوامل الأخرى:..... 111
6.4 نتائج الدروة الثانية من تقنية دلفي:..... 113
7.4 تحليل السيناريوهات..... 116
8.4 التنبؤ بنسبة الفقر والبطالة في عام 2025..... 118
9.4 فحص السيناريوهات من خلال برنامج SMIC:..... 120
10.4 دولاب المستقبل..... 124

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات..... 126
1.5 الإستنتاجات..... 126
2.5 التوصيات:..... 127

قائمة المراجع والمصادر 130
الملاحق 141
فهرس الجداول: 160
فهرس الأشكال 162
فهرس الملاحق 163
فهرس المحتويات 164